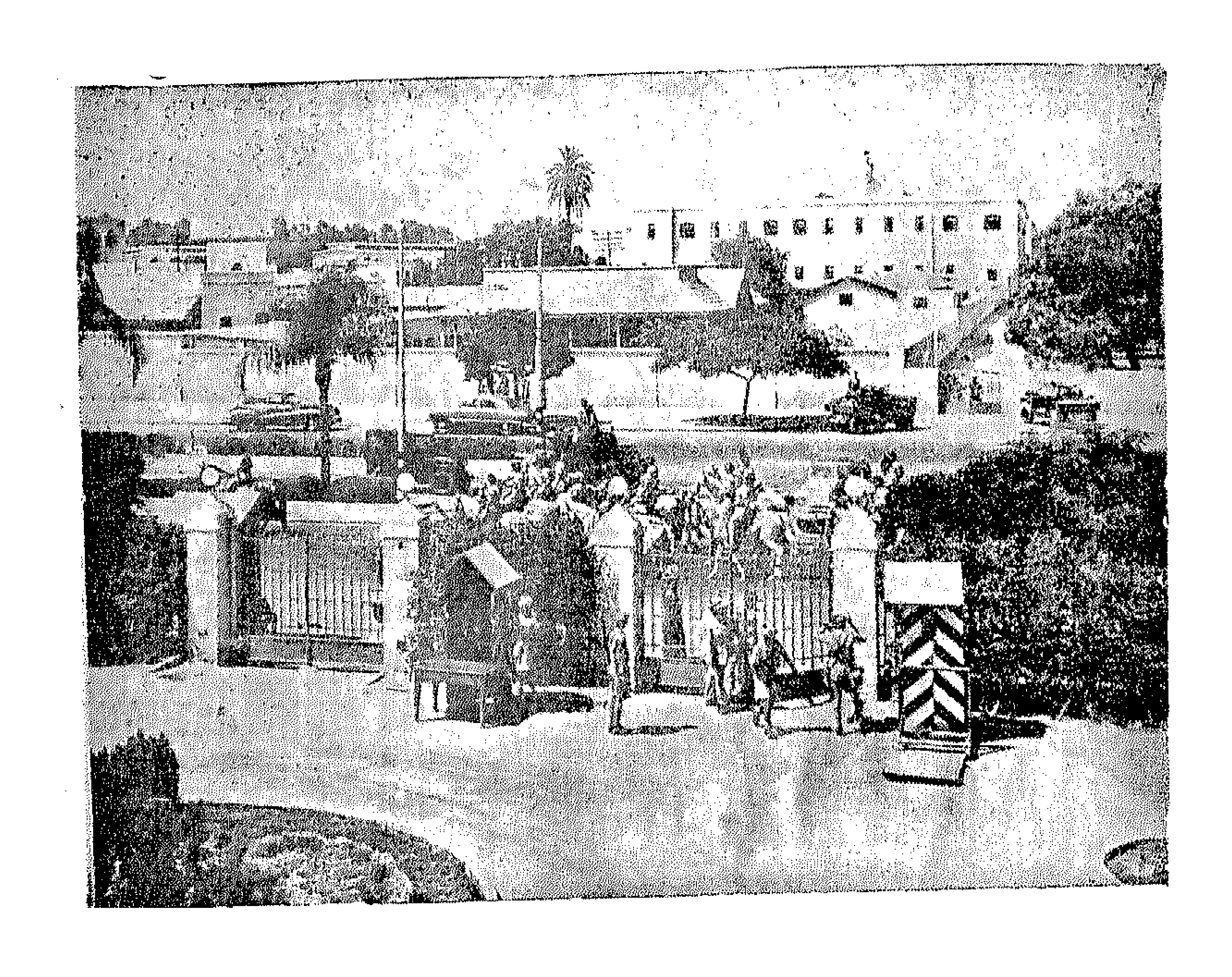


ثورتنا في عامها الثامن

بقلم
عبد المنعم شميس

عدد خاص



مبنى كوبرى القبة الذى خرجت منه طلائع الفجر المشرق على الأمة العربية صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

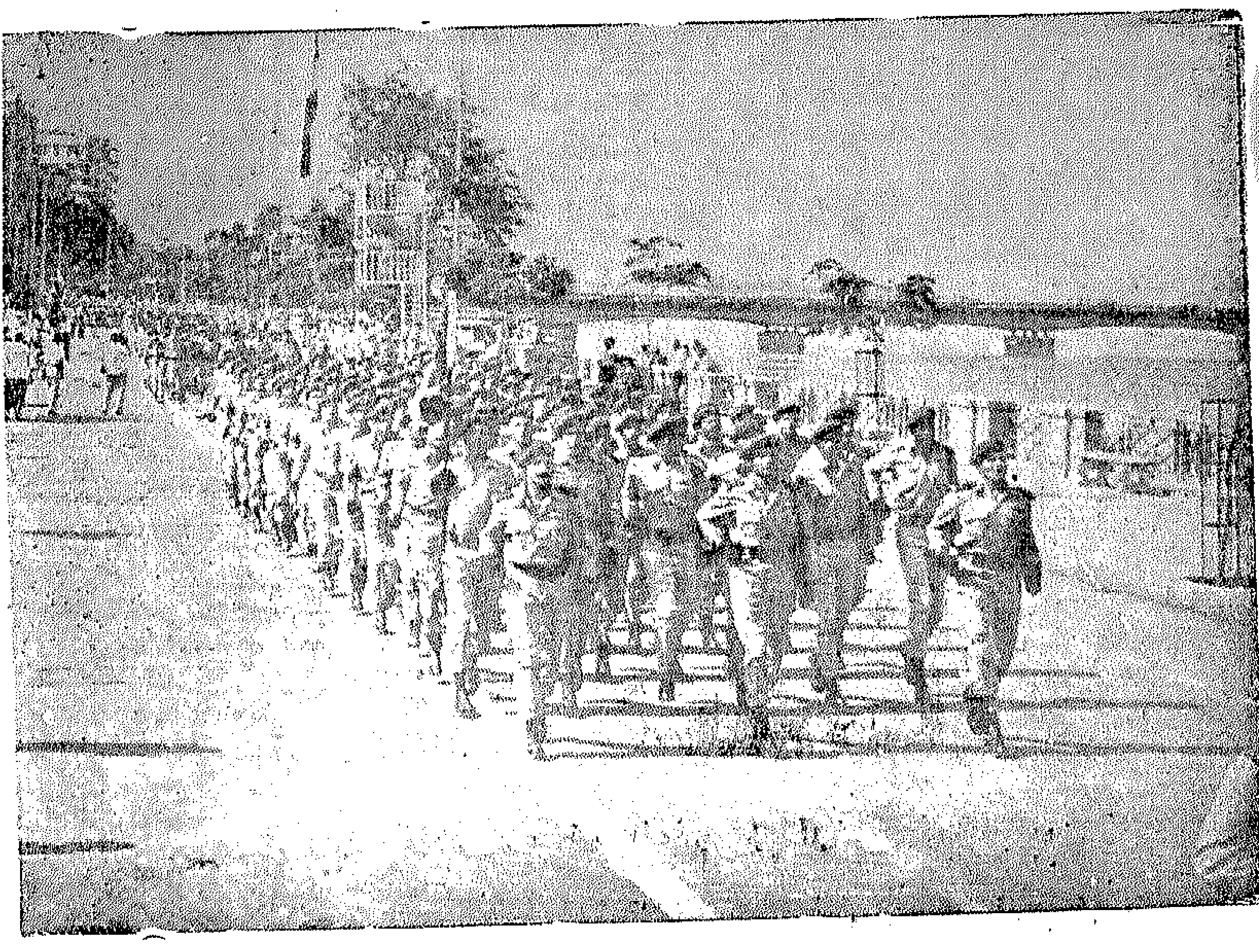
فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى الذى قضى على نفوذ الاقطاعيين وحرر الشعب من الاستغلال والاستعباد الداخلى



الرئيس جمال عبد الناصر يوزع سندات التمليك على الفلاحين فى الاقليم (الجنوبى)

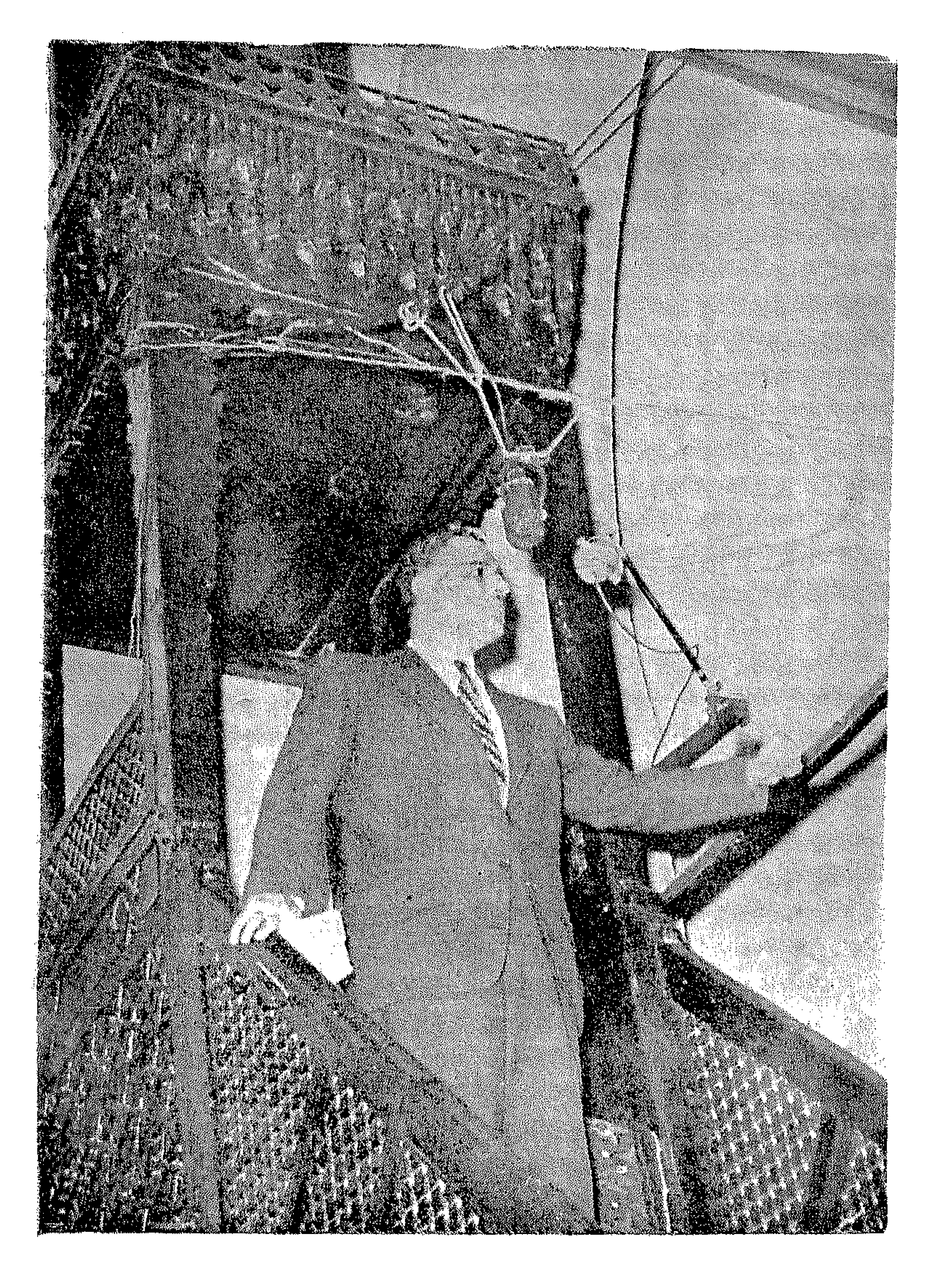


الرئيس جمال عبد الناصر يرفع العلم على أرض الوطن بعد أن حمل الاستعمار عصاه على كتفه ورحـــل من بلادنا وتم جلاء القوات البريطانية من منطقة القناة فى ١٣ ابريل (نيسان) ١٩٥٦



لقد قضينا على احتكار السلاح واستطعنا تزويد جيشنا بأقوى

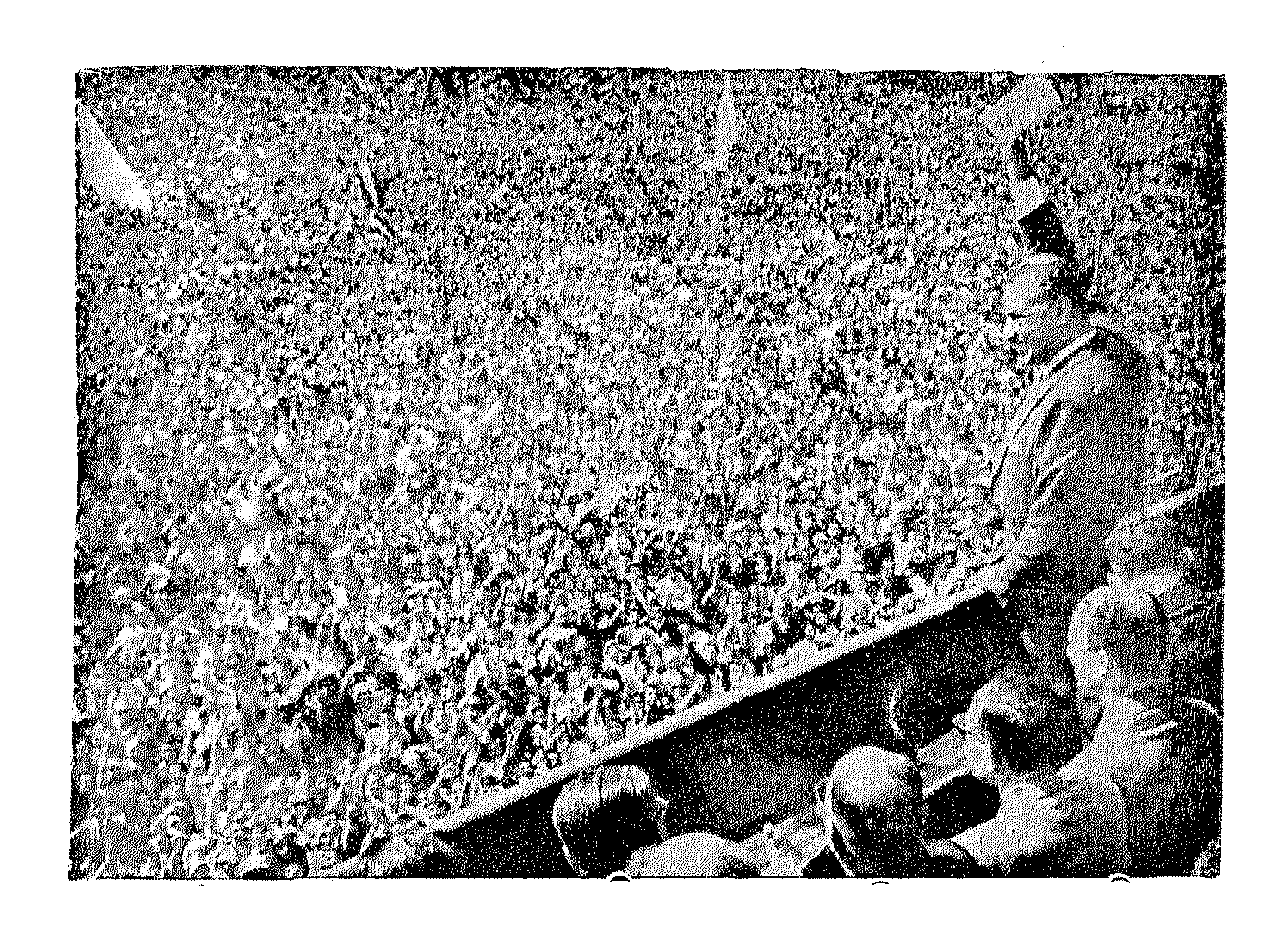
العالم يشهد بكفاءة المرشدين العرب بعد تأميم القناة فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وانسحاب المرشدين الاجانب أذناب الاستعمار



الرئيس جمال عبد الناصر يعلن من فوق منبر الازهر الشريف
أننا سنحارب حتى آخر قطرة فى دمائنا وذلك أثناء العدوان
الثلاثى الفاشل على مصر

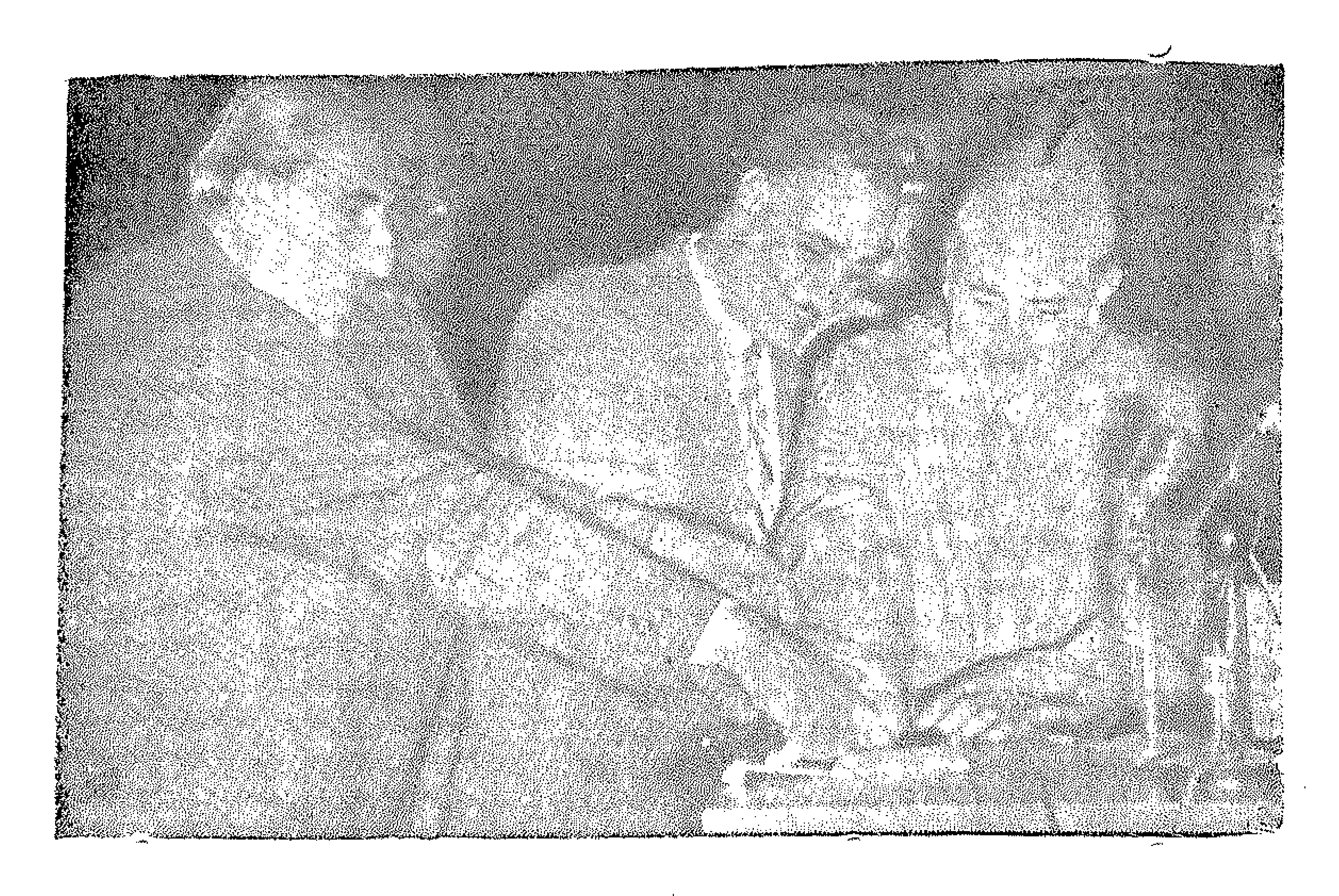


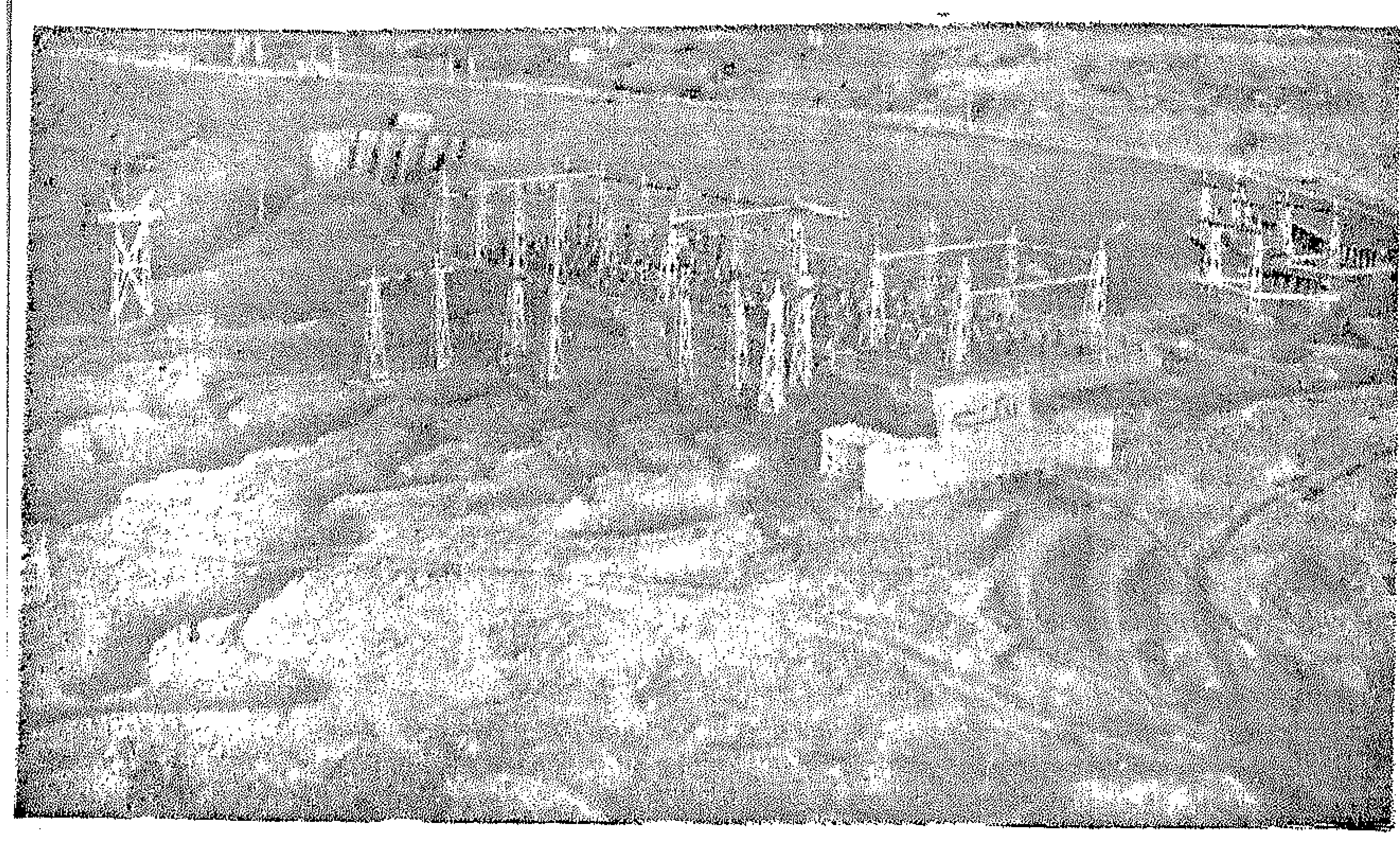
الرئيس يرفع علـم النصر على بور سـعيد بعد دحر القوات المعتدية وانسحابها من أرض الوطن



أبدى الشعب العربى فرحة كبرى بقيام دولة كبرى فى الشرق « ج٠ع٠م » ليست دخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعدية ، دولة تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تفرط ، تشد أزر الصديق ، ترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العدل ٠٠ تدعم السلام ٠ توفر السلام لها ولمن حولها وللبشر جميعا بقدر ما تتحمل وتطيق

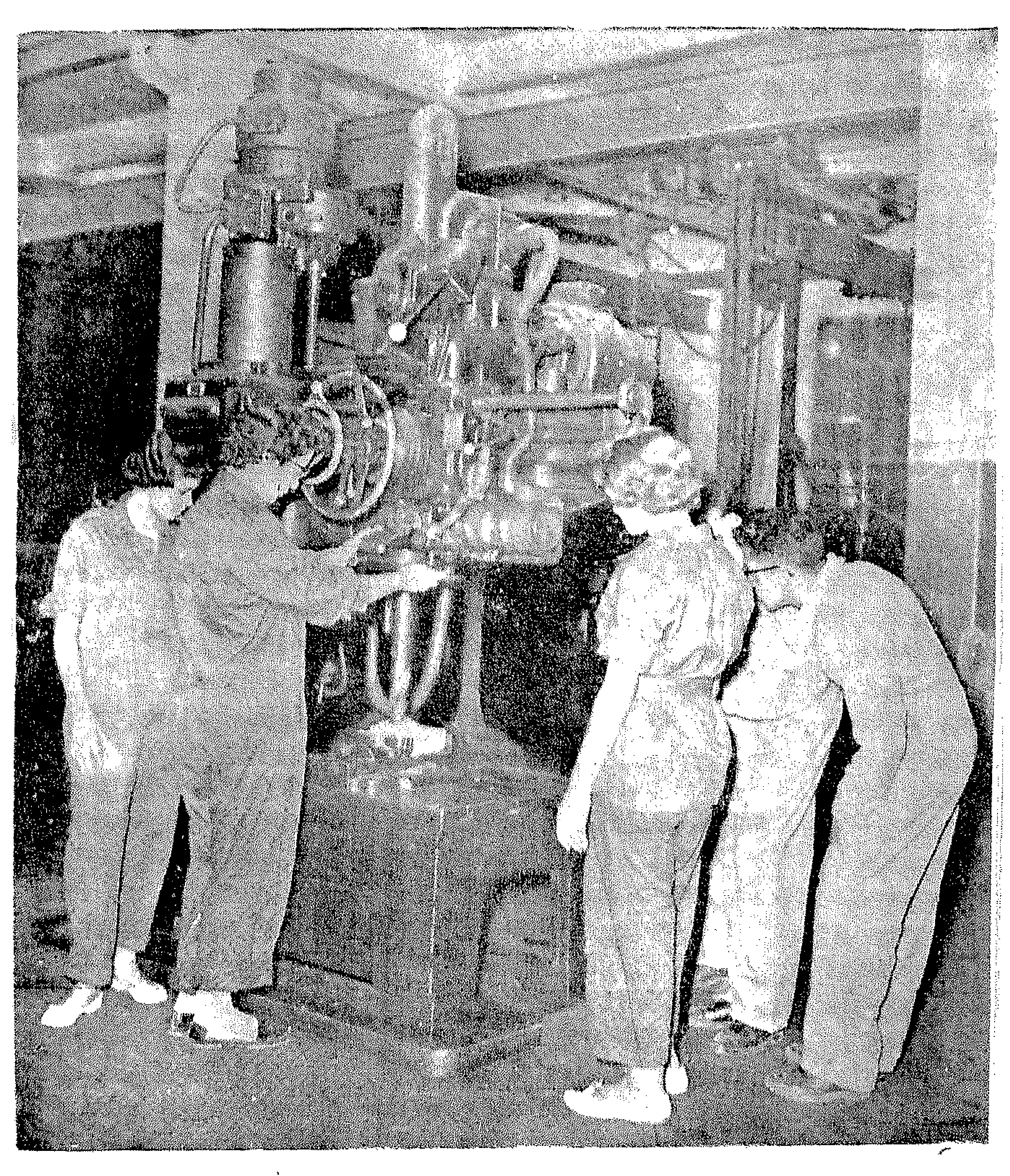
(جمال عبد الناصر)



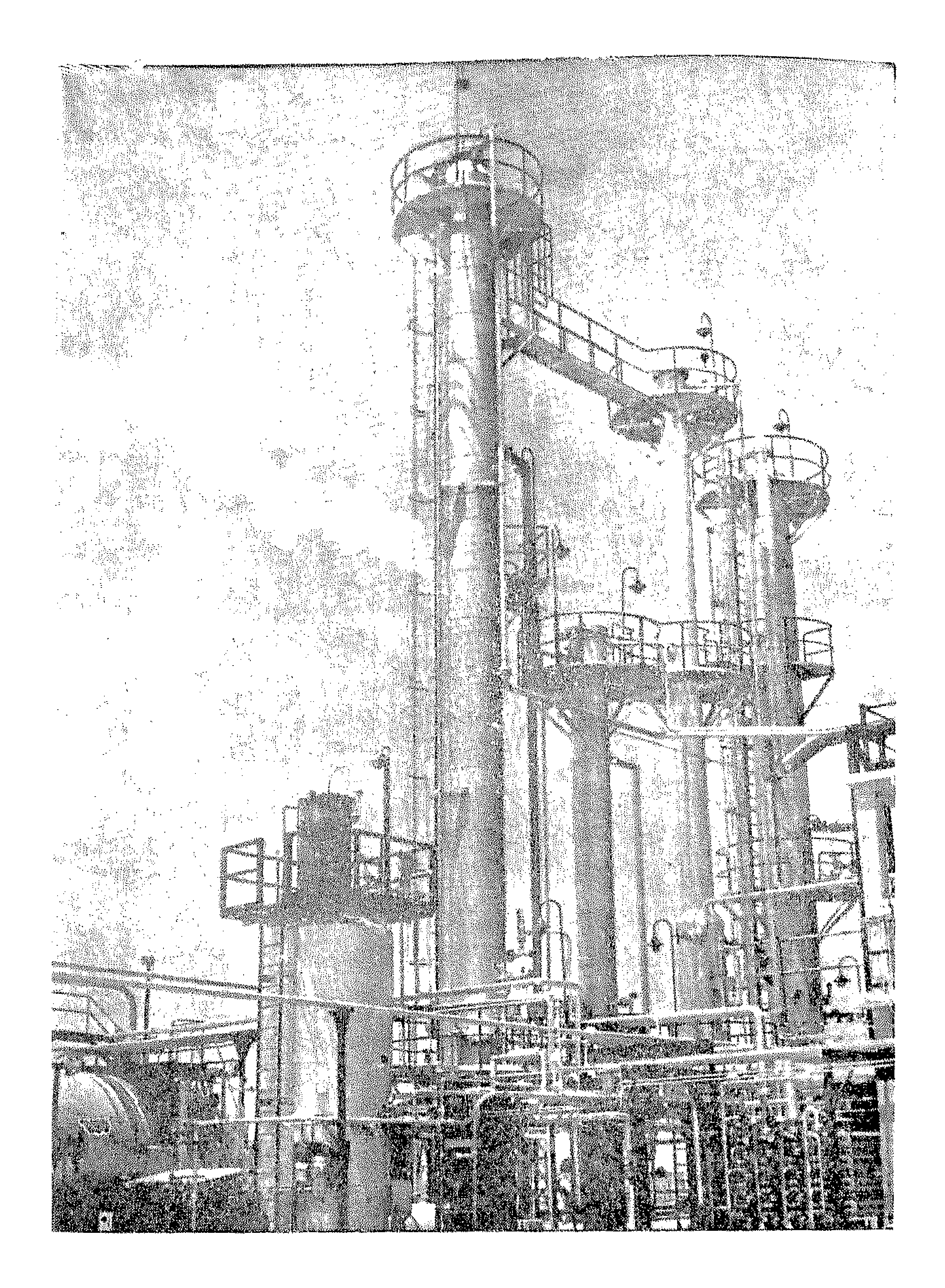


السد العالى ٠ ٠ ٠ ٠

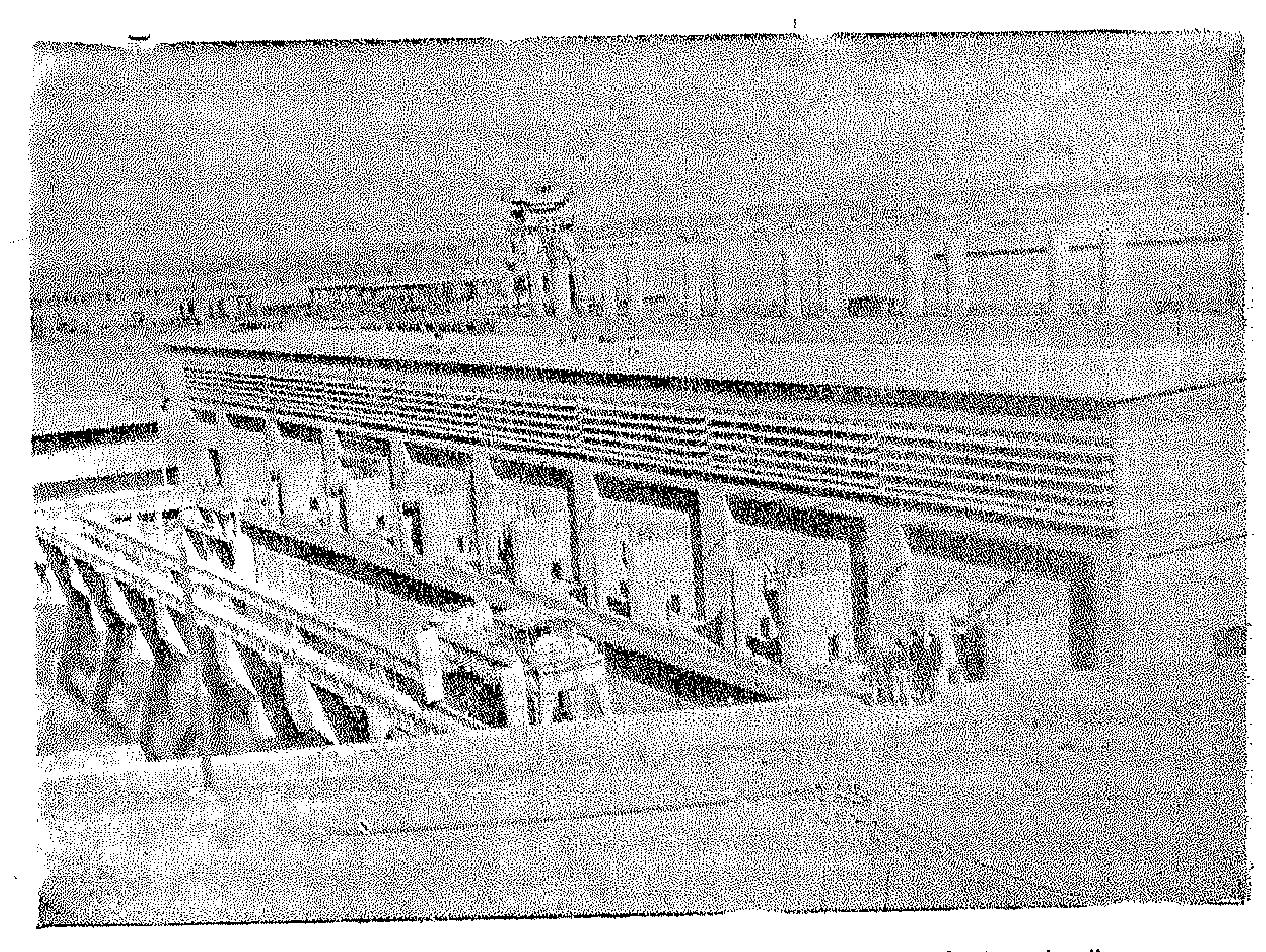
رمز الكفاح والاصرار والعز والانتصار



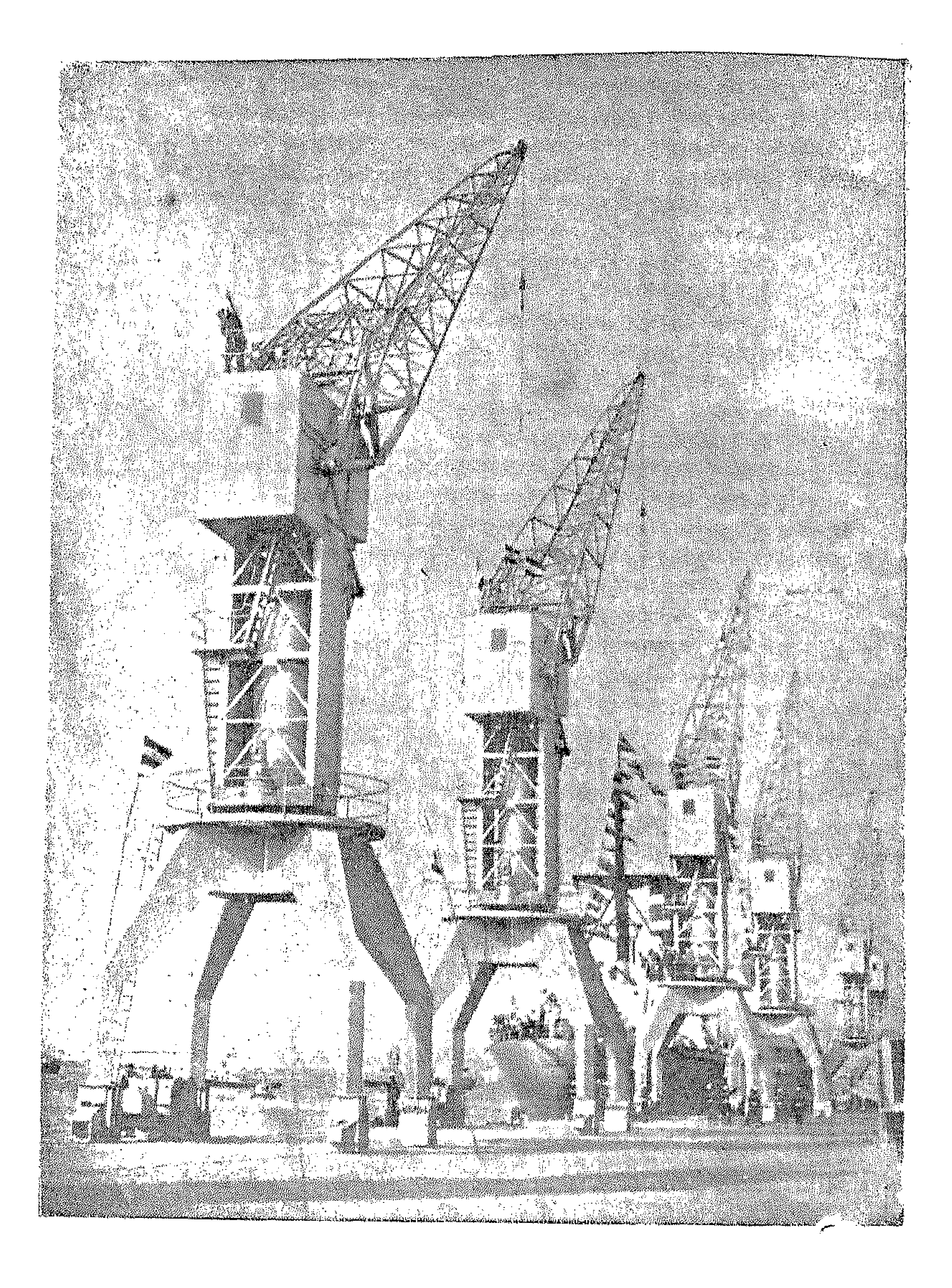
فتياتنا وفتياننا يدرســـون الهندســة الميكانيكية بالجامعات
والمعاهد العليا بالجمهورية العربية المتحدة



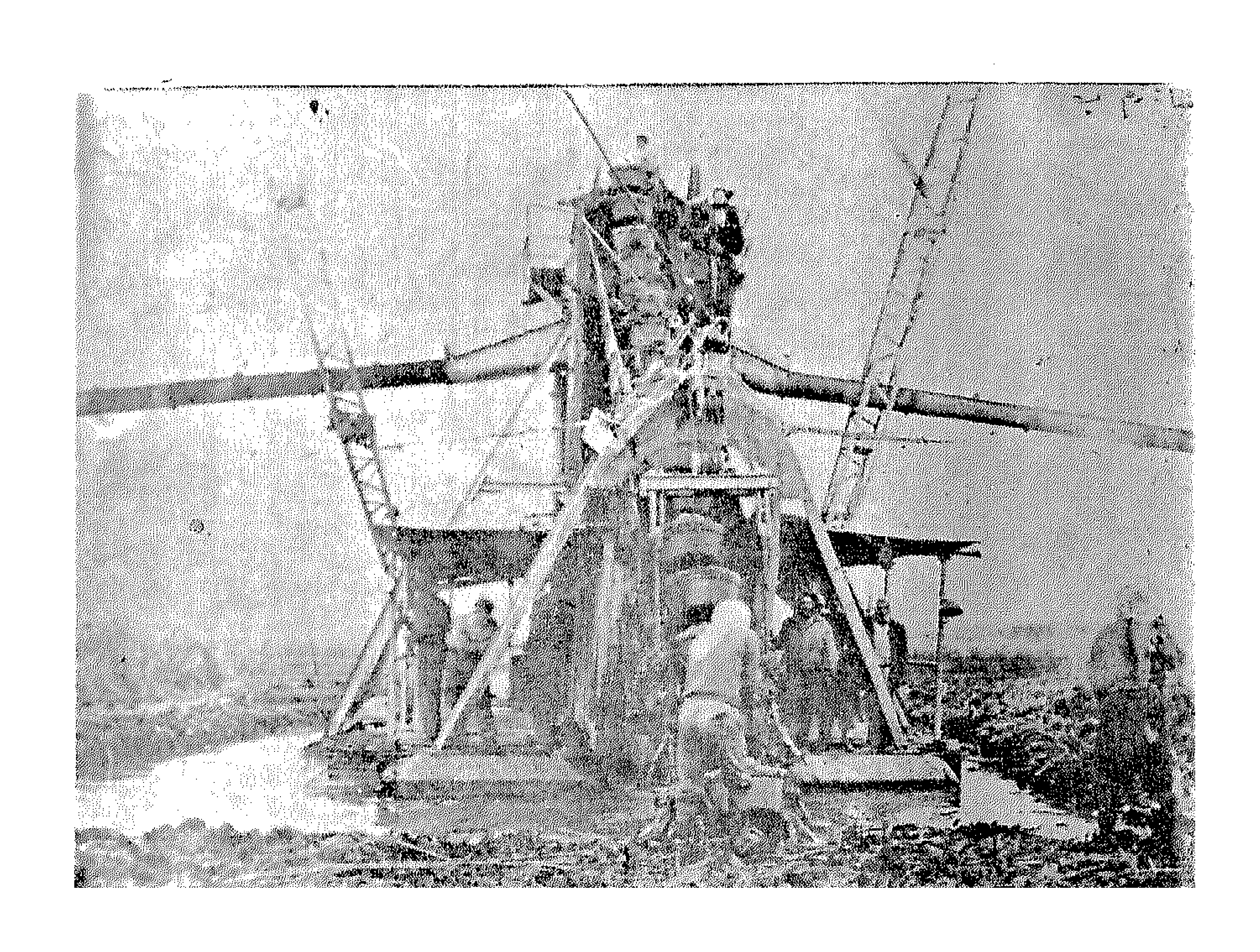
مصنع تكرير البترول بالسويس



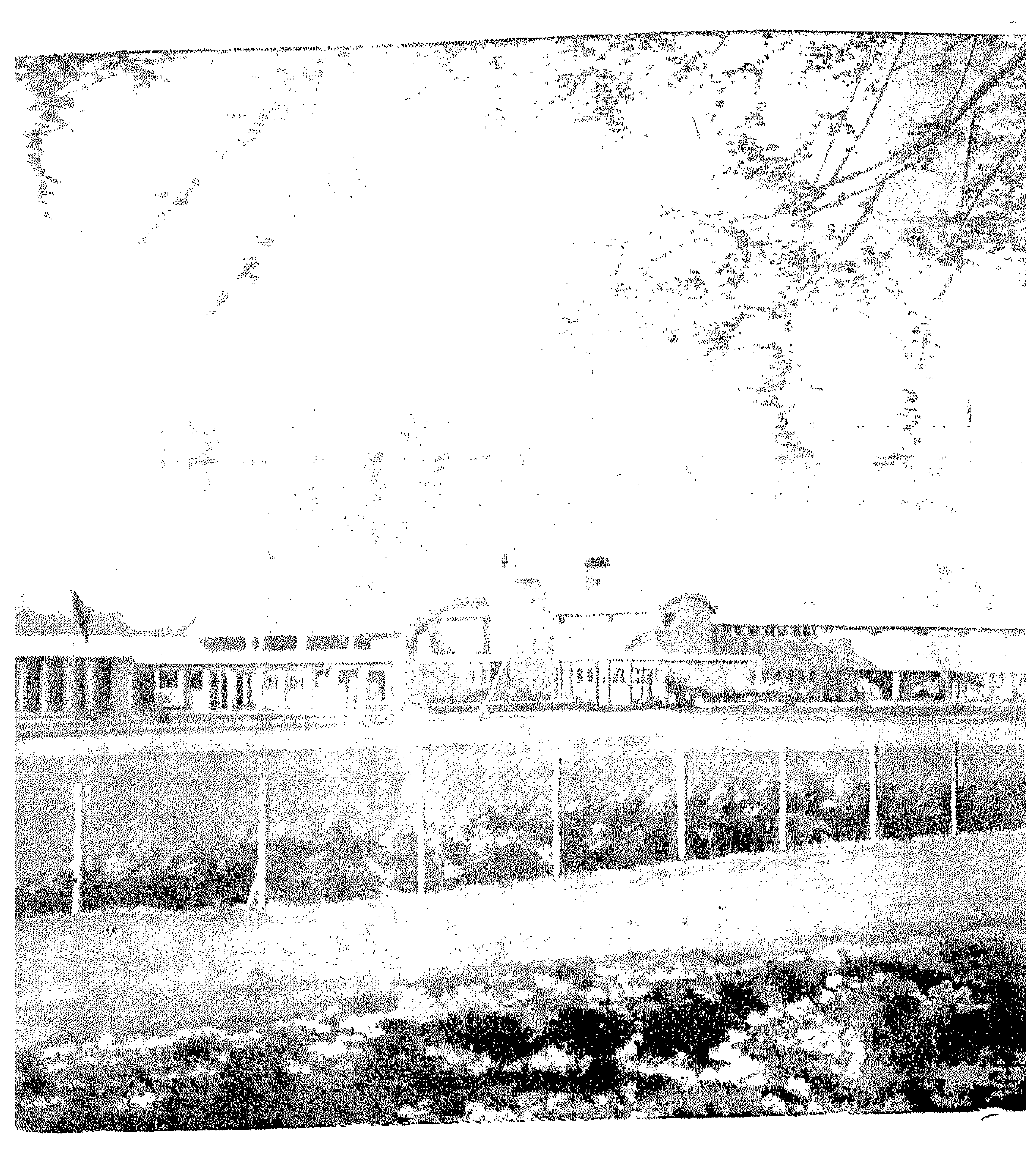
كهربة خزان أسوان تحقق توليد طاقة كهربائية قدرها ١٨٦٠
مليون كيلوات ساعة سنويا



ميناء اللاذقية وقد زودته الثورة بأحدث الآلات الميكانيكية



مشروع الغاب وقد استعملت فيه أحدث الكراكات لانجازه



الوحدة المجمعة ببلدة برنشت بمديرية الجيزة واحدة من ٢٥٠
وحدة أنشئت بالاقليم المصرى وستنشأ ٦١٣ وحدة أخرى



الرئيس جمال عبد الناصر يتنقل بين لجان الاتحاد القومى ليزودهم بتعاليمه وارشاداته ويوجههم نحو بناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى

كتب سياسية
الكتاب ١٦٩

ثورتنا
في عامها الثامن

بقلم
عبد المنعم شميس

مقدمة

٢٣ يوليو (تموز)

عنوان الحياة العربية الجديدة ، وانطلاق القوى الكامنة في قلوب الملايين من أبناء الشعب ، وتحفز الطلائع الثـائرة البناءة التى انطلقت لتبني امة جديدة ، وتقيم دعائم مستقبل ركائزه تجديد الحياة المادية والمعنوية للشعب ، وفتح أبواب البناء بكافة صوره أمام الملايين من أبنائه •

ومع بزوغ الفجر المتلألىء فى هذا اليوم التاريخى ، بدأت مواكب الزحف المقدس تسلك طريق الحياة ، بعـد أن طال وقوفها أمام هجمات الاستعمار والطغيان والاستبداد •

ولم يكن ٢٣ يوليو (تموز) فى معناه ومفهومه وواقعه يوما له رقم بين تواريخ الايام ، وله اسم من أسماء الايام ، ولكنه كان البعث الجديد للامة العربية بأسرها ، وهو ليس ثورة قامت فى القاهرة ، ولكنه ثورة الملايين من أبناء الشعب العربى المتطلع الى الحرية والعزة والكرامة •

هو بداية الانطلاق ، وهو لحظة التوثب ، وهو انتصار الاحيـاء القادرين •

هو اشراق جاء بعد ظلام •• وهو فكرة ظافرة حققها شعب كانت دماؤه تغلى ، وكانت حياته فى يد القدر ، وكان أبناؤه يترقبـون موعدهم مع القدر فى كل غمضة عين ، وفى كل نبضة قلب •

وحين أعلن البشير قيام ثورتنا فى لحظتها المقدرة فى التاريخ ، المنبعثة من ناموس الحياة ، كان الملايين حماة للثورة ، ومدافعين عن زحفها ، لانها الثورة التى طال ترقبهم لها ، وبذلوا الدماء الغالية

الزكية من أجلها ، وقدموا الشهداء الابرار وفاء لنذورها .

ومع كل ذكرى عزيزة غالية لدم شهيد أو روح مناضل ، تمثل شعبنا ثورته الظافرة ، فكانت لكل فرد حياة جديدة وجدها بعد ان فقدها ، وكانت لكل مواطن أمله المرموق ، وكفاحه المستمر الدائب ، ومستقبله المتطلع الباسم .

وعلى مشارف الحياة الجديدة المنبعثة من ثورة ٢٣ يوليو (تموز) وقف الملايين يستعدون للزحف المقدس خلف القائد الظافر الذى خرج من صفوف شعبنا ليقود معركتنا .. بل ليقود معاركنا العديدة وكان انتصار منذ اللحظة الاولى .

ثم توالت الانتصارات .. وتحقق لشعبنا ما كان يأمله كل فرد

تحطمت الملكية الباغية الفاسدة فى الاقليم المصرى .

زال الاقطاع الذى استنزف دماء شعبنا مئات السنين ، وعادت الارض لاصحابها ، ولم يعد شعبنا كتلة من الأجراء بل تحول الاجراء المستبعدون الى ملاك أحرار .

انكسرت حلقات الفساد الذى كان يسيطر على حياتنا السياسية ولم تعد هناك طائفة رأسمالية متحكمة فى الحكم مسيطرة عليه .

خرجت جيوش المستعمر من أرضنا ذليلة ، بعد أن توحد شعبنا وتوحد كفاحنا ، فحققنا الجلاء عن أرض القناة ، ثم تحقق لنا الانتصار الثانى حينما حاول الاستعمار أن يعود الى أرضنا فوقفنا فى وجهة وقفة رجل واحد ، وحملنا السلاح لندافع عن شرفنا ، وهزمنا قوات العدوان الثلاثى الغادر فى بورسعيد ، وارغمناها على الانسحاب بقوة شعبنا ، وصلابة قائدنا وحكمته .

حققنا لأنفسنا سياسة حرة مستقلة لاتنحاز الى كتلة من الكتل الدولية ، ولا تميل الى شرق أو غرب ، بل تسلك سبيل الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، وتعمل من أجل السلام ، وتناضل فى سبيل حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وتقف أمام مناطق النفوذ

وتعارض سياسة الاحلاف العسكرية ،وكان لنا النصر في سياستنا فارتفع قدرنا في العالم ، وأصبحنا ـ بعون الله ـ قوة لها كيـــان في مجال السياسات الدولية بعد أن كنا مجهولين لا يعرف عنـــا العالم الا أننا قوم نخضع لسياسة بريطانيا التي كانت تحتل بلادنا

تحققت القومية العربية ، وأصبحت قوة واقعية تسير حياةشعبنا وتقود نضالنا وكفاحنا ، بعــــد أن كانت فكرة في رؤوس بعض الساسة ، وكان أعظم انتصارات القومية العربية التي جعلتهـــا ثورتنا حقيقة واقعة هو : قيام الجمهورية العربية المتحدة .

قادت ثورتنا معارك التصنيع والتقدم والنهوض في كل قطاعات الحياة ، وأعدت خطط التنمية الاقتصادية في اقليمي الجمهـورية . فانبعثت في جمهوريتنا حياة جديدة متطورة نامية ، أساسها البناء على دعامات المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني .

قامت في بلادنا الحياة الديمقراطية السليمة التي أرادها شعبنا فكان الاتحاد القومي مثال الديمقراطيـــة في أعلى مراحلهـا ، وأجلى صورها ، حيث أصبح أكبر سلطة في الدولة ، وأصبح ممثلا للشعب كله الذي اشترك لاول مرة في العمل السياسي الايجابي العملي .

وبعد ثماني سنوات من قيام الثورة ، يقف شعبنا وقفة الظافر المنتصر ، بعد أن حقق آماله ، وحقق حريته وعزته وكرامته .

خلال هذه السنوات تحقق في كافة قطاعات الحياة تطور وتقدم وليس أكثر بيانا لهذا التطور والتقدم من الحقائق الماثلة والارقـام الناطقة .

ولذلك أقدم هذا الكتاب صورة واقعية لثورتنا ، تمثل مظـــاهر التقدم والتطور والنمو خلال السنوات الماضية ، وهذه الصـورة التي رسمها شعبنا بكفاحه ونضاله وقوته ، صورة مشرقة مشرفة ، فقد حقق هذا الشعب خلال سنوات قليلة أعمالا جليلة ظافرة .. ووضع دعائم المستقبل بأيد واثقة مطمئنة ، فأصبح مجتمعنـــا

الاشتراكي الديمقراطي التعاوني قائما على أساس العدالة الاجتماعية مبنيا على الصناعة ، راسيا على دعائم التقدم الدائم في مجالات الحياة جميعا .

وسوف يوضح هذا الكتاب صورة التقدم والتطور ، وأرجو أن تكون هذه الصورة جلية واضحة .

ان هذه الصورة هي وجه ثورتنا التي خرجنا بها من الظلمات الى النور .. وهي حقيقة كفاحنا ونضالنا وعملنا .

واذا كان يومنا مضيئا بهذه الاعمال التي تحققت .. فان غدنا سيكون بعون الله مشرقا حينما تتم خطة التنمية الاقتصادية ويتم انتقال شعبنا الى مرحلة عصر الصناعة .. وعصر السد العالى .. وعصر النهوض الكامل التام .

ان ثورتنا التي نحتفل بعيدها الثامن هي روح نضالنا .. وهي قوة عملنا .. وهي أساس حاضرنا ومستقبلنا .

وستظل ثورتنا قائمة ما دامت العروق تجرى فيها دماؤنا .. فالثورة عندنا معناها الحياة .. الحياة بكل معانيها .

هذه هي الثورة .. انطلاق حياة .. بل حياة

وهذا هو ٢٣ يوليو (تموز) مطلع الفجر في حياة الشعب العربي انني أرجو أن يكون هذا الكتاب تعبيرا عن معنى الثورة .. وعن معنى الحياة .. وعن معنى ٢٣ يوليو (تموز) .

والله ولى التوفيق .

عبد المنعم شميس

التصنيع .. بناء المستقبل

عاش مجتمعنا العربى حقبة طويلة من الزمان في عصر التاخر الزراعى وكان من هدف الاستعمار والطغيان أن يظل هذا المجتمع قانعا بحياته ،متخلفا عن عصر النهضة الصناعية التى سبقتنا اليها شعوب كثيرة ، لان المستعمر يريد دائما أن يتحكم في مصائر الشعوب عن طريق تعويق تقدمها ونهوضها ، ومن أعظم وسائل النهوض عند الشعوب أن تسعى جاهدة لبناء حياة مادية راسخة تقترن بالحياة المعنوية ، ويسيران معا لتكوين الحاضر والمستقبل

ولا سبيل الى بناء حياة كريمة عزيزة الا على أسس القوتين المادية والمعنوية ، وهما قوتان متلازمتان تسيران فى خطين منطلقين نحو أهداف المستقبل ، فالحياة المعنوية وحدها مهما بلغت قوتها لاتبني حياة شعب ، بل انها تحتاج الى الدعامة المادية الراسخة الصلبة التى تحمى المعنويات ، وتحتمى فى نمائها وتطورها بالمعنويات فالروح بغير جسد شيء يرفرف فى السماء ، والجسد بغير روح موت وفناء .

ومنذ انطلقت ثورتنا تبني حياتنا الجديدة ، أدركت الا نهوض لشعبنا بغير الصناعة ، وألا تقدم لبلادنا دون انتقالها من عصرالتأخر الزراعى الى عصر التقدم الصناعى .

ثم بدأت معركة التصنيع .. معركة الحياة النامية الآملة التى تحقق للملايين حياة جديدة ، ترتفع فيها المستويات ، وينهض بها الناس ، وتتغير مفاهيم الاشياء .

ولم تكن عملية التصنيع تحقيقا ماديا لحياة أفضل فحسب ، بل أنها تحقيق عملى لمفاهيم جديدة فى حياة شعبنا .

نحن نبنى مجتمعنا اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا .. وهذا المجتمع لايتحقق الا على أساس المفاهيم الجديدة لمعانى الاشتراكية والديمقراطية والتعاونية فى قاموس شعبنا .

وهذه المفاهيم الجديدة ترتبط بعجلة المصنع ومداخنه وانتاجه وحركته ، وكلما ازدادت دورات العجلات ، وكلما ازداد عدد المداخن وكلما كثر الانتاج ، ونشطت الحركة ٠٠ كان تحقيق المبادىء الجديدة أكثر وضوحا ، وأكثر بيانا ، فالتصنيع هو الحياة الجديدة فى بلدنا وهو يستمد قوته من قوة السواعد التى تحرك الآلات ، ويستمدها أيضا من قوة المبادىء التى يعتنقها أصحاب السواعد •

والتصنيع هو الحركة المستمرة التى لاتعرف الركود أو الانتظار أو التواكل ، وهو الذى يغير وجه التأخر الزراعى عن طريق الآلة التى تصنع الزراعة فى بذرها وحصادها واستغلال انتاجها •

ولذلك فان الفكرة الثورية فى حركة التصنيع لاتعنى أننا لم نكن نعرف الصناعة ، بل تعنى أننا لم نكن قد بدأنا الحياة فى عصر الصناعة •

ونحن حين نتحدث عن التقدم الصناعى الذى بلغناه خلال ثمانى سنوات منذ قيام الثورة ، انما نعنى أننا بدأنا نعيش فى عصر الصناعة • ويجب أن ندرك ادراكا واعيا عميقا ، ان اشعال فرن لصهر الحديد يعنى فى حياتنا مرحلة جديدة لم نكن نعرفها حينما كانت تدور بين أيدينا معاصر الزيتون أو مغازل القطن ، ويجب أن ندرك ادراكا واعيا أن عثورنا على ثروات معدنية نستطيع استغلالها يعنى أننا بدأنا ندخل مع العالم الذى سبقنا فى حياته الناشطة الصاعدة المتحركة •

وجمهوريتنا هذه الفتية التى بدأت تقف على عتبات عصر الصناعة ليس من المحتم أن تنتج كل شىء فى لحظة ، أو تنجح فى كل تجربة منذ أول وهلة ، بل يكفى أننا بدأنا نسير فى الطريق لنبلغ الهدف•

فماذا حققنا فى مجال الحياة الصناعية الجديدة ؟

اننا نحاسب أنفسنا لنعرف ماذا قدمنا بالأمس ، ولنعرف الى أين نسير •

فى اقليمنا السورى :

عثرنا على ثروات معدنية أهمها :

١ ـ الحديد :

عثر على الحديد فى منطقة راجو ، وثبت انه يمكن استغلاله اقتصاديا ، ومن المتوقع أن يكون احتياطى الخام من الحديد كبيرا ، وستتقدم صناعة الحديد والصلب فى الاقليم السورى لتنتج أنواعا مختلفة من حديد البناء ، وقضبان السكك الحديدية والآلات الحديدية ، وصناعة الصلب .

٢ ـ الكروم والمنجنيز والاسبست :

عثر عليها بكميات تصلح للاستغلال المحلى .

٣ ـ الفورسفوريت :

وجد فى منطقة تدمر والقريتين ودمشق .

٤ ـ البترول :

اعتمدت الهيئة العامة لشئون البترول فى الاقليم السورى فى ميزانيه عام ١٩٥٩/١٩٦٠ مبلغ عشرة ملايين ليرة لحفر ثلاث أو أربع آبار جديدة ، بعد الآبار الست التى كانت قد حفرت من قبل وقد أتمت حفر البئر السابعة ويجرى الحفر حاليا فى البئر الثامنة حيث أوشك أن ينتهي العمل به ، كما قامت باستحضار قطع الغيار والادوات اللازمة لمنشئات الحقل واعداده اعدادا جديدا منظما يساعد على اختصار الوقت وتسهيل أعمال الحفر ، وأعدت المشاريع لتوسيع الانشاءات المدنية والمخازن والورش الميكانيكية .

وحقل كراتشوك هو الحقل الاول الذى تم اكتشاف وجود البترول فيه ، وتجرى الآن الدراسات والابحاث للنظر فى مستقبل الحقل من ناحية الاستثمار وأفضل الطرق المؤدية الى ذلك فى أقرب وقت ممكن .

وقد أنشئت أكبر مصفاة للبترول فى حمص ، وتقرر اقامة مستودعات باللاذقية حتى يمكن بواسطتها استقبال المواد الاولية البترولية الواردة بواسطة الناقلات البحرية وتوزيعها على مناطق

الاستهلاك وتبلغ سعة تلك المستودعات حوالى (٢٤) ألف متر مكعب وتكلف انشاؤها (٧٠٠) ألف ليرة سورية تقريبا ٠

كما أنشئت مستودعات للتخزين فى كل من دمشق وحلب ودير الزور والحسكة لتخزين كميات المنتجات البترولية المختلفة لتكفل تأمين تلك المواد فى كل من هذه المناطق تأمينا كاملا ، وينتظر أن تتم هذه المستودعات التى تتسع لحوالى ٧٠ ألف طن من المنتجات البترولية بعد يوليو (تموز) ١٩٦٠ ٠

وتنقل المواد البترولية الان من مصفاة البترول فى حمص ومن مستودعات البترول فى اللاذقية الى جميـــع مناطق الاســـتهلاك بواسطة السيارات ٠

البرامج الصناعية

ان مشاريع الصناعات التحويلية التى تم تنفيذها خلال عـامى الوحدة يؤكدها نشاط حركة توظيف رؤوس الاموال فى القطاع الصناعى فقد بلغت رؤوس الاموال التى وظفت فى القطاع الصناعى منذ ديسمبر ١٩٥٨ ما يقرب من ١٠٣٫٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على الصناعات التالية :

صناعات الغزل والنسيج القطنى والصوفى والســجاد ٧٥٫٢٥ مليون ل٠س ٠ الصناعات الهندسية ١٥ مليونل٠س٠ ـ الصناعات الكيماوية والغذائية ١٣ مليون ل ٠

وفيما يلى عرض موجز لاهم الصناعات التى يجرى تنفيذها الان٠

ـ مشاريع الغزل والنسيج القطني :

الجهة المنفذة للمشروع	مكان المشروع	عدد المغازل	عدد الانوال	
شركه حمص للغزل والنسيج	حمص	٢٢٠٠٠	٤٠٠	وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز
شركة الغزل والنسيج بحماه	حماه	٢٢٠٠٠	١٩٢	
شركة المصابغ الفنية	حمص	١٠٠٠٠	٣٠٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة التجارية الصناعية المتحدة	دمشق	١٥٠٠٠	٢٥٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة العربيه المتحدة ـ للصناعة	دمشق	١٥٠٠٠	٢٥٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة المغازل والمناسج	دمشق	١٥٠٠٠	١٣٥	توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة السورية للغزل والنسيج	حلب	١٠٠٠٠		توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة احمد ططرى وأولاده	حلب	٦٠٠٠	١٠٠	
الشركة الاهلية للغزل والنسيج	حلب	٦٤٠٠	١٠٠	مع وحدة كاملة للصباغة والطباعة والتجهيز
شركة معامل سامى صايم الدهر	حلب	٥٠٠٠		

ب ـ مشاريع الغزل والنسيج الصوفي :

الجهة المنفذة للمشروع	مكان المشروع	عدد المغازل	عدد الأنوال	
شركة الصناعات الحديثة	دمشق	٥٨٠٠	١٠٠	
الشركة المتحدة لصناعه الاصواف	دمشق			
الشركة الصناعية للاصواف	دمشق	٣٠٠٠	٣٠	
شركة مزيد وشيخ تراب	حلب	١٠٠٠		توسيعا لمؤسستها القائمة التى تضم ألف مغزل

للصناعات الكيماوية والغذائية

(أ) تقرر اقامة وحدة فى دمشق لصنع العلب اللازمه لحفظ المواد الغذائية ·

(ب) تقرر اقامة وحدتين لانتاج الالبان المعقمة ومشتقاتها فى كل من دمشق وحمص ، وقد انتهت الشركة المنفذة لوحدة دمشق من دور الانشاء ، وستبدأ الانتاج قريبا ·

(ج) أقيمت فى حلب وحدة لانتاج الزيوت المهدرجة :

(د) أقيمت فى محافظتى حلب واللاذقية عدة معاصر فنية لعصر الزيتون :

الصناعات الهندسية والمعدنية والنباتية :

(أ) جرى توسيع مصنع السلاسل فى حلب ·

(ب) أنشئت وحدة لتجميع أجهزة الراديو ·

(ج) أنشئت وحدة لانتاج ألواح الرخام وأحجار البناء ·

وهناك مصانع عديدة فى الاقليم السورى لانتاج الثلاجات الكهربائية ، والغسالات ، والافران ، والكابلات ·

وفى اقليمنا المصرى :

تقدمت الصناعة خطوات واسعة ، ونهضت نهضة كبيرة خلال السنوات الثمانية الماضية ·

فقد منحت الحكومة حتى الآن ٢٣٠ ترخيصا باقامة منشآت صناعيه أو التوسع فيها بلغت تكاليفها الكلية نحو ٣١ مليون جنيها كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٨ بانشاء الهيئة العامة لدعم الصناعة للعمل على تحسين المستوى الانتاجى

للصناعة بوجه عام عن طريق التدريب المهنى وتشجيع البحث العلمى ورفع مستوى الكفاية الانتاجية والادارية والتعاون مع الهيئات المختصة فى اقراض المشروعات الصناعية وانشاء اتحاد الصناعات والغرف الصناعية والمجالس الاقليمية للصناعة التى تختص بالعمل على تنمية الصناعات المصرية وتحقيق تقدمها ومعاونة الحكومة فى وضع سياسة البلاد التصنيعية وتنفيذها ·

وحتى لاتستأثر الدولة بتوجيه السياسة الصناعية أنشىء المجلس الاستشارى للصناعة يضم المهتمين بشئون الصناعة ورجال الاعمال ويعمل على رسم السياسة الصناعية واقتراح مايراه للنهوض بها ويحل مشاكلها ·

الانتاج الصناعى :

وكان من الضرورى للارتفاع بجودة الانتاج والمحافظة على مستواه أن تحدد مواصفات الخامات والمنتجات بما يتمشى مع الامكانيات المحلية ويلتقى مع الاوضاع العالمية فأنشئت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى لتكون المرجع القومى الذى يتولى وضع المواصفات القياسية لجميع ما تعتمد عليه الصناعة من خامات ومنتجات وعمليات فنية وأجهزة ومعدات ووحدات قياس مع تهيئة الوسائل الضرورية للتأكد من مطابقة السلع للمواصفات القياسية المعتمدة ضمانا للجودة وحماية للمستهلك من الغش والتعرض للاخطار كما تتولى وضع ومراجعة أجهزة القياس المستخدمة فى الصناعة وتهيئة الوسائل التى تكفل دقتها وسلامتها وضمانا لدقة الانتاج ·

وصدر قانون التسعيرة لكى لاترتفع أسعار المنتجات الصناعية عن الحد المعقول بما يثقل كاهل المستهلك، وقد تم حتى الآن تحديد أسعار مايقرب من ٣٠٠٠ صنفا من السلع فخضعت أسعار ١٢٥٠ صنفا من منتجات الغزل والنسيج بكافة أنواعها بنسبة تتراوح بين ١٠،٧٠ ٪ من أسعار سنة ١٩٥٧ وكذا مايقرب من ٦٠٠ صنفا من المستحضرات الطبية بلغت نسبة التخفيض فيها من ١٥ ــ ٤٥ ٪ عن أسعار ١٩٥٧ وما يقرب من ٥٥٠ صنفا من المصنوعات الجلدية بنسبة من ١٠ الى ٣٠ ٪ وما يقرب من ٧٠ صنفا من المنتجات

الزجاجية بنسبة تتراوح بين ١٥ـ٢٠ ٠/٠ كما تم تخفيض سعر غاز البوتاجاز بنسبة ١٨٪ وسعر الكيروسين والسكر وأجهزة البوتاجاز والثلاجات الكهربائية بنسبة تتراوح بين ١٠و ٢٠ ٠/٠ والمسلى الصناعى بكافة أنواعه بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ ٪

وتعاون وزارة الصناعة على تيسير استيراد بعض الآلات الاستكمالية التى تمكنها من تحسين انتاجها والتنوع فيه أو انتاج أصناف أخرى بالاستعانة بما لديها من معدات وآلات وعن طريق مساعدتها فى عمليات التسويق وتنظيم أبحاث الكفاية الانتاجية لعمالها ومشرفيها بما يكفل لها ـ باستخدام نفس الامكانيات من العمال والآلات الموجودة ـ زيادة الانتاج وخفض التكاليف

مراكز التدريب المهنى :

ورغبة فى أعداد جيل جديد من الفنيين فى الصناعة تم انشاء ٢٢ مركزا جديدا للتدريب المهنى بدأت عشرة منها فى العمل ومن المنتظر أن يبدأ الباقى فى العمل ابتداء من العام الدراسى المقبل ٠

كما تقرر اقامة ١٨ مركزا جديدا خلال الخمس سنوات المقبلة

الثروة المعدنية :

وحتى نتمكن من استغلال مواردنا الطبيعية اوفدت بعثات جيولوجية الى ٢٤ منطقة صحراويه مختلفة لدراستها من الوجهة الجيولوجية والاستكشافية للبحث عن بعض الخامات المعدنية كما أوفدت بعثات للابحاث التعدينيه للمناطق المعروف وجود الخامات المعدنية بها وذلك لتقدير أهميتها الاقتصادية ، فقد تمت دراسة خامات المنجنيز بمنطقة علبة بالصحراء الشرقية وتقوم باستغلاله شركة علبه للتعدين ، كما تمت الدراسات التعدينية لخام الالمنيت بمنطقة أبى غلقة وأثبتت وجود كمية من الخام تقدر بحوالى ١٠مليون طن ، كما يحتمل وجود كمية أخرى تقدر بحوالى ٨ مليون طن وقد أسند استغلاله الى الشركة العامة للالمنيت ، وأجريت بعض الابحاث التعدينيه على خامات النحاس والزنك والرصاص ومصادر جديدة لخام الحديد والفحم والفوسفات وغيرها من الخامات التى ثبت

وجودها تمهيدا لاستغلالها ، وتم تجهيز مصلحة الابحاث الجيولوجية بالمعدات الحديثة للحفر والتنقيب وبالاجهزة المعملية اللازمة للتوسع فى عمليات البحث على نطاق واسع ويجرى العمل الآن فى مناطق عديدة بالصحارى بالاقليم الجنوبى وشبه جزيرة سيناء ومنطقة الوادى الجديد والسد العالى فضلا عن أبحاث الفوسفات بوادى النيل ، وقد تمكنت بعثاتنا من الكشف عن موارد جديدة لخام الحديد والفحم ما يكفى استهلاكنا لاكثر من مائة عام ويوفر لصناعة الحديد والصلب جميع الخامات اللازمة لها محليا ٠

البترول : تم اكتشاف حقول جديدة بمناطق سدر وكريم وابو رويس وبكر ورحمى ، وأمكننا استخراج ٣ر٤ مليون طن من خام البترول فى عام ١٩٥٩ والمنتظر أن يصل الى ٤ مليون طن فى نهاية عام ١٩٦٠ ، والى ٨ ١/٢ مليون طن فى عام ١٩٦٤ بعد تنفيذ مشروعات التصنيع وبذلك يمكننا تحقيق الاكتفاء الذاتى بل وتصدير فائض انتاجنا من البترول الخام فى السنوات القليلة القادمة ٠

اجهزة البحث العلمى :

تم انشاء معمل تقييم الخامات ويجرى حاليا اقامة مراكز لبحوث الغزل والنسيج والبترول والحديد والصلب ٠ ٠

وتقرر اقامة المعمل المركزى للمعايرة واختبار المواد، وتبلغ تكاليفه الكليه ٢ مليون جنيه ليساعد فى تدعيم سمعة المنتجات العربية فى الاسواق الاجنبية بما يحققه من ضمانات كافية لدقة الانتاج الصناعى ورفع مستواه وزيادة حجمه وخفض تكاليفه ٠

كما أوفدت بعثات تدريبية الى الخارج حتى يقف فنيونا على ماوصلت اليه الدول المتقدمة صناعيا وتزداد خبراتهم العملية مما يمكنهم من مسايرة التطور العالمى الحديث ٠

برنامج السنوات الخمس الاول :

فى أوائل عام ١٩٥٧ بدىء فى اعداد مشروع السنوات الخمس الاول للصناعة ، وتم اعداده فى نوفمبر من نفس العام وبدىء فى تنفيذه مباشرة وقد تضمن نفس البرنامج مشروعات قدرت تكاليفها

الكلية بنحو ٢٥٠ مليون جنيه غير أنه رؤى أثناء التنفيذ اضافة مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروعات قائمة وذلك عن طريق الترخيص بها للقطاع الخاص بمقتضى قانون التنظيم الصناعى أو نتيجة للاتفاقات التى أبرمت مع بعض الدول ، وقد بلغت جملة هذه الاضافات نحو ٨٠ مليون جنيه وبذلك أصبح الاجمالى لقيمة مشروعات البرنامج الاول ٣٣٠ مليون جنيه ، وعلى الرغم من الظروف التى مرت بها البلاد والصعوبات التى قابلناها عقب تأميم قناة السويس ، وبالرغم من الحصار السياسى والاقتصادى الذى حاولت أن تفرضهعلينا الدولالاستعمارية فقد تحقق ما أراده السيدالرئيس من ضرورة تنفيذ برنامج الصناعة فى ثلاثة أعوام بدلا من خمس ٠

وقد أمكننا حتى اليوم الارتباط والتعاقد على جميع مشروعات البرنامج وبدأ الانتاج فى ٥٥ مشروعا صناعيا منها خلال سنتى ١٩٥٩/٥٨ بالاضافة الى بعض مشروعات تكميلية وافقت عليها الوزارة وبلغت تكاليفها الكلية جميعها ٥٣ مليون جنيه ٠

وخلال هذا العام بدأ وسيبدأ فى الانتاج ٦٣ مشروعا أخرى من مشروعات البرنامج بالاضافة الى عدد آخر من المشروعات التكميلية التى رخص بها وتقدر التكاليف الاجمالية بحوالى ٧٩ مليون جنيه٠

بوادر النجاح :

وقد أتت السياسة التى اتبعت للنهوض بالصناعة والجهود الضخمة التى بذلت لتنفيذ المشروعات التى تضمنتها برامج التصنيع ثمارها فحقق الانتاج الصناعى زيادة ضخمه منذ قامت الثورة ، وقد تحقق الجزء الاكبر من هذه الزيادة فى السنوات الاخيرة نتيجة لتنفيذ مشروعات برنامج الصناعة الاول فقد زاد الانتاج الصناعى منذ أن قامت الثورة فى سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٥٩ بالنسب الآتية فى قطاعات الصناعة المختلفة ٠

زادت الصناعات التحويليه بنسبة ٨٠ ٠/٠
وزادت الصناعات التعدينية ٥٠ ٠/٠
وزادت المنتجات البترولية بنسبة ٥٠ ٠/٠
وزادت الطاقة الكهربائية بنسبة ١٠٠ ٠/٠

هذا بالاضافة الى انتاج الكثير من السلع التى لم تكن تنتج بالبلاد من قبل مما لايمكن حصره مثل الاطارات والثلاجات الكهربائيــــة وماكينات الخياطة والبويات السليلوزية واجهزة الراديو والاغذية المحفوظة والبطاريات وغيرها ٠٠ مما جعلنا نكتفى ذاتيا بالنسبــة للكثير من احتيــاجات الاستهلاك المحلى بل ونصدر الفائض من انتاج بعضها كالاطارات والاغذية المحفوظة والاثاث المعـــدنى والبطاريات وغيرها ٠

ولعل ابرز الانتاج الجديد ما حققته شركة الحديد والصلب من نتائج باهرة باستكمالها تشغيل كافة أفرانها وانتاج القطـــاعات الحديدية بما فيها القضبان فى وقت قصير لا يتناسب مع الصعوبات التى تعترض مثل هذه الصناعة عند بدء تشغيلـــــها ٠ كذلك فان استكمال مشروع كهرباء خزان اسوان وبدء الانتاج من شركة كيما للاسمدة يعتبر من الخطوات الهامة التى سيكون لها اكبر الاثر من ناحية تحقيق الاكتفاء الذاتى من الاسمدة ٠

وتنفيذا لخطة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات تم وضع البرنامج الثانى للتصنيع فى الاقليم المصرى الذى يتم تنفيذه خـلال أعوام ٦٠ ــ ١٩٦٤ وتبلغ تكاليفه ٤٣٤ مليون جنيه بالإضافة الى ما خصص لمشروع الكهرباء ويقدر بحوالى ١٤٠ مليون جنيه ويدخل فى هذه المبالغ المتبقى من أعباء البرنامج الاول ٠

وسيحقق هذا البرنامج زيادة فى الانتاج قيمتها ٧٠٪ بالنسبة لانتاج ١٩٥٩ ، فقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى فى عـــام ١٩٥٩ ١١٠٢ مليون جنيه ترتفع نتيجة لتنفيذ مشروعات برنامج الصناعة الثانى الى ١٨٢٣ مليون جنيه ٠

وبهذا تصبح الصناعة فى المقام الاول بالبلاد بالنسبة لقيمـــة الانتاج أو بالنسبة لنصيبها فى الدخل القومى اى ان البلاد ســوف

تصبح فى عام ١٩٦٤ دولة صناعية فى المقام الاول لأول مرة فى تاريخها .

وقد روعى فى اختيار مواقع المشروعات التى تضمنتها برامج التنمية النهوض بكافة مدن ومراكز الاقليم الجنوبى بما يسمح بتكافؤ الفرص أمام جميع ابناء الشعب ويزيد من دخولهم ويوطد عرى التعاون بينهم ويؤدى الى تثبيت دعائم مجتمع ديموقراطى اشتراكى تعاونى ترفرف عليه الرفاهية والسعادة ، وبتنفيذ البرنامج الثانى للصناعة لن تبقى منطقة من مناطق الاقليم الجنوبى دون أن تخصها بعض الصناعات التى تضمنها البرنامج الاول والثانى .

ومن المنتظر ان تهىء برامج التنمية فرص العيش أمام ١٩٣ ألفا من العمال الجدد خلاف الذين سيشتغلون فى الصناعات الريفية . واذا راعينا ان زيادة النشاط الصناعى من شأنها رفع نسبة العمالة فى القطاعات الاخرى التى تقوم على خدمة القطاع الصناعى كالنقل والتسويق وغيرها لتبين ان العدد الاجمالى للافراد الذين سيعملون نتيجة لتنفيذ برامج التصنيع يزيد عن ذلك بكثير .

هذا وتقدر الزيادة السنوية فى الدخل القومى نتيجة لتنفيذ مشروعات برامج الصناعة بحوالى ١٨١ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٤ ترتفع الى ٢٢٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٦ عندما تستكمل جميع المشروعات كامل طاقتها الانتاجية وذلك بالاضافة الى الزيادة فى الدخل نتيجة للنمو الطبيعى فى المشروعات الصناعية القائمة وتشغيل الطاقات المعطلة بها .

المصانع الحربية

كانت المصانع الحربية احد الاهداف الاساسية للثورة لتـــأمين حاجة القوات المسلحة من الاسلحة والذخيرة وتحقيق الاكتفاءالذاتي لها حتي تضمن البلاد عدم التحكم الخارجي وما يفرضه من قيـــود سياسية نظير تزويدنا بالسلاح اللازم لتأمين حدودنا واستقلالنا ٠

وقد بدأ التفكير في اقامة مصانع حربية في اعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وأبرمت عدة عقود بملايين من الجنيهات كانت تنقصهـا الدراسة الكافية ولا تمثل مصانع مكتملة الاقسام ، وتم توريدبعض المعدات التي خزنت بصناديقها بوادي حوف انتظارا لاســـتكمال الدراسات ٠

وعند قيام الثورة تحدد برنامج واضح المعالم للتنفيذ حتي يظهـر انتاجها في الوقت المناسب ليسند قواتنا المسلحة أمام المؤامـــرات التي كانت تدبر ضد استقلال البلاد من الخارج ٠

وما أن جاءت سنة ١٩٥٤ حتي بدأت مصانع الذخيرة والاســلحة ومصانع الخامات الغير حديدية في انتاجها ٠

ثم تلا ذلك مصانع الطائرات ومصنع انتاج المواد البادئةوالمضيئة ومصانع التعبئة للذخيرة ومصانع المفرقعات والمواد الحديديةومصانع الذخيرة الثقيلة التي كانت من الاهداف التي حاربها الاستعمار ويضع العراقيل في سبيل تنفيذها ٠

وقد استطاعت المصانع الحربية امداد القوات المسلحة بالذخيـــرة المناسبة لانواع الاسلحة التي تستعملها وحققت الاكتفاء الذاتي في مدة وجيزة ٠

وقد بلغ قيمة الانتاج الحربى الذى حققته المصانع لقواتنا المسلحة فى الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ ما يقرب من ١٦ مليونا من الجنيهات • كما ساهمت فى ابرام عدد من الصفقات لتزويد بعض الدول الصديقة باحتياجاتها من الذخيرة والعتاد الحربى من فائض الطاقة الانتاجية •

ومن المعروف ان حاجة القوات المسلحة فى وقت السلم تقل كثيرا عن الاحتياجات فى وقت الحرب والتى يمكن للمصانع الحربية ان تقابلها حيث انها قد صممت لمقابلة اى طارىء من الطوارىء وتلبية طلبات القوات المسلحة فى وقت الحرب •

وكان من الضرورى التفكير فى تحميل الطاقة الفائضة فى وقت السلم حتى لا تصبح المصانع الحربية عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة لذلك بدأ التفكير فى تحميل الطاقة الفائضة من معدات المصانع التى تصلح للانتاج المدنى علاوة على ما يتوفر للمصانع الحربية من خبرات وطاقة فنية مكتسبة يمكن الاستفادة بها فى حركة تصنيع البلاد وبذلك تساهم مساهمة فعالة فى تنمية اقتصاد البلاد ••

الانتاج المدنى

١ ـ بدأ الانتاج المدنى باستغلال المعدات المتوفرة فى انتاج بعض قطع الغيار والعدد والخامات غير الحديدية اللازمة للسوق المحلى وذلك خلال فترة الحصار الاقتصادى الذى تعذر فيها استيراد هذه الاصناف من الخارج خلال سنة ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ثم تدرج لانتاج بعض احتياجات السوق المحلى من المنتجات النهائية كانتاج رشاشات التوكسافين اللازمة لمقاومة الافات الزراعية ورشاشات الملاريا واحتياجات الهيئة العامة للسكك الحديدية والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية من

الخامات غير الحديدية والسبائك والمواسير والاسلاك وغيرها من السلع الاستهلاكية .

٢ ـ بدأ فى خلال عامى ٥٦ ، ١٩٥٧ تنفيذ سياسة استكمال معدات المصانع الحربية لانتاج منتجات نهائية وتم التعاقد على بعض المشروعات منها انتاج الديناميت وفتيل الامان والمفجرات اللازمة لسد احتياجات شركات التعدين من هذه المادة والاستفادة فى نفس الوقت بالمعدات المتوفرة بمصانع المفرقعات لانتاج المواد الاساسية لصناعة الديناميت ، كما تم التعاقد على مشروع انتاج المسامير والصواميل ومشروع انتاج العدادات الكهربائية ، ثم تلا ذلك فى عام ١٩٥٨ التعاقد على ماكينات الخياطة ومفارم اللحم والرادياتيرات وافران ومواقد البوتاجاز .

٣ ـ بدأ منذ منتصف عام ١٩٥٨ ادراج المشروعات التى بدأت المصانع الحربية فيها والتى تدخل فى مشروعات السنوات الخمس الاول للصناعة ضمن خطة السنوات الخمس ، كما أضيفت اليها عدد من مشروعات السنوات الخمس الاولى بحيث أصبح مجموع المشروعات المدنية المسند تنفيذها للمصانع الحربية ١٩ مشروعا زيدت عام ١٩٥٩ الى ٢٢ مشروعا .

وأهم منتجات المصانع الحربية هى :

١ ـ مشروع مواقد وأفران البوتاجاز :

تبلغ طاقة هذا المشروع السنوية ما يقرب من ٣٠٠٠٠ موقد وفرن من الاحجام المختلفة وقد بلغ فعلا ماتم انتاجه منذ بدءالتشغيل فى منتصف عام ١٩٥٨ الى الان ما يقرب من ٣٢٠٠٠ موقد وفرن سدت حاجة السوق المحلى من هذه الاصناف التى كانت تستورد من الخارج وجارى التوسع لمقابلة الزيادة المضطردة فى الطلب .

٢ ـ اسطوانات البوتاجاز :

تبلغ الطاقة الانتاجية لهذا المشروع ٧٠٠٠٠ اسطوانة سنـــويا فى وردية واحدة وقد تم انتاج ما يقرب من ٥٥٠٠٠ اسطوانة منـذ بدء التشغيل فى منتصف عام ١٩٥٩ وينتظر ان يبلغ الانتاج خلال عام ٦٠ ـ ١٩٦١ ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ اسطوانة

٣ ـ المسامير والصواميل :

يهدف المشروع الى انتاج حوالى٥٠٠٠ طن من المساميروالصواميل والورد من المقاسات المختلفة من قطر ٢ مم الى ٣٢ مم وقد قام هذا المشروع لسد احتياجات الهيئة العامة للسكك الحديدية من المسامير الخاصة لتثبيت خطوطها الحديدية والتى كانت تستورد من الخارج وبلغ ماتسلمته ما يقرب من ١ر٦٠٠ر٠٠٠ مسمار كما سدت حاجة السوق المحلى من المسامير بمختلف أنواعها من القلاووظ والمسامير البورمة ومقاساتها المختلفة ٠

٤ ـ العدادات الكهربائية :

تبلغ طاقة انتاج المشروع ٦٠ر٠٠٠ عدادا سنويا وقد تم فعلا تلبية طلبات السوق المحلى من هذه العدادات وتسلمت ادارة الكهرباء والغاز مايقرب من ٤٠ر٠٠٠ عداد ٠

٥ ـ توسيع مصـــنع ٩ (المسبك الآلى) لسد احتيـــاجات السوق المحلى :

تبلغ كافة المسبوكات الصلب والحديد لهذا المصنع ١٣٠٠٠ طن سنويا وقد قام هذا المشروع لسد احتياجات شركة الحديد والصلب من قوالب الصلب ٠ كما يتولى فى الوقت الحاضر انتاج هياكـــل ماكينات الخياطة ومفارم اللحم واحتياجات شبكات المياه من مواسير ووصلات واحتياجات مرفق الكهرباء والغاز من صناديق ووصـلات

كهربائية وسائر احتياجات الهيئة العامة للسكك الحديدية ومصنع عربات السكك الحديدية كما سيعهد اليه مستقبلا القيام بمسبوكات الات الورش الجارى تنفيذه حاليا .

٦ - ماكينات الخياطة :

ويهدف المشروع الى انتاج ١٥٠٠٠ ماكينة خياطة تدار باليد أو بالرجل وقد بدأ فعلا مرحلة تجميع الماكينات وبدأ المصنع فى انتاج الاجزاء محليا وتم فعلا تجميع ٢٠٠٠ ماكينة خياطة ستظهر قريبا فى السوق المحلى .

٧ - الرادياتيرات :

يهدف المشروع الى انتاج سربنتيرات ورادياتيرات السيارات من المقاسات المختلفة لاغراض الصيانة على ان يتوسع مستقبلا انتاج الرادياتيرات بالكامل عند بدء صناعة سيارات الركوب محليا وتبلغ طاقة المشروع من انتاج حوالى ٥٠٠٠ سربنتينة سنويا .

٨ - مشروع انتاج علب الاغذية المحفوظة :

يهدف المشروع الى إنتاج ١٦ مليون علبة من الاغذية المحفوظة من مقاسات مختلفة وللاغراض المختلفة التى تطلبها شركات حفظ المأكولات المحفوظة من مأكولات وأسماك وخضروات محفوظة وقد تم تركيب هذا المصنع وبدأ العمل خلال شهر يونيه ١٩٦٠ .

٩ - مشروعات تم تنفيذها ولم تدخل بعد مرحلة التشغيل :

تم توسيع مصنع للوفاء باحتياجات شركة الحديد والصلب ويهدف المشروع الى انتاج ١٠٠٠٠ طن من المسبوكات الزهر والصلب لسد احتياجات الشركة من قوالب الصب وقد تم التعاقد على هذا المشروع فى لواخر عام ١٩٥٨ وجارى تنفيذه حاليا وينتظر ان يظهر انتاجه فى أوائل عام ١٩٦٢

١٠ – سخانات البوتاجاز :

يهدف المشروع الى انتاج ١٠٠٠٠ سخان للبوتاجاز من الاحجام المختلفة وقد تم التعاقد على هذا المشروع فى مارس سنة ١٩٦٠ ، وينتظر أن تظهر باكورة انتاجه فى أواخر عام ١٩٦٠ .

١١ – عدادات المياه :

يهدف المشروع الى انتاج ٣٠٠٠٠ عداد مياه من مقاسات مختلفة لسد احتياجات مرفق المياه والبلديات من هذه العدادات ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع فى أوائل عام ١٩٥٩ وينتظر ان تبدأ المرحلة الاولى وهى الخاصة بتجميع الاجزاء المفككة اعتبارا من يوليو ١٩٦٠ على أن يليها مرحلة تصنيع الاجزاء بالكامل محليا .

١٢ – معدات التليفون :

يهدف المشروع الى انتاج ٢٨٠٠٠ عدة تليفون ، ١٥٠٠٠ خط سنترال ، ٧٧٠ لوحة يدوية سنويا وذلك لسد احتياجات الهيئة العامة السلكية واللاسلكية وقد تمت الدراسة الخاصة لهذا المشروع وتم التعاقد فى ديسمبر سنة ١٩٥٩ وجارى التنفيذ .

١٣ – مشروع انتاج عدد القطع :

ويهدف المشروع الى انتاج ٩٦ طن سنويا من عدد القطع لآلات الورش كالمثاقيب والبراغل وأسلحة المنشار وسكاكين الفريزة وذلك لسد احتياجات الصناعة للسوق المحلى ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع وجارى تنفيذه حاليا وينتظر أن يبدأ التشغيل فى أوائل عام ١٩٦٢ .

١٤ – مشروع انتاج آلات الجراحة والادوات المنزلية :

ويهدف هذا المشروع الى انتاج ٩٤٫٥ طن من آلات الجراحة كالمشارط والمقصات والغلايات وابر الحقن ، كما سينتج ايضا

السكاكين والمقصات والمطاوى للاستعمالات المنزلية ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع ، وينتظر ان يبدأ الانتاج فى أوائل عام ١٩٦٢ .

١٥ ـ توسيع الخامات غير الحديدية :

يهدف المشروع الى مضاعفة الطاقة الانتاجية لمصنع انتاج قضبان وشرائح النحاس والالومنيوم لمقابلة الزيادة المضطردة فى احتياجات السوق المحلى والصناعات الجديدة بحيث تزيد الطاقة حوالى ٢٥٠٠ طن سنويا من القضبان ذات القطاعات المختلفة والشرائح بجانب انتاج الخامات اللازمة لكابلات الالومنيوم ومشروع انتاج الواح النحاس ورقائق الالومنيوم وقد تم التعاقد على هذا المشروع وينتظر أن يظهر انتاجه فى النصف الثانى من عام ١٩٦١

١٦ ـ مشروع ألواح ورقائق الالومنيوم :

يهدف الانتاج الى ١٨٠٠ طن ألواح نحاس والومنيوم مدرفلة وانتاج ٥٠٠ طن رقائق ألومنيوم وقد تم التعاقد على هذا المشروع وينتظر ان يظهر انتاجه فى أواخر عام ١٩٦٣ .

١٧ ـ مشروع انتاج كابلات الالومنيوم :

لانتاج ١٨٠٠ طن من كابلات الالومنيوم النقى والكابلات الالومنيوم المسلحة للخطوط الهوائية وذلك لسد احتياجات مشروعات الكهرباء بالجمهورية وتم التعاقد على المشروع وجارى تنفيذه، وينتظر أن يبدأ التشغيل فى النصف الثانى من عام ١٩٦١

١٨ ـ مشروع آلات الورش :

ويهدف المشروع الى انتاج ٧٢٠ آلة ورش سنويا من مخارط ومثاقب ومقاشط وفرايز على مراحل وذلك لاغراض تزويد المصانع الاهلية والمدارس الصناعية باحتياجاتها من آلات الورش .

وقد تم التعاقد على هذا المشروع وجارى تنفيذه حاليا ، وينتظر ان يبدأ ظهور انتاجه فى أوائل عام ١٩٦٢

هذا وقد اسند للمصانع الحربية اخيرا احد المشروعات التى تعتبر من المشروعات الاساسية وهو مشروع انتاج ماكينات الديزل ويهدف المشروع فى المرحلة الاولى منه الى انتاج ٢٦٠٠ محرك ديزل من قوات مختلفة للاغراض التالية :

لطلمبات المياه — للمكابس الهوائية — لمحركات اللنشات — للوارى — للجرارات — بخلاف الاغراض والاستعمالات الاخرى ، وقد تم التعاقد على هذا المشروع وجارى تنفيذه وينتظر ان يظهر انتاجه فى خلال عام ١٩٦١

وتدرجت قيمة الانتاج المدنى الذى حققته المصانع منذ بداية تنفيذ سياسة الانتاج المدنى من ٨٣٠٠٠ فى عام ٥٥ — ١٩٥٦ الى نحو ٠٠٠ر٤٠٠ر٣ عام ٥٩ — ١٩٦٠ وينتظر ان يصل الى ٠٠٠ر٥٠٠ر٥ عام ٦٠ — ١٩٦١

ومن المنتظر فى نهاية الخطة الخمسية الجارى تنفيذها ان يصل حجم الانتاج المدنى الى ٠٠٠ر٥٠٠ر١٥ جنيه ٠

الزراعة .. والاصلاح الزراعى

لم تكن حركة التصنيع الشامل ، وما حققتـــه فى بلادنا من النهوض ، لتصرف الثورة عن النظر فى احداث التقدم فى المجـال الزراعى التى تمثل أكبر قطاع فى مجتمعنا .

وكان هدف الثورة أن تحرر هذا القطاع الكبير من سيئات الماضى ، فتنقله من عبودية الاقطاع ، الى حرية التملك . وتنتقل به من مراحل الجمود والتأخر إلى مرحلة النهوض والتوثب .

وكان حجر الزاوية فى أحداث النهضة الزراعية المرموقة هو : قانون الاصلاح الزراعى ، أول قانون حدد معالم مجتمعنا الجديد .. المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

ولم يكن تحديد الملكية الزراعية وحده الذى أحدث النهضـــــة الزراعية فى مجتمعنا الريفى الكبير ، بل اتخذت الثورة من خطوات الاصلاح والانماء وبث روح التعاون ما سار بهذا المجتمع خطـــوات واسعة الى الامام .

الاصلاح الزراعى جزء من كيان مجتمعنا :

لقد أصبح الاصلاح الزراعى جزءا رئيسيا من كيان مجتمعنـــا الاشتراكى الديموقراطى التعاونى وما زال القاعدة الاساسية التى يرتكن اليها بنياننا الزراعى .

الاصـــلاح الزراعى يمثل العدالة الاجتماعية فى أبســط وأعمق صورها وفيه تعتبر الارض مصدر الإنتاج ومصدر الرزق الاول لاكبر مجموعة من المواطنين وعن طريقه يتحـــــول الاجراء الى ملاك لارض

يزرعونها ويتمتعون بفائض دخلها وتستقر أحوالهم وأمورهم المعيشية ٠

هذا وقد أرسى تطبيق قانون الاصلاح الزراعى على أسس من التعاون المشرف عليه والموجه لصالح الفلاح وللصالح العام ٠

فى الاقليم السورى :

تم الاستيلاء على مساحة ٢١٨٩٦٧ هكتارا منها ١٢٧٤٦ هكتارا أراضي سقى و٢٠٦٢٢١ هكتارا أراضي بعلية ، وتم توزيع الاراضى على ٤١٦٧ أسرة أفرادها ٢٣٥٨٩ مواطنا فى ثمانين قرية من محافظات دمشق وحمص وحماه وحلب واللاذقية والحسكة على مساحة ٦٤١١٧ هكتارا ، وتضاف الى هذه المساحة الموزعة مساحات غير مستثمرة ومستبعدة عن التوزيع فى القرى التى وزعت فيها الاراضى ، تحقيقا للنفع العام ، وقد بلغت مساحتها ٣٣٧٦٥ هكتارا ٠

وأنشئت ١١٤ جمعية تعاونية تضم ١٥١ قرية فى مختلف محافظات الاقليم ، وبلغت قيمة اعتمادات هذه الجمعيات للعام الزراعى ١٩٥٩ـ ١٩٦٠ (٥ر٢٠٣ر٣٠٥) ليرة ٠

ولما كان من دعائم ، مجتمعنا الجديد ، المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وهو المحور الذى يدور عليه نجاح الاصلاح الزراعى ، كانت الخطوط العامة لاهداف التعاون هى :

١ ــ حماية الدخل القومى ورفعه ٠

٢ ــ تحرير الفلاح من المرابى والوسيط ، وذلك بتمويل أرضه واقراضه عن طريق الجمعية التعاونية ، وتسويق محاصيله عن هذا الطريق بحيث يحصل على أكبر ايراد وأحسن سعر ممكن ٠

٣ ــ زيادة موارد الدخل فى الجمعيات عن طريق اقامة صناعات ريفية ويدوية ملائمة لكل جمعية ٠

٤ ـ رفع المستوى الاجتماعى للمواطنين عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية ٠

٥ ـ تمكين الدولة من وضع خطة شاملة :

الجمعيات التعاونية تمكن الدولة من رسم خطة شاملة للزراعة والاقتصاد الزراعى والتموين ، وتوفر كل الاسباب المؤدية لضمان وصول خدمات الدولة الى كل فرد بشكل سليم ومعقول ٠

انشاء الجمعيات التعاونية :

١ ـ بعد توزيع الارض وتسليم كل فلاح أرضه تشكل مباشرة الجمعية التعاونية ، وتتخذ كافة الاجراءات المرسومة لتسجيلها واكتسابها الشخصية الاعتبارية ٠

٢ ـ يشترك كل عضو برأسمال فى الجمعية التعاونية يتناسب مع مساحة الارض الموزعة عليه ، وبمعدل ١٠ ليرات سورية للسهم الواحد لكل ٣ هكتارات بعل أو هكتار سقى ٠

٣ ـ تتولى الجمعية أعمالها وفق نظامها الداخلى ، ويعين لها مشرف زراعى ، وهو مسئول عن الانتاج الزراعى أمام مؤسسة الاصلاح الزراعى ٠

٤ ـ لا يجوز أن يكون عضو مجلس الادارة قائما بعمل ينافس فيه الجمعية ، أو أن يكون متأخرا فى تسديد ديون لها ٠

٥ ـ تقوم الجمعية بطريق المشرف بالاشراف على الانتاج الزراعى وتطبيق الدورة الزراعية ونظام الاستغلال على الوجه الذى يحقق الهدف المطلوب ٠

٦ ـ يتكون مجلس الادارة من خمسة أعضاء ينتخبون من قبل المنتفعين بالتوزيع فى جمعية عامة ، ورياسة المجلس دورية ٠ هذا

وقد تم تكوين ١١٤ جمعية تعاونية حتى مطلع سنة ١٩٦٠ تخـــدم مساحات من الاراضى مقدارها ١٧٤٫٠٠٠ هكتار ، وبرامج تكوين الجمعيات التعاونية على ضوء المساحات الخاضعة للاستيلاء ، وأملاك الدولة المقرر توزيعها وفق البرنامج التالى هى :

السنة المالية	المساحة المقرر انشاؤها	الجمعيات التعاونية المقرر انشاؤها
١٩٦٠-١٩٦١	٧٨١٫٠٠٠	٢٠٠
١٩٦١-١٩٦٢	٦١١٫٠٠٠	١٨٠
١٩٦٢-١٩٦٣	٦١٣٫٠٠٠	١٨٠
١٩٦٣-١٩٦٤	٦٠٠٫٠٠٠	١٨٠
١٩٦٤-١٩٦٥	٣٠٠٫٠٠٠	٨٠
الجملة	٢٫٩٠٥٫٠٠٠	٨٢٠

التمويل التعاونى :

١ ـ الافراد : المزارعون أنفسهم بما يدخرونه من مال .

٢ ـ المؤسسات المصرفية والتجارية .

٣ ـ المصرف الزراعى .

التسويق التعاونى :

تزداد أهمية التسويق بالنسبة للبلاد الزراعية ، وبصورة خاصة بالنسبة للبلاد التى تعتمد فى تجارتها على المنتجات الزراعية ، وذلك لاسباب منها :

١ ـ أن المنتجات الزراعية ذات وزن كبير يجعل نقلها من مكان لآخر عملية شاقة ، مرتفعة التكاليف •

٢ ـ أن للمنتجات الزراعية حجما كبيرا يجعل عملية تخزينهــا مرتفعة التكاليف •

٣ ـ أن المنتجات الزراعية سريعة العطب ، وهذا مما يجعل عملية حفظها فى حالة عدم استهلاكها مباشرة عملية أساسية جدا •

٤ ـ أن الانتاج الزراعى موســـمى ، وتنتج عن ذلك الضرورة الاساسية لعملية التخزين وانتظاره لسعر السوق المناسب ، ومنع الوسطاء والتجار من استغلال الفلاح •

واستثناء لهذه المبررات وخلافها نصت المادة ٢٩ من قانون الاصلاح الزراعى على أن تقوم الجمعيات التعاونية ببيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها • ولا شك أن نجاح الجمعية التعاونية فى تصريف محاصيل أعضائها بطريقة تعود عليهم بالفائدة وتزيد دخلهم عما لو باعوا محصولهم منفردين تجعل الجمعية التعاونية فى مركز يسمح لها بالقيام بجميع الخدمات التى يطلبها أعضاؤها •

ولنجاح عملية التسويق يجرى الآتى :

١ ـ توفير مستودع كاف لكل جمعية تعاونية لتخزين المحاصيل على أسس فنية وانتظار الوقت الملائم لبيعها •

٢ ـ انشاء قسم يسمى « مكتب البيع والتسويق » يكون تابعـا لمديرية الشئون المالية • يتولى اصدار التعليمـــات اللازمة للفروع بخصوص المحاصيل ويتلقى منها البيانات الخاصة بالكميات التى تم جنيها وانواعها ، بعد تقرير السعر الاساسى للبيع ، بناء على الاسعار المحلية والعالمية والعرض والطلب •

٣ ـ سيوضع نظام للتسويق التعاونى ينظم مراحل عمليـــات الانتاج فى جنى المحاصيل وتخزينها ، وجلسات المزاد ، وتســليم المحصول ، والمحاسبة والعمولات ، وسائر العمليات المتعلقة بهـذا الموضوع •

وفى الاقليم المصرى :

قام الاصلاح الزراعى بتوزيع نحو نصف مليون فدان انتفع بتملكها ١٨٠ ألف أسرة وعدد أفرادهم نحو مليون فرد أصبحوا مالكين لهـا ملكية حرة توفرلهم الجمعيات التعاونية فى ملكياتهم امكانيات الاستغلال والتوجيه الفنى حتى يزرعوا أرضهم على أحسن مستوى وطبقـا للاساليب الزراعية الحديثة •

هذه الجمعيات التعاونية هى أصل كل تنظيم ونهوض فى تلك الاراضى الموزعة وبلغ عددها حتى هذا التاريخ ٣٢٦ جمعية تؤدى خدماتها على الوجه الامثل وتحقق للفلاح انتاجا فى ملكيته الجديدة ونهوضا فى مستوى معيشته •

سارت هذه الجمعيات متدرجة فى خدماتها مع المساحات التى كانت توزع كل عام ومع التنظيم والقواعد التى وضعت لها ومظهر هـــذا التدرج يبدو واضحا فى خدماتها خلال السنوات الماضية وأمكن لنا خلال هذه السنوات انشاء ١٤٠٠ منزل للفلاحين ـ كما قامت بتقسيم أكثر من ٤٠٠ فدان لبناء مساكن فى القرى والمدن المزدحمة تقسط أثمان هذه المساكن وهذه الاراضى على آجال طويلة ـ كما أنشأت شبكة من المراوى والمصارف والطرق فى مساحة تبلغ ٢١٩٫٠٠٠ فدان من الاراضى المستولى عليها •

وفى ميدان النهوض بالانتاج الزراعى قامت هذه الجمعيات بتوفير الالات الميكانيكية وأنشأت ٨٦ محطـــة ري ارتوازية جديدة بلغت

تكاليفها ٣٠٠ ألف جنيه كما أنشأت ١٥٠ محطة رى بحارى بلغت تكاليفها ٤٦٠٫٠٠٠ جنيه وبذلك أمكن تخفيض تكاليف رى الفدان فى الاراضى التى أنشئت بها هذه المحطات الى ما يقرب من ثلث القيمة كما قامت الجمعيات بشراء ١٠٦ جرار من مختلف الانواع للخدمة الزراعية ، ٢٥ آلة دراس كما أقامت محطات للتفريخ تزيد قدرتها الانتاجية على نصف مليون كتكوت سنويا ٠

ولما كان ضمن أغراض هذه الجمعيات تسويق محاصيل أعضائها تعاونيا فانها من هذه الناحية قامت بتسويق القطن تعاونيا وبدأت فى العام الاول لانشائها ومنذ كانت وليدة بتسويق ١٧٫٧٠٠ قنطار قيمتها ٤٠٨٫٠٠٠ جنيه ارتفعت هذه الكمية سنة بعد أخرى الى أن وصلت ٣٩٨٫٢٠٥ قنطار فى العام الماضى بيعت بمبلغ ٦٫٧٢٢٫٠٠٠ جنيه وكان متوسط ثمن القنطار الذى قامت الجمعية بتسويقه تعاونيا يزيد عن متوسط سعر السوق السائد فى القرية بمقدار عشر ريالات ٠

عن طريق هذه الخدمات وعن طريق الاشراف والتوجيه أصبح لهذه الجمعيات التعاونية موارد مالية ضخمة وأصبحت تساهم فى قطاعات الانتاج ٠ فمثلا صار لها رصيد من الاسهم يبلغ ١٠٠ ألف جنيه بشركة السكر التقطير ، ٢٠٫٠٠٠ جنيه بقرض الانتاج وأكثر من ربع مليون جنيه بأسهم الشركة المصرية للاراضى والمبانى ٠

وفى هذا العام بدأ الاصلاح الزراعى فى تنفيذ مشروع جديد وهو توزيع المواشى على الفلاحين الذين لم تتح لهم الفرص للتملك من أراضى الاصلاح الزراعى ورصد لهذا المشروع مبلغ ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه لتنفيذه وسيبدأ توزيع الدفعة الاولى منه وتعداد مواشيه ٢٠٠٠ رأس خلال عيد الثورة الحالى ٠

وكان من نتائج تطبيق قانون الاصلاح الزراعى آثار اقتصادية

واجتماعية شاملة فى القطاع الزراعى وانعكست أيضا على قطاعات التنمية الاقتصادية فى الدولة فعندما زادت القوة الشرائية للفلاحين نتيجة لتوزيع الارض عليهم ولوضع حد أعلى للقيم الايجارية التى يدفعها المستأجرين زادت قدرتهم على الاستهلاك مما نشأ عنه خلق وتنميـــة الصناعات المحلية لتغطيـــة الطلب المتزايد فى السوق على صناعاتنا المحلية كما أن زيادة الانتاج قد بلغت فى الاراضى الموزعة نحو ٢٠ ٪ نشأ عنه زيادة فى دخلنا القومى وزيادة مقدرتنـــا على الاستهلاك والتصدير وليس بخاف أنه من نتائج تطبيق هذا القانون زوال تحكم رأس المال وسيطرته على الحكم فى الدولة والذى كان أحد المظاهر السائدة قبل الثورة كما أن الامور استقرت بين طبقـــات المجتمع بعد أن انخفضت حدة الفوارق بين الطبقات وأصبح اليوم للفلاح صوتا مسموعا ومشاركة ايجابية فى المساهمة فى تنظيم الدولة وتوجيه سياستها .

استصلاح الاراضى :

ان المشكلة الرئيسية التى تواجهنا فى الوقت الحاضر هو رفـــع مستوى معيشة الفرد ، وهذا المستوى يتـــأثر بالنسبة للمشتغلين بالزراعة بمقدار ما يتاح لهم من دخل سنوى وهذا الدخل هو حصيلة زيادة الانتاج الزراعى ولهذه الزيادة وسيلتان اما عن طريق التوسع الرأسى واما عن طريق التوسع الافقى .

وتتضمن خطة التنميـــة للسنوات الخمس مشروعات لاستصلاح الاراضى لمساحة تبلغ ٥٨٥ ألف فدان تعتمد على مياه الرى التى ستقوم وزارة الاشغال بتدبيرها قبل الاستفادة من مياه السد العالى الذى سيؤدى انشاؤه الى اضافة مساحة كبيرة من الاراضى الى الرقعـــة المنزرعة تبلغ نحو ٣٠٠ر١٠٠٠ر١ فدان .

وسياسة الحكومة فى استصلاح الاراضى الجديدة والتصرف فيهـا

يستند الى أصول نظامنا الاشتراكى التعاونى - حيث اتجهت الحكومة الى اسناد عمليات تنفيذ هذه المشروعات الى شركات ، وأن انتهاج هذه السياسة فضلا عن آنه يؤدى الى مساهمة القطاع الخاص فى برامج التنمية الاقتصادية جنبا الى جنب مع القطاع العام ، فانهسيؤدى الى وفر واضح فى تكاليف الاستصلاح • وهذا يعنى أن الاجهزة الحكومية لن تتولى تنفيذ مشروعات الاستصلاح بل ستقتصر مهمتها على التخطيط ومراقبة التنفيذ •

وتضمنت سياسة الحكومة قواعد على جانب كبير من الاهمية حيث أن برنامج الاستصلاح شمل أراضى موزعة على أنحاء الاقليم الجنوبى وذلك لتعم الفائدة أكبر عدد من المحافظات كما أن هذه المساحات اختيرت فى أنواع مختلفة من الاراضى لتنويع الحاصلات الزراعية وتركيز الاستغلال فى المنتجات القابلة للتصدير أو التى تدخل كمواد خام فى التصنيع مما يحقق دخولا مرتفعة لمزارعى هذه الاراضى - فمثلا ستخصص مناطق بذاتها لانتاج القصب وأخرى لانتاج المحاصيل الزيتية أو الفواكه •

أما بالنسبة لسياسة التوزيع فى الاراضى المستصلحة فانه من المقرر أن يتم التصرف فيها على صغار الزراع والمعدمين عملا بمبدأ رفع مستوى المعيشة للطبقات التى تفتقر الى مصادر الدخل والانتاج• وستوزع هذه الاراضى بمساحات فى حدود عشرة أفدنة وعلى أساس صافى غلتها وبما يكفل مستوى معيشة مناسب للمالك الجديد •

ويراعى دائما أن يوفر لتلك المناطق المساكن اللازمة للفلاحين والمرافق العامة والخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية وبما يهيىء للملاك الجدد ، حياة معيشية مستقرة ليتفرغوا للعمل والانتاج فى أراضيهم يحفزهم عامل التملك ورعاية الدولة على النهوض بمستواهم اقتصاديا واجتماعيا •

ستوفر مشروعات التوسع الافقى فى السنوات الخمس القادمة عملا متصلا ومثمرا لنحو ٦٠٠ ألف عامل ، سيتم تشغيل هذا العدد مرتبطا بالمساحة التى ستدخل فى برنامج الاستصلاح كل سنة . وعند توزيع هذه الاراضى فانه سيتملك ما يقرب من ١٢٠٫٠٠٠ أسرة أى حوالى ٦٠٠٫٠٠٠ فرد حيث سيخص الفرد من التوزيع نحو فدان من الاراضى الجديدة . وهذا يعطى فكرة صادقة لاهمية مشروعات استصلاح الاراضى فى برنامج خطة التنمية الاقتصادية مما يؤدى الى امتصاص عدد كبير من العمال الزراعيين الزائدين والذين لا موارد زراعية ثابتة لهم لنقلهم الى تلك المناطق لتعميرها مع تحسين حالهم ورفع مستواهم .

وقد تم استصلاح ٤٦٩٠٦ فدان فى العام الماضى ٥٩/١٩٦٠ واذا علمنا أن متوسط المساحة التى كانت تستصلها الحكومة قبل الثورة فى الفترة من ١٩٣٢ الى ١٩٥٢ هو ٢٥٢٣ فدان فى العام لظهر لنا واضحا الجهد الذى بذلته وتبذله الحكومة فى تنفيذ هذه المشروعات الحيوية للنهوض بالدخل القومى ـ كما أنها عامل أساسى لتحويل الاجراء الى ملاك تحقيقا للسياسة العامة للدولة .

واذا كان الاصلاح الزراعى قد حقق فى مجتمعنا العدالةالاجتماعية فان الثورة بذلت جهدا عظيما لتوفير النمو لهذا القطاع الزراعى الذى يعتبر أوسع قطاعات مجتمعنا وأهمها وأكثرها شمولا وانتاجا .

ولذلك عملت الثـورة على تطوير الزراعة بما يحقق لهـا النمـو والازدهار .

الزراعة فى الاقليم السورى :

بعد الوحدة بذلت وزارة الزراعة جهودها لاعـداد خطة التطوير الزراعى ، ورفع مستواه ومستوى العاملين فى الحقول .

وأحصيت امكانيات الاقليم الزراعية ، ووضعت الخطط التى تكفل استغلالها ٠

تطوير المحاصيل الزراعية الواسعة :

تعتبر المحاصيل الحقلية الواسعة البعلية والمروية من اهم موارد الزراعة فى الاقليم ، كالقطن والشعير والبقول والخضار ٠

وبالرجوع الى توزيع مساحة الاراضى السورية البالغة ١٨ر٤ مليون هكتارا نجد أن التوزيع من ناحيتى الخصوبة ونوع الزراعة والامكانيات كالآتى :

٥ر٥ مليون هكتار من الاراضى الزراعية المستثمرة ، منها ٥٩٥ الف هكتار مروية ٠

١ر٤ مليون هكتار لا تصلح للزراعة بما فى ذلك الاراضى الصخرية والابنية والمرافق العامة ٠

ـ ٤ر٥ مليون هكتار من المروج والمراعى ٠

ـ ٩ر٢ مليون هكتار من الاراضى القابلة للاستثمار والتحريج ٠

فبالنسبة للاراضى الحالية المروية والبعلية يتركز البحث فى طبيعة الاراضى المشار اليها ، ونوع زراعتها ، وتنمية هذه الزراعة بالوسائل التالية :

١ ـ استثمار مساحات من المروج والمراعى فى الزراعة وحمايتها من الابادة الناشئة من زراعة بعض المحاصيل الزراعية فيها ، رغم قلة امطارها او مجرد حمايتها لتثبيت جذور المراعى وتقويتها ، وهذا يمثل توسعا رأسيا وتضييقا فى المساحة الأفقية للاراضى الزراعية٠

٢ ـ تنمية الاستثمار الزراعى فى الاراضى المزروعة حاليا البعلية والمروية بحيث تتم زراعة المحاصيل البقولية والعلفية فى قسم الاراضى

البور التى تترك كل عام نتيجة لاستخدام الدورة الثنائية البالغة ٢ مليون هكتار ٠

٣ انقاص مساحة الشعير بنسبة ٤٠٠٫٠٠٠ هـــكتار تضاف الى مساحة المراعى وانقاص القمح ٤٠٠٫٠٠٠ هكتار تضاف الى مساحة الشعير ٠

وقد وضعت خطة التنمية الزراعية فى الاقليـــم لتحقق الاغراض التالية :

١ ـ زيادة معدل انتاج هكتار القمح من ٨٠٠ كيلو جرام فى الوقت الحاضر الى طن او ١١٠٠ كيلو جرام فيزيد الانتاج رغم نقص المساحة من مليون طن فى السنين العادية الى ١٫٤٠٠٫٠٠٠ طن

٢ ـ زيادة معدل انتاج الهكتار من الشعير من ٨٠٠ كيلو جرام فى الوقت الحاضر الى طن فيزيد الانتاج من ٧٠٠٫٠٠٠ طن الى ٨٦٠٫٠٠٠ طن ٠

٣ ـ زيادة محاصيل الاعلاف فى الاراضى التى تبـــور سنويا فى حدود ربع المساحة المبورة أى ٥٠٠ الف هكتار لتستطيع تحمل نصف مليون رأس من الغنم بعد تخفيفها عن كاهل البادية ٠

٤ ـ زراعة محاصيل الاعلاف فى الاراضى المروية بنســـبة ثلث مساحتها أى بمساحة ٦٠٫٠٠٠ هكتار لتستطيع تحمل (٦٠) الف رأس من الابقار الحلوب ٠

٥ ـ تحسين اساليب وبذار المحاصيل الزراعية الاخرى كالبقوليات والذرة والشوندر السكرى والسمسم ٠

٦ ـ تحسين انتاج الخضروات كمية ونوعا ٠

٧ ـ احكام وقاية المزروعات ٠

٨ ـ تنظيم تسويق الحاصلات الزراعية على اسس تعاونية لزيادة دخل المزارع ٠

٩ ـ تنظيم تسليف القطاع الزراعى ولا سيما التسـليف العينى وتوسيع مناطق الائتمان الزراعى ٠

وقد نفذ خلال عامى الوحدة برنامج زراعى حقق ما يأتى :

١ ـ الاكثار من البذور المنتقاة للقمح والشعير والقطن ٠

٢ ـ اقامة محطات ابحاث وتجارب للمحاصيل الزراعية فى القامشلى والرقة والحسكة ٠

٣ ـ اقامة عدد كبير من مراكز التجارب فى دمشق وحلب والزبدانى والقلمون وغيرها ٠

٤ ـ الاهتمام بعمليات التشجير وتربية دودة الحرير ٠

٥ ـ الاهتمام بعمليات التصنيع الزراعى الريفى

٦ ـ انشاء وحدات لمكافحة الآفات الزراعية ووقاية المزروعات ٠

٧ ـ انشاء مراكز لتربية الحيوان والدواجن ٠

٨ ـ قدمت خدمات زراعية للفلاحين ، مثل تلقيح الحيوانات، وتوزيع الشعير مجانا على مربى الاغنام ، واعداد صهاريج المياه لتأمين نقلها لقطعان الاغنام ٠

التسليف الزراعى والمصرف الزراعى :

ان التسليف الزراعى يأخـذ دورا هاما فى دعم العمل الزراعى واستثمار المشـاريع الفردية ، ولقد نما الاقراض الزراعى فى المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الاعوام الاخـيرة الى درجة كبيرة ،

وبدخولنا في ثورة الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي المستولى عليها واراضي أملاك الدولة بصورة نهائية لابد من التوسع في عمليات الاقراض .

كما ان انشاء نظام الائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية على مدى الإقليم ، يملي التوسع في الاقراض ايضا .

وقد استطاع المصرف الزراعي ان يوفر مزيدا من الاقراض النقدي والعيني للمزارعين كافة وللجمعيات التعاونية ولمناطق الائتمان الزراعي خاصة .

١ - في حقل التسليف الفردي :

بلغ مجموع القروض التي منحها المصرف الزراعي للافراد في عام ١٩٥٩ : ٢٣٫٥ مليون ليرة سورية منها (١٥٫٥) مليون ليرة سورية قيمة بذور قروضا عينية للمزارعين ، وثلاثة ملايين قروضا نقدية ، وخمسة ملايين ليرة سورية قروضا متوسطة الاجل .

٢ - في حقل التسليف التعاوني :

تابع المصرف الزراعي نشاطه في دعم الجمعيات التعاونية في مناطق الائتمان ، وبلغ مجموع القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية ١٤٩٫١٠٩ ليرات سورية من اصلها ٤١٩٫٠٩٥ كقروض موسمية نقدية و ٩٢٩٫٢٦٢ ليرة سورية كقروض موسمية عينية و ١٣٢٫٧٦٢ ليرة سورية كقروض عينية متوسطة الاجل .

٣ - في الحقل الزراعي :

قام المصرف الزراعي باستيراد ٩٣٢ الف جوال لتعبئة القطن من الهند « ٤٥ مكرر » وزعها على المزارعين في موسم الجني بأسعار الكلفة نقدا او بالاقراض وشراء (٢٥٠) الف كيس خام لتعبئة بذار

القطن ، وخمسين جرار اسفلت للمزارعين كقروض متوسطة الاجـل و ٥٠٠٠ طن من سماد سلفات الامونياك بقية مليون ليرة سورية بيعت واقرضت للمزارعين و ٢٧٥٠ طنا من بذار البطاطا بيعت الى المزارعين بأسعار مخفضة بنسبة ٣٥٪ عن العام الماضي وبشروط افضل ، كما قام بتمويل مشروع اكثار بذار القطن وبذار الحبوب ، بالتعاون مع وزارة الزراعة ومكتب الحبوب ٠

تنظيم المصرف الزراعى ورفع مستوى جهازه :

تم تنظيم المصرف الزراعى بحيث يتجاوب مع حاجة القطاع الزراعى ، واهتم المصرف فى المرحلة الاولى باعادة تنظيم جهازه الفنى وزيادة عدد موظفيه وكفاءتهم ، وتم تعيين ٩٧ موظفا جـــديدا من ذوى الكفاءات تسلموا ادارة فروع المصرف كما تم استصدار عدد من الانظمة الغرض منها تنظيم العمل بين الفروع والادارة المركزية وضمان اموال المصرف من التسرب الى غير مستحقيها ، وتم أنشاء ادارتين جديدتين احداهما للشئون الزراعية ، والثانية للشئون التعاونية دعمت بمهندســـين اختصاصيين اشرفوا فيما بعد على تنظيم عمليات التسليف والمشروعات الزراعية التى تبناها المصرف مضافة الى تنفيذ نظام الائتمان الزراعى بالتعاون مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية ٠

ميزانية وزارة الزراعة :

وقد تطورت ميزانية وزارة الزراعة خلال عامى الوحدة ، فارتفعت ارقامها لمواجهة التطور والنمو فى القطاع الزراعى ٠

ـ وباستعراض الميزانية العادية لكل من السنوات السابقة نجد ان هذه الميزانية تطورت من :

٨ر٨٧٥ر٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٥
٨ر٠٤٦ر٠٠٠	مليون ليرة فى عام ١٩٥٦

٦ر٥٤٥ر٠٠٠ مليون ليرة فى عام ١٩٥٧
٩ر٦٧ر٠٠٠ مليون ليرة فى عام ١٩٥٨ – ١٩٥٩
١١ر٠٧١ر٠٠٠ مليون ليرة فى عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠

وتظهر هنا الارقام حقيقة التقدم الزراعى فى الاقليم السورى خلال عامى الوحدة ٠

الزراعة فى الاقليم المصرى

تمثل الزراعة فى الاقليم المصرى أهم قطاعات الانتاج العام ، اذ هى العمود الفقرى للاقتصاد القومى ومجال الرزق للغالبية العظمى من سكان البلاد وتعتمد عليها أكثر الصناعات المحلية والتجارة الداخلية والخارجية ٠

لذا كان من أهم اهداف الثورة النهوض بالزراعة والارتقاء بجميع نواحيها ، فكان ان وضعت سياسة زراعية واضحة المعالم تقوم على أساس ثابت وخطة محددة الاهداف رسم فيها الطريق الى استغلال الموارد الزراعية بأقصى امكانياتها لتصل الى الطاقة الانتاجية الكاملة مع تنسيق شتى فروع الاستغلال الزراعى فى اطار موحد يهدف الى زيادة الدخل الزراعى العام ، بحيث تتمشى النهضة الزراعية جنبا الى جنب مع النهضة الصناعية ٠

وانتهجت الحكومة ازاء ذلك نهجين : أولهما العمل على زيادة الانتاج الزراعى للرقعة المزروعة والتخلص من العوامل التى تؤدى الى ضعفها ، وتوفير مقومات الانتاج العالى باستنباط السلالات الممتازة من النباتات والحيوانات وحمايتها من فتك الآفات والامراض ونشر أساليب الزراعة الحديثة الى جانب تنويع الانتاج وتوجيهه الى النواحى التى تحقق ربحا أكثر ٠٠ وهذا ما يعبر عنه بالتوسع الرأسى ٠

وثانيهما استصلاح مساحات جديدة من الاراضى واضافتهــا الى المساحات المزروعة حاليا وهذا ما يعبر عنه بالتوسع الافقى ٠

ووزارة الزراعة وهى المسئولة عن رفع مستوى الانتاج الزراعى والرقعة المزروعة تضمنت سياستها مشروعات عديدة شاملة لجميع نواحى النشاط الزراعى ٠

تحسين التربة

فى هذه المشروعات ما يختص بالتربة اذ انها احــــد العناصر الاساسية فهى المهد الذى يستقبل البذرة الصالحة فيساعدها عــلى الانبات والنمو والاكثار ، ولم تكن تلقى فى الماضى الاهتمام والرعاية الواجبة ، لذا كان من الضرورى بحث كل ما يتصل بها والعمل على المحافظة عليها وزيادة خصبها ٠

ومنذ عام ١٩٥٤ بدأت دراسة التــربة المصرية وحصر تصنيف الاراضى الزراعية لتحديد خصوبة كل بقعة وما يلزم للضعيف منهــا من اصلاح ٠

وقد بلغت جملة المساحة التى تم حصرها وتصنيفها نحــو ٢ر٢ مليون فدان منها نحو ٣٥٠ الف فدان من اراضى التوسع الزراعى على مياه السد العالى ، ونحو ٠٠٠ر٨٥٠ر١ فدان بالرقعة المزروعـة بمختلف مناطق الاقاليم ٠

وسيتم استكمال حصر ودراسة باقى الرقعة الزراعية ، عــلاوة على مليون فدان اخرى من الاراضى البور وذلك خلال السنوات الخمس القادمة وانشاء معامل مجهزة باحدث المعــدات لخــدمة الزراع وارشادهم الى الاحتياجات الحقيقية لاراضيــهم من مختلف انواع الاسمدة والعناصر الغذائية مما يؤدى الى زيادة انتاجيتها وتحقيــق أكبر غلة منها ٠

وقد بدأ ادخال النظم الالية الحديثة فى الزراعة واحلالها محل الآلات البدائية مما يترتب على ذلك من تحسين لخواص التربة وتوفير فى الوقت والجهد والنفقات فضلا على توفير جهد الحيوان الزراعى لانتاج اللبن واللحم ٠

لذلك تضمن البرنامج الزراعى انشاء خمس محطات للخدمة الالية فى مدى خمس سنوات بمديريات كفر الشيخ والدقهلية والبحيرة والمنيا واسيوط ومركزين للصيانة واصلاح الآلات بتكاليف معتدلة فى مديريتى كفر الشيخ والمنيا ، لتكون نموذجا تحتذى به الشركات والمؤسسات عند انشائها ٠

الانتاج النباتى

ووجهت عناية فائقة للنهوض بالحاصلات الزراعية عن طريق توفير البذرة الصالحة وهى احدى العناصر الهامة لزيادة الانتاج فى أسرع وقت ، فشملت سياستنا التوسع فى انتاج التقاوى التى تحمل صفات الانتاج العالى والمقاومة للامراض واحلالها محل السلالات المتدهورة والاصناف المنخفضة الغلة ، وذلك بتجديد سلالاتها دوريا واكثارها على نطاق واسع بحيث يمكن تغطية جميع المساحة المزروعة من كل صنف بتقاوى نقية كل ثلاث سنوات فيما عدا القطن الذى ستغطى مساحته بتقاوى الاكثار سنويا ٠

وفى مقدمة برنامج النهوض بالحاصلات الزراعية مشروع تحسين اصناف القطن وتجديد سلالاته وانتاج تقاويه الاساسية وايقاف التدهور الذى انتاب بعض الاصناف ، وتنظيم عمليات الرقابة على المحالج وفحص بذرة التقاوى وحقول الاكثار ٠

ويهتم الزراع بانتاج بذرة الاكثار حتى وصلت المساحة فى الموسم الحالى الى مايقرب من ٤٥٠ الف فدان بينما كانت هذه المساحة لا

تتعدى ٨٢ الف فدان عام ١٩٥٢ وخصصت منطقة لزراعـــة كل صنف بحيث لا يسمح بزراعة صنف اخر سواه داخلها ، كمـــا خصصت محالج لحليج كل فنظمت الرقابة على انتاج البذرة التقاوى وبذلك قضت الوزارة على مصادر تلوث الاقطان المصرية عن طريـــق التهجين الطبيعى فى الحقول أو الخلط الميكانيكيى بالمحالج ٠

وفى عام ١٩٥٩ انشىء صندوق لتحسين الاقطان المصرية لتشجيع الزراع ومنتجي البذرة على انتاج تقاو نقية ممتازة الصفات مـــع توفيرها فى وقت مبكر ، وبلغت جملة المكافآت للزراع والتجـــار والحلاجين التى صرفت في هذا الغرض نحو ٤٠٠ الف جنيه خـلال هذا الموسم٠

ومن أهم التطورات القطنية خلال سنى الثورة تعميم أربعـــة من الاصناف الجديدة وهي : المنوفى المحسن والدندرة وجيزه ٤٧ وجيزه ٤٥ التى بلغت مساحتها عام ١٩٥٩ حوالى نصف المساحة القطنيـــة فى حين لم تتعد مساحة هذه الاصناف ٣٪ من المساحة القطنية عام ١٩٥٥

وتم استنباط أصناف جديدة من القطن لا زالت فى مراحـــل الاكثار الاولى وتبشر بمستقبل باهر وتمكن البلاد من الاحتفـــاظ بمركزها العالمى فى الانتاج القطنى ٠٠ هذه الاصناف هى جيزه ٥٩ وتيلته من طراز الكرنك ويتفوق عليه فى متانة الغـزل والمحصول ، وجيزة ٦٨ وتيلته من طراز المنوفى القديم وجيزة ٦٧ ويتفوق عـلى جيزة ٣٠ ، وجيزة ٦٦ ويتفوق على الاشمونى ٠

وبالنسبة للمحاصيل الغذائية استنبطت أصناف جديدة امتازت على الاصناف المحلية بزيادة غلتها وجودة صفاتها وارتفاع قيمتهـــا الغذائيـــة وفى مقدمتها أصناف القمح جيزة ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠

وسيكون لتعميم هذه الاصناف فى جميع المساحة القمحية خلال السنوات الثلاث القادمة اثر واضح فى زيادة انتاج البلاد بما لايقل عن ٥ر١ مليون اردب تقريبا تقدر قيمتها بحوالى ستة ملايين من الجنيهات بالاضافة الى توفير ما يزيد عن ربع مليون أردب نتيجة الوفر فى كميات التقاوى المستعملة فى زراعة هذه الاصناف

وأصبح الارز محصول التصدير الثانى بعد القطن بعد ان عممت تقاوى الاصناف المنتخبة ، وفى مقدمتها الصنف نهضة وعجمى منتخب أو أرز « عربى » طويل الحبة فى جميع مساحة الارز بينما كانت الكمية المزروعة من تلك التقاوى لا تكفى الا لزراعة ٢٠ الف فدان عام ١٩٥٢

وعملا على زيادة انتاج محصول الذرة الشامية تم التوسع فىانتاج تقاوى الذرة الهجين بعد أن ثبت تفوقهما فى المحصول ، فبلغت التقاوى المعدة للزراعة هذا الموسم ما يكفى لزراعة ربع مليون فدان بعد ان كانت لاتتجاوز ٥٠٠ فدان عام ١٩٥٢ وتضمنت الخطة الجديدة زيادة هذه المساحة الى ٣٢٠ الف فدان عام ١٩٦١ ثم الى ٥١٢ ألف عام ١٩٦٢ وستصل باذن الله الى ٥٧٦ ألف فدان عام ١٩٦٣ وهو ما يوازى ثلث مساحة الذرة . وفى نفس الوقت وضع مشروع آخر لتعميم صنف أمريكانى بدرى بحيث تصل المساحة المزروعة منها ثلثى مساحة الذرة فى نهاية خطة التنمية .

وهناك مشروع كبير للنهوض بمحصول الذرة باعتباره الغذاء الرئيسى للفلاح ووضعت الوسائل الكفيلة لزيادة غلته ومقاومة آفاته .

هذا وقد امتد مشروع تحسين اصناف المحاصيل الى الحاصلات الاخرى وفى مقدمتها القصب والبصل والمحاصيل البقولية والزيتيه ومحاصيل الالياف .

وتسير الوزارة الآن في تنفيذ برنامج شامل لتحسين كافة الحاصلات الحقلية واستنباط اصناف جديدة متفوقة عليها وتعميمها والمحافظة على تقاويها وتجديدها بصفة دورية .

وفي قطاع المحاصيل البستانية تهدف سياستنا الى عدم الاعتماد على محصول واحد وذلك عن طريق التوسع في انتاج بعض الحاصلات البستانية كالفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة بما يفي بحاجة الاستهلاك المحلي طازجا أو مصنعا وتصدير الفائض .

وقد كانت مساحة الفاكهة عام ١٩٥٢ نحو ٩٤٫٠٠٠ فدان فبلغت ١٢٦ الف فدان عام ١٩٥٩ أي بزيادة قدرها ٣٤٪ كما كانت مساحة الخضر ٢٦١٫٠٠٠ فدان عام ١٩٥٢ فوصلت الى ٤٧٧ الف فدان عام ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٨٣٪ .

ولقد تم توزيع ما يزيد على ٣٫٥ مليون شتلة فاكهة في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٩ عشرة ملايين شتلة خضر عام ١٩٥٩ مقابل ٣ مليون شتلة فاكهة في عام ١٩٥٢

وهناك برنامج التوسع في مساحة الفاكهة الحالية بنحو ١٠٥ ألف فدان جديدة ، وبرنامج للنهوض بمحاصيل الخضر لسد حاجة الاستهلاك المحلي منها وتصدير الاصناف التي تجد رواجا في الاسواق الاجنبية بانتاج أصناف جديدة ممتازة وتعميم تقاويها المنتقاة .

ورغبة في توفير الاخشاب اللازمة للصناعة المحلية تم التوسع في اكثار الاشجار الخشبية بزراعتها على جسور الترع والمصارف وجوانب الطرق وفي السنوات القادمة سيتم انشاء المشاتل لانتاج الشتلات اللازمة لمشروعات التشجير الجديدة كما بدىء باقامة وحدة تصنيعية لاجراء الدراسات والبحوث على تجفيف الاخشاب الناتجة من تلك الاشجار بمزرعة الجبل الاصفر .

ونظرا لاختلاف الظروف البيئية والمناخية بالاقليم ولتعددالمشكلات التى يواجهها المربون لاختيار أكثر الاصناف ملاءمة للمناطق المختلفة اقيمت اثنى عشر محطة لبحوث الحاصلات الحقلية والبستانية موزعة على مناطق الاقليم المصرى بحيث تمثل مختلف بيئــــاته وذلك فى الصبحية وسخا والجميزة والنوبارية ومديرية التحرير والقنـــاطر الخيرية والجبل الاصفر والفيوم وسرس الليان وملوى وشــندويل والمطاعنة وقد بدىء فى العام الحالى بانشاء ثلاث منها فى كل من سخا وسرس والجميزة ويتم انشاء باقى المحطات خلال السنوات الخمس القادمة ٠

وقاية الانتاج النباتى

وقد بذلت العناية التامة لمكافحة الآفات بادخال مبيدات حديثــة وتدبير احتياجات البلاد من الكيماويات وأدوات العلاج الحديثــة فى الوقت المناسب ، فقامت بتوفير ٢٩ الف طن ومايزيد على مليون لتر من تلك المبيدات ، ١٧ الف رشاشة فى السنوات ما بين ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ وأعدت الحملات الجماعية المزودة بكافة الامكانيات لمقاومـة الحشرات والامراض ٠

وفى عام ١٩٥٩ نشطت اعمال مكافحة الآفات فشكلت ٥٠٠ لجنة للمكافحة مزودة بالاجهزة والمعدات خصصت منها ٤٠٠ لجنة لمقاومة دودة القطن وديدان اللوزبالزراعات القطنية كما توفرت كل الامكانيات للزراع جميعا وخاصة صغارهم ٠

وقد عولج خــلال عام ١٩٥٩ ما يزيد على مليونين من الافدنة من القطن والمحاصيل الحقلية ضد الآفات مقابل ٢٢الف فدان عام ١٩٥٢ كما تم علاج نحو سبعة ملايين شجرة من المحاصيل البستانية ضــد آفات البساتين وعولج أيضا ٢٣٥ مليون كيلو جـرام من الواردات الزراعية وقاية للبلاد من خطر تسرب الآفات الزراعية الوافدة من الخارج ٠

لقد أخذت وزارة الزراعة تسير فى رسالتها داخل الاطار التعاونى الذى رسمته الحكومة حتى تحقق الهدف الكبير من خلق مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى بين الزراع فضمنت خطتها فى برنامج مكافحة الآفات تقسيم الاقليم الجنوبى الى مناطق فى حدود ٥٠٠٠ فدان ينشأ فى كل منها وحدة حكومية أو تعاونية لمكافحة جميع الآفات .

وقد تم هذا العام اقامة ٣٥ وحدة وسيصل عدد هذه الوحدات فى عام ١٩٦٨ الى ١٢٠٠ وحدة منها ٥٠٠ وحدة حكومية ، ٧٠٠ وحدة تعاونية ثم يبدأ فى تحويل الوحدات الحكومية الى وحدات تعاونية حتى تصبح جميع الوحدات تعاونية يقوم الزراع عن طريق جمعياتهم بعلاج الآفات بجميع المساحات المزروعة وبذلك يقتصر دور الوزارة على الاشراف والارشاد والتوجيه الى الطرق الحديثة لمكافحة الآفات بتحسين أساليب التخزين ومكافحة آفات الحبوب الغذائية وآفات الخضر والفاكهة وتعقب اسراب الجراد الصحراوى التى تغير على البلاد بين حين واخر وتبيدها فى الخطوط الدفاعية التى اقامتها على حدود الاقليم المصرى وايفاد بعثات الى الدول العربية المجاورة للمساهمة فى ابادة ما قد يظهر من اسراب الجراد .

الثروة الحيوانية

نجحت مشروعات انتاج الطلائق الممتازة من الابقار والجاموس والاغنام والعمل على توفيرها لمختلف الهيئات والزراع وزيادة الاستفادة من هذه الطلائق عن طريق التلقيح الصناعى ، وتربية السلالات الممتازة من الدواجن لرفع كفاءتها فى البيض واللحم وتوزيع انتاجها من البيض والكتاكيت على الهيئات والمربين والنهوض بصناعة التفريخ وتشجيعها .

ولقد تم فى هذا العام استيراد اعداد كبيرة من ابقار الفريزيان

وأغنام المرينو علاوة على التوسع فى تربية الجاموس والاغنام المحلية وبذلك ستتمكن الوزارةفى القريب العاجل من تحسين الانواع المحلية ٠

ان السنوات الخمس ستشهد علاوة على ذلك انشاء ثلاث مزارع جديدة لتربية الدواجن فى الوجه القبلى اذ لم يكن به سوى مزرعة واحدة فى سدس وستنشأ هذه المحطات الثلاث فى ملوى وشندويل والمطاعنة ٠

هذا بخلاف انشاء مزرعة للطيور المائية لتربية انواع البط على شاطىء بحيرة المنزلة للاستهلاك المحلى ٠

وبالاضافة الى ذلك ستستكمل المحطات القديمة الاعداد الكبيرة من الماشية والدواجن التى تقرر تربيتها وكذلك ستنشأ وحدتان للتفريخ الصناعى احداهما بمديرية الفيوم والاخرى بالمنوفية لتكون كنماذج يحتذى بها عند التوسع فى انشاء هذه الوحدات لاحلالها محل معامل التفريخ البلدية ٠

أما من ناحية توفير العناية الصحية للحيوان الزراعى فقد سارت فيها الوزارة خطوات واسعة لتنفيذ مشروع تعميم مكافحة امراض الحيوان الزراعى والطيور ووقاية الثروة الحيوانية للبلاد ورفع كفاءتها الانتاجية ٠

وقد بدىء بهذا المشروع منذ عام ١٩٥٩ وهو يهدف الى انشاء ٣٢٩ وحدة بيطرية فى مدى سبع سنوات تخدم كل منها من ١٠ـ١٥ قرية وتؤدى خدماتها الطبية المجانية لنحو ٢٠ الف حيوان ، ٥٠ الف من الطيور والدواجن وتم حتى الآن تشغيل ٨٨ وحدة فى مديريات المنيا والفيوم والمنوفية والقليوبية ومركز كفر الشيخ ويفتتح فى ٢٣ يوليو القادم ٦٠ وحدة أخرى بمديريات الشرقية والجيزة وبنى سويف بين مباهج عيد ثورتنا الثامن ٠

وسيتم انشاء٥٢ وحدة عام ١٩٦١ فى مديريتى الغربية وأسيوط و ٥١ وحدة عام ١٩٦٢ فى البحيرة وسوهاج ، ٤٦ وحدة عام ١٩٦٣ فى الدقهلية وقنا واخيرا ٣٢ وحدة فى مديرية اسوان ودمياط وباقى مديرية كفر الشيخ والمحافظات والحدود عام ١٩٦٤

وهناك مشروعات اخرى جديدة لوقاية الثروة الحيوانية منها اعداد جهاز خاص لتحصين المواشى كل ٥ سنوات بصفة دورية ووقايتها من الاوبئة الوافدة مع الماشية من الخارج بالنهوض بالمحاجر البيطرية والتوسع الكبير فى انتاج اللقاحات والامصال والمواد المشخصة لتوفيرها لاقليمى الجمهورية العربية المتحدة لمواجهة التوسع فى مكافحة امراض الحيوان والطلبات المتزايدة من الدول العربية وانشاء معامل بيطرية اقليمية لتشخيص أمراض الحيوان بمديريات المنوفية والفيوم والدقهلية وقنا واسوان ومحافظة السويس بخلاف المعامل التى أنشأتها الوزارة عام ١٩٥٦ بمديريتى كفر الشيخ والمنيا ومحافظة الاسكندرية .

لقد تم وضع الاسس لتحضير اللقاحات الفيروسية والبكتيرية وزيادة الانتاج عاما بعد عام تبعا لانشاء الوحدات البطرية الجديدة .

الثروة المائية

ولما كانت الثروة المائية من أهم مصادر الغذاء الطبيعية فقد درست مناطق الصيد على أسس علمية وأجريت البحوث لتنميتها الى أقصى حد فأمكن التعرف على مناطق تجمع السردين بخليج السويس وادخال طرق حديثة لصيده مما أدى الى زيادة الكميات المصيدة منه ، كما تم اكتشاف أفواج جديدة من اسماك التونة فى البحر الاحمر وتجمعات للسردين تبشر بامكان التوسع فى صيده على مدار السنة وتصنيع الفائض منه .

وتجرى ابحاث عن مناطق صيد جديدة وأقلمة الاسماك المستوردة واكثارها بالمزارع السمكية وتزويد البحيرات بصفة مستمرة بزريعة الاسماك المحلية والمستوردة المؤقلمة فنقلت نحو خمسة ملايين من تلك الزريعة الى بحيرات قارون ومريوط ومطار النزهة البحرى والمزارع الخاصة ٠

وعملا على زيادة الانتاج السمكى للمحطات المائية المعزولة فقد تم فى عام ١٩٥٦ توصيل بحيرة البردويل بالبحر الابيض مما أدى الى زيادة انتاجها وامتداد الفترة السنوية للصيد بها ٠

كما تضمنت الخطة تعميم مراكز البحوث بالبحيرات لرفع كفاءتها وتنظيم استغلالها ٠

الارشاد الزراعى

ومن أهم ما تهدف اليه الثورة تكوين وعى سليم بين الزراع بحيث تصل احدث نتائج بحوثها وتجاربها الى كل فرد منهم ، والارشاد الزراعى هو الاساس الذى يرتكز عليه فى تحقيق هذا الغرض وذلك عن طريق الاستفادة بكافة الوسائل السمعية والبصرية وتدريب الزراع على استخدام الاساليب الحديثة فى الزراعة والعمل على ايجاد ارتباط وثيق بين رجال الوزارة والزراع

ومن أجل ذلك قامت وزارة الزراعة بتدعيم وحداتها الزراعية بالاقاليم والبالغ عددها ٦٧ وحدة لتأدية الخدمات المحلية وتوسعت فى توزيع شتلات الخضر والفاكهة والاشجار الخشبية والتقاوى المنتقاة وبدأت فى تعميم انشاء معامل تدريب لصناعة الالبان وتقطير النباتات العطرية والطبية واقامة المناحل وتوزيع شتلات التوت مجانا لتربية دودة الحرير بالطرق الحديثة مما يساعد على تنويع الصناعات الزراعية وتنمية الدخل الريفى ٠

ويجد الزراع الممتازون التشجيع والرعاية لزيادة انتاجهم وبث روح المنافسة بينهم .. فوزعت فى عام ١٩٦٠ مكافآت مالية لصغار الزراع قدرها عشرون الفا من الجنيهات وميداليات ذهبية وفضية وشهادات فخرية لكبارهم .

كما تعمل على دعم الصلة بين الزراع وبين رجال وزراة الزراعة ومن أجل ذلك اقيمت مجالس استشارية زراعية من مندوبين عن الزراع ليشتركوا مع موظفى الوحدات الزراعية فى ادارتها والبحث فى شئون الزراع والنهوض بانتاجهم وبذلك يشترك الجميع فى توجيه السياسة الزراعية العامة ونسير قدما فى بناء مجتمعنا الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .

وتستهدف السياسة الجديدة تطوير نظام الارشاد الزراعى القائم بحيث تصل خدماته الى كافة الزراع ويصبح فى ارتباط وثيق مع النظام التعاونى متمشيا مع مجتمعنا الجديد .. ويتم فى السنوات الثلاث القادمة استكمال الوحدات الزراعية بالاقليم الجنوبى بانشاء ٥٨ وحدة زراعية جديدة .

الهيئة العامة للانتاج الزراعى

وحتى يتسنى مواجهة التوسع فى الخدمات والاعمال التى تضمنتها الخطة الجديدة انشئت عام ١٩٥٨ الهيئة العامة للانتاج الزراعى لتوفير كافة الامكانيات لاستغلال مزارع الوزارة الحقلية والبستانية ومحطات الانتاج الحيوانى التى يتم فيها اجراء التجارب والبحوث الزراعية وانتاج الشتلات والاكثار الاولى للتقاوى المنتقاة للنهوض بالانتاج النباتى وانتاج الطلائق الممتازة لرفع مستوى الانتاج الحيوانى .

نتائج مشروعات التنمية الزراعية فى عهد الثورة

كان من نتيجة المشروعات الزراعية ان زادت غلة الفـــــدان من الحاصلات الحقلية خلال الثمان سنوات الاخيـــــرة ما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٩ زيادة كبيرة فارتفع ناتج الفدان فى القطن بنسبــة ١٤٪ وفى القمح ٢٦ ٪ وفى الشـــعير ١٧٪ والارز ٥٣ ٪ والذرة الرفيعة ١٢ ٪ والقصب ٧ ٪

كما ترتب على ذلك زيادة جملة الانتاج من الحاصلات الغذائـية فارتفع الناتج فى الحبوب الغذائية من ١ر٤ مليون طن الى ٣ر٥مليون طن بزيادة قدرها ٢٩٪ وفى الحبوب الزيتية من ٨ر مليون الى ٩ر مليون طن بزيادة قدرها ١٣٪ وفى المحاصيل السكرية من ٧ر٢مليون طن الى ٢ر٤ مليون طن بزيادة قدرها ٥٦٪ وفى الخضر والفاكهـة من ٣ مليون طن الى ٨ر٤ مليون طن بزيادة قدرها ١٦٪

ولقد ادت زيادة الانتاج الزراعى وتحسينه الى رفع مستـــــوى التغذية بين افراد الشعب رغم الزيادة المطردة فى عدد السكان .

كما كان من نتيجة زيادة الانتاج وتنويعه ان زادت الصادرات من الحاصلات الزراعية بصفة عامة مما ادى الى توافر نقــــــد اجنبى استخدمت حصيلته فى استيراد السلع الانتاجية اللازمة للتنميـــة الاقتصادية .

ولقد سجلت بيانات وزارة الخارجية زيادة واضحة فى الصادرات الزراعية فى عام ١٩٥٨ اذ بلغت ١٤٨ مليونا من الجنيهات مقابـــل ١٣٥ مليونا فى عام ١٩٥٢ بزيادة قدرها ١٣ مليون جنيه بينــــما نقصت الواردات الزراعية اذ بلغت ٤٢ مليونا من الجنيهات مقابل ٥٩ مليونا عام ١٩٥٢

وانعكس اثر ما بذل من جهود فى تنمية الانتاج الزراعى على صافى

الدخل الزراعى الاهلى فارتفع من ٢٥٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ١٤٨ مليونا من الجنيهات ٠

أهدافنا فى الخطة الزراعية الجديدة

لقد رسمت الخطة الزراعية للتوسع الرأسى والافقى معا على أساس الارتفاع بمستوى الدخل الزراعى الحقيقى من ٤٠٠ مليون جنيه الى ٥١٢ مليونا من الجنيهات عام ١٩٦٥ أى بزيادة ١١٢مليونا من الجنيهات فى آخر سنوات الخطة الخمس الاولى يساهم فيها التوسع الرأسى بما قيمته ٧٩ مليونا من الجنيهات والتوسع الافقى بما قيمته ٣٣ مليونا من الجنيهات ٠

زراعة الصحراء

اهتمت الثورة بمشروعات زراعة الصحراء وحتى نهاية سنة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ تم ما يلى :

أولا ــ فى منطقة الواحات الداخلة والخارجة بالوادى الجديد ٠

الابحاث :

أعدت الخرائط الطبوغرافية للواحات الداخلة والخارجة بواسطة المساحة العسكرية وقد تم عمل خرائط لمليون فدان فى الواحات الخارجة وكذلك خرائط المساحة الجيولوجية السطحية لما يقارب من هذه المساحة بواسطة وزارة الصناعة والمساحة الجيوفيزكية بواسطة شركة عالمية ٠

كما قام جهاز الهيئة العامة لتعمير الصحراء بعمل تصنيف التربة لحوالى مائة ألف فدان وقد أنشأت الهيئة لهذا الغرض معملا خاصا لابحاث تصنيف التربة بالواحات تم تجهيزه بالآلات الفنية الحديثة

وبدأت الهيئة دق أولى الآبار الاختبارية فى سهل الزيات والعمل جار لاتمام التعاقد مع احدى الشركات العالمية لعمل المساحة المغنطيسية الجوية .

الزراعة :

تم استغلال مساحة تبلغ حوالى ٦٥٠٠ فدان بمنطقة الواحات زرع معظمها وجارى تحضير الباقى منها للزراعة ، وقد حققت الاراضى المنزرعة بالواحات مستوى من الانتاج يزيد على ماكان متوقعا منها .

المياه الجوفية :

وقد بدأت الهيئة فى حفر آبار جوفية انتاجية عميقة ينتظر ان يبلغ تصرف البئر الواحد منها ١٠٫٠٠٠ متر مكعب يوميا فى المتوسط اى ما يكفى لزراعة خمسمائة فدان وتتراوح اعماق هذه الآبار بين ٦٠٠ مترا و ١٠٠٠ متر ، ويتكلف البئر ما بين ٢٠ ، ٣٠ الف جنيه

المبانى :

تم تخطيط مدينة الخارجة وانشئت بها مبانى المركز الرئيسى للمنطقة كما قامت بانشاء مساكن واستراحةللموظفين ومعمل لابحاث التربة ومخازن رئيسية وورشة ميكانيكية للمعدات والسيارات .. والعمل جار فى انشاء باقى المبانى الادارية ومبانى الخدمات اللازمة للمنطقة .

والعمل جار كذلك فى انشاء القرى اللازمة لاسكان المزارعين الذين سيتم تمليكهم أراضى بالمنطقة موزعة باعتبار كل ثلاث آبار (١٥٠٠) قرية كاملة .

تربية الحيوان :

وقد اتخذت الهيئة العدة لانشاء محطات تربية الحيوان والدواجن لتوزيعها على المزارعين فور توزيع الاراضى عليهم تنفيذا لبرنامجها فى هذا المجال .

التصنيع الزراعى :

وقد اتخذت التدابية اللازمة لانشاء مصنع لتجفيف وتعبئة البلح على أحدث النظم بالواحات الخارجة كما قامت بتعزيز المصانع الصغيرة الموجودة حاليا بالصحارى لتجفيف البلح وعصر الزيتون وخلافه •

ثانيا - منطقة سينا :

تم حفر ابار سطحية ومتوسطة العمق بمنطقة العريش ورفع تتراوح أعماقها بين ٢٠ ، ٨٠ مترا مع تركيب مراوح هوائية وطلمبات لرفع مياه هذه الابار وتقدر المساحة التى تنتفع بهذه الابار بحوالى ٦٠٠ فدان •

كما قامت الهيئة بتوزيع شتلات الزيتون على الاهالى لزراعتها تحت اشراف الفنيين تنفيذا للبرنامج الذى سبق وضعه لنشر زراعة البساتين فى هذه المنطقة والعمل جار لتوفير وسائل عصر الخروع والتوسع فى زراعته •

ثالثا - منطقة الساحل الشمالى الغربى :

تقوم الهيئة باستغلال مياه الامطار التى تسربت الى مياه طبقات الارض السطحية بحفر ابار تركب عليها مراوح هوائية لرفع المياه •

وقد تم حفر مائتى بئر فى هذه المنطقة يجر ىالان استغلال بعضها فى الزراعة وتركيب مراوح عليها وتقدر المساحة التى تنتفع بهذه الآبار بحوالى اربعمائة فدان •

رابعا - التمليك فى الصحارى :

صدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ للتمليك فى الصحارى وقد قامت الهيئة بعد تشكيلها بوضع لائحته التنفيذية وتكوين اللجان التنفيذية المنصوص عليها وعملت الترتيبات لبدء عملية التمليك فى السنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ وسيكون لذلك اكبر الاثر على الاستقرار •

العـلم والثقافة

ـ كانت سـياسة التعليم فى الماضى تخضع لعوامل الارتجـال والحزبية وسوء الادارة والرغبات الشخصية دون تخطيط أو تحديد لمعالم الطريق ودون برامج واضحة للتنفيذ أو أهداف مرموقة للبلوغ

ـ ومنذ أن قامت الثورة رسمت سياستنا فى التربية والتعليم على المبادىء التالية ٠

١ ـ الجمع بين التربية والتعليم فى مزاج يشكل المواطن تشكيلا سليما من النواحى البدنية والعقلية والروحية والسلوكية ٠

٢ ـ تكافؤ الفرص بالنسبة لابناء المواطنين وبناتهم على السواء فى الحصول على نصيب أساسى من التربية والتعليم وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعدادهم ومهارتهم بعد ذلك ٠

٣ ـ التفاعل مع البيئة والولاء لها والمشاركة فى خدمة المجتمع الديموقراطى الاشتراكى التعاونى مشاركة فعالة ٠

٤ ـ احترام العمل اليدوى فى جميع مراحـل التعليم والزيادة المطردة فى التعليم الفنى والمهنى باعتباره دعامة الانتاج والتنميـة الاقتصادية للبلاد ٠

٥ ـ تدعيم التعليم الفنى العالى للوفاء بحاجة البـلاد الى الفنيين الذين يتولون تنفيذ المشروعات وكذلك تطوير التعليم الجامعى لتخريج القادة والرواد فى مختلف المجالات ٠

٦ ـ الاعتزاز بالوطن العربى باعتبار جمهوريتنا جزءا ممه والايمان بالقومية العربية وتأكيد مفاهيمها ٠

٧ ـ المشاركة فى التطور العالمى الذى تناول العلوم والفنون والآداب والاستفادة من كل ما بلغته الدول المتقدمة فى مضمارها ٠

٨ ـ التعاون الثقافى مع دول الوطن العربى والدول الافريقية والأسيوية والدول الاخرى الصديقة تعاونا مثمرا فى سبيل التفاهم الدولى والسلام العالمى ٠

وفى ضوء هذه المبادىء أصبحت سياسة التربية والتعليم تجرى فى طريق معلوم لتبلغ غايات وتحقق أهدافا ٠

أولا : بالنسبة للتعليم الابتدائى :

ـ ولان هذا التعليم هو بمثابة تذكرة المرور الاولى فى طريق الاشتراكية والفرص المتكافئة فى الحياة حرصت التشريعات التعليمية فى أقليمى الجمهورية على القضاء على الازدواج الذى كان قائما فى مرحلة التعليم الابتدائى حيث كان هناك ألوان من هذا التعليم منها التعليم الاولى ومنها المدارس والكتاتيب ومنها المدرسة الابتدائية القديمة ذات الاربع سنوات فأصبحت الدراسة الابتدائية موحدة وفتحت أبوابها لابناء الامة جميعا دون تفريق بعد أن كانت قاصرة على فئة دون أخرى وحددت مدة الالزام بست سنوات ما بين سن السادسة والثانية عشرة مع انشاء فصول للاطفال غير الأسوياء حتى تتوفر فيهم فرص التعليم بهذه المرحلة ٠

وتبين الارقام التالية حقيقة النهوض العلمى فى جمهوريتنا :

ـ فى عام ١٩٥٢/٥١ كان عدد التلاميذ بالاقليمين ١ر٧٨٨ر٠٠٠ كالاتى :

بالاقليم الشمالى ٢٩٧ر٠٠٠ تلميذا وتلميذة

بالاقليم الجنوبى ١ر٤٩١ر٠٠٠ تلميذا وتلميذة ٠

ـ فى عام ٥٩/١٩٦٠ كان عدد التلاميذ بالاقليمين ٢٫٩٢٤٫٠٠٠ كالآتى :

بالاقليم الشمالى ٤٧٢٫٠٠٠ تلميذا وتلميذة
بالاقليم الجنوبى ٢٫٤٥٢٫٠٠٠ « «

ـ واستتبع ذلك التوسع فى انشاء المدارس لمقابلة الاعداد المتزايدة من الاطفال عاما بعد عام وقد بلغنافى قبول الملزمين الآن ٧٧ ٪ منهم خلال الاعوام الثمانية منذ قامت الثورة ثم وضعت الخطة التى تكفل اطراد النمو فى هذه المرحلة حتى تستنفذ ١٠٠ ٪ من الملزمين خلال العشر سنوات المقبلة كما وضع المشروع نفسه للاقليم الشمالى ٠

ـ ووضعت مناهج هذه المرحلة بحيث تتناول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية التى تتصل اتصالا وثيقا بالبيئات المختلفة والتى تتمشى مع خصائص نموهم وروعى فيها أن تربط بين الطفل وبيئته برباط وثيق من الولاء والمحبة ٠

ـ وبعد أن كان انشاء المدارس قبل الثورة لا يتجاوز ثلاث فى العام أصبح ما يبنى سنويا يتراوح بين ١٣٠ ، ٢٥٠ مدرسة ٠

ـ وكان اعداد المعلم لهذه المرحلة من أهم ما عنيت به الثورة فمـا زالت جاهدة فى سبيل استبدال معلمى الضرورة فى الاقليم الجنوبى والوكلاء فى الاقليم الشمالى واحلال خريجى وخريجات دور المعلمين مكانهم كما اتجهت الى احلال المعلمات محل المعلمين فى مدارس المرحلة الابتدائية كلما أمكن ـ وعلى الاخص فى مدارس البنات والصفوف الاربعة الاولى فى مدارس البنين ٠

ـ وانتهت الى زيادة سنة على مدة الدراسة بدور المعلمين فأصبحت أربع سنوات بدلا من ثلاث مع تنويع شعب التخصص فيها لتخريج المعلمين المؤهلين تأهيلا كافيا متكاملا ٠

ثانيا : بالنسبة للتعليم الاعدادى العام :

ـ وضعت سياسة وزارة التربية والتعليم على اعتبار المرحلة الاعدادية العامة مرحلة قائمة بذاتها تهدف الى تهيئة الوسائل التى تكشف عن مواهب التلميذ العلمية وميوله الخاصة وتعمل على تنميتها واستغلالها وقد نظمت التشريعات شئون القبول بهذه المرحلة ووحدت بينها فى شطرى الجمهورية على أساس اجراء مسابقة بمعرفة المناطق التعليمية للتلاميذ المنتهين من المرحلة الابتدائية لاتاحة الفرصة لذوى الاستعدادات والمواهب مع أخذ السن والمستوى التحصيلى فى الاعتبار لتحديد الاعداد التى ستقبل فى المرحلة الاعدادية فى حدود نسبة قدرها ٢٠ ٠/٠ من المنتهين من المرحلة الابتدائية ٠ وتأمل الوزارة أن تتاح الامكانيات المالية سواء من القطاع الحكومى أو القطاع الخاص حتى يصبح التعليم فى هذه المرحلة استمرارا للمرحلة الابتدائية ٠

ثالثا : بالنسبة للتعليم الثانوى العام :

ـ حددت سياسة التربية والتعليم أهداف هذه المرحلة بالعمل على تنمية قدرات التلميذ واستعداداته فى النواحى الجسمية والعقلية والخلقية والوجدانية وتوجهها توجيها صحيحا لاعدادهم للمواطنة السليمة على مستوى أعلى من مستوى خريج المرحلة الاعدادية ـ هذا الى جانب الوصول بالتلميذ فى هذه المرحلة الى درجة من الكفاية العلمية بحيث يستطيع مواصلة تعليمه العالى اذا أتاحت له مبدأ تكافؤ الفرص ـ وتنمية عادة البحث والاطلاع فى التلميذ ٠

ـ فى ضوء هذه الاهداف نظمت التشريعات شئون القبول بالمدارس الثانوية العامة على أساس افساح المجال لذوى المواهب والاستعدادات لمن أكملوا الدراسة بالمرحلة الاعدادية العامة وتحددت مدة الدراسة بثلاث سنوات أيضا يقضى الطالب السنة الاولى منها فى دراسة عامة ثم يتخصص ابتداء من الصف الثانى وتتجه سياسة التربية والتعليم

فى تخطيطها للمستقبل الى اتاحة الدراسة فى هذه المرحلة للطلبة الممتازين ممن أنهوا المرحلة الاعدادية والى التوسع التدريجى فى التخصص العلمى فى توفير القوى البشرية اللازمة لمواجهة حركة التطور العلمى والاقتصادى للبلاد ـ أخذت فى ادخال الدراسات العملاقية فى هذا النوع من التعليم رغبة فى اعداد الطلبة الذين لاتمكنهم قدراتهم العلمية من مواصلة التعليم فيما بعد المرحلة الثانوية اعدادا عمليا يشقون به طريقهم فى الحياة ٠

ـ كان عدد تلاميذ هاتين المرحلتين من التعليم فى عام ١٩٥٢/٥١ لم يكن يتجاوز ٣٠٠٫٠٠٠ فى الاقليمين اذ كان :

٤٢٫٥٠٠ بالاقليم الشمالى
، ١٥١٫٥٠٠ بالاقليم الجنوبى

فأصبح هذا العدد فى عام ١٩٦٠/٥٩ ـ ٤٥٠٫٠٠٠ منهم :

٦٩٫٠٠٠ بالاقليم الشمالى
، ٣٧١٫٠٠٠ بالاقليم الجنوبى

رابعا : بالنسبة للتعليم الفنى :

ترمى السياسة التعليمية فى هذا النوع من التعليم بمستوياته المختلفة الى سد حاجات البلاد فى نهضتها الشاملة فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة بأقليمى الجمهورية الى طبقة من الفنيين يستطيعون النهوض بمطالب مشروعاتها الانتاجية المختلفة وقد جعل هذا التعليم على مرحلتين ٠

أ ـ المرحلة الاعدادية الفنية ويقبل بها الطلبة المنتهون من المرحلة الابتدائية لاعداد فئة على درجة من الثقافة الفنية والمهارة اليدوية تمكنهم من المشاركة والاسهام بدرجة معينة فى انتاج الشركات والمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية ٠

ب ـ المرحلة الثانوية الفنية ويقبل بها الطلبة المنتهون من المرحله الاعدادية والفنية بقصد تكوين فئة تجمع الى الثقافة العـــامة ثقافة فنية على درجة متقدمة من التخصص تؤهلها للنهوض بالاعمال الفنية التنفيذية فى الشركت والهيئات والمؤسسات .

ـ وقد وضعت السياسة التعليمية لهذا النوع من التعليم بحيث يشترك رجال الاعمال وأرباب الصناعة والزراعة فى وضع خططـــه رغبةفى توجيه طلبتهتوجيها يساير الاحتياجاتالفعلية للسوق المحلية

ـ أما السياسة المستقبلة فتستهدف زيادة مدارسه وطلبته زيادة مطردة تتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والانتـاج القومى مع اعطاء الأولوية للمدارس الصناعية فى المرحلتين .

ـ وقد كان عدد الطلبة للتعليم الفنى قبل الثورة ٣٣ر٧٦٢ فبلغ فى العام الدراسى ٥٩/١٩٦٠ ـ ١٠٠ر٦٠٠ فى الاقليمين .

خامسا : بالنسبة للتعليم العالى والجامعى :

ـ لقد توسعت الوزارة فى انشاء المعاهد الفنية العليا متوخيـــة توزيعها على مناطق الانتاج والمحافظات المختلفة توزيعا عادلا روعى فيه التنسيق بين نوع المعهد والظروف البيئية المحيطة به وتحقيقـا لهذا أنشىء معهد للتدريب بحلب هذا العام ومعهد تجارى عال بهـا وآخر زراعى وكلية للفنون الجميلة فى دمشق ومن الجدول التـــالى نتبين عدد المعاهد العالية وعدد طلابهـــــا من عام ٥٣/١٩٥٤ الى ٥٧/١٩٥٨ .

السنة الدراسية	عدد المعاهد	عدد الطلاب
٥٣/١٩٥٤	١٤	٥٢٨٥
٥٤/١٩٥٥	١٥	٦٥٢٢
٥٥/١٩٥٦	٢٢	٧٠٥٩

١٩٥٧/٥٦	٢٢	٧٣٧١
١٩٥٨/٥٧	٢٣	٩٧٤٦

ـ وقد بلغ عدد المعاهد العالية والكليات هذا العام بالاقليمين ٤٢ معهدا منها أربع بالاقليم الشمالى ٠

ـ وكان للتعليم الجامعي نصيبه الملائم مع أهمية رسالته فحددت هذه الرسالة تحديدا يحقق الاهداف القومية والغايات العلمية والفكرية والثقافية لهذا التعليم مع توحيد أسسه وأهدافه فى أقليمى الجمهورية واستصدرت التشريعات اللازمة لتطويره والتوسع فى امكانياته حتى يتهيأللبلاد فى خريجيه ماتحتاج اليه من قادةالمستقبل ورواد النهضة الجديدة ٠

ـ ثم أنشئت جامعة جديدة بالاقليم الشمالى هى جامعة حلب وبالاقليمين استحدثت كليات جديدة منها كلية الهندسة بدمشق وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة وكلية الزراعة بحلب ٠

ـ الجدول التالى يبين عدد الطلبة فى الجامعات بالاقليمين :ـ

الجامعة	السنة الدراسية		
	٩٥٣/٥٢	٩٥٨/٥٧	١٩٦٠/٥٩
جامعة القاهرة	٢٠١٨٢	٣٢٢٨٤	٣٤٩٠٢
جامعة الاسكندرية	٧٨٥٣	١٦٨٤٠	٢٠٣٢٥
جامعة عين شمس		٥٠٠	١٩٣٧
جامعة أسيوط			
	١٤٤٥٩	٢٢٩١٢	٢٤٧٦٢
المجموع بالاقليم الجنوبى	٤٢٤٩٤	٧٢٥٣٦	٨١٩٢٦
جامعة دمشق	٢٥٨١	٧٨٩٢	١٠١٢٦
الاجمالى بالاقليمين	٤٥٠٧٥	٨٠٤٢٨	٩٢٠٥٢

ـ كما كانت ميزانيات الجامعات بالاقليم الجنوبى :
فى السنة الدراسية ١٩٥٣/٥٢ ٣ر٥٤١ر٤٠٠
فأصبحت فى السنة الدراسية ١٩٦٠/٥٩ ٨ر٨٣٨ر٥٠٠
ـ كما كانت ميزانية الجامعات بالاقليم الشمالى قبل الوحدة
فى السنة الدراسية ١٩٥٨/٥٧ ٨ر٠٧٥ر٩٠٠ ليرة
فأصبحت فى السنة الدراسية ١٩٦٠/٥٩ ١٠ر٨٣٦ر٠٠٠ الليرة

سادسا : بالنسبة لاعداد المعلمين والمعلمات وتدريبهم :

ـ كان من نتيجة رسم سياسة واضحة المعالم تحدد أهداف مراحل التعليم المختلفة اعادة النظر فى مستويات المعلم ونظم اعداده وتدريبه حتى تظفر بالمعلم القادر على تحقيق هذه الاهداف ومن ثم وضعت خطة شاملة لاعداد المعلمين بحيث يتلائم عدد خريجى دور المعلمين والمعلمات وكلياتهم فى كل سنة مع العدد اللازم لمدارس كل المرحلة مع الارتفاع بمستوى المعلم ثقافيا ومهنيا واعداده من الناحيتين القومية والاجتماعية ٠

ـ وروعى تزويد مدارس المرحلة الاولى بالمعلمات وخاصة فى الصفوف الاولى كما أسلفنا لان المعلمات أقدر بطبيعتهن على رعاية الاطفال واحاطتهم بجو الامومة والحنان الذى يحتاجون اليه فى هذه الفترة من أعمارهم وتتجه سياستنا التعليمية الى توفير حاجة مدارس البنات من المعلمات فى المراحل التعليمية الاخرى ٠ ولا تقتصر عناية الوزارة على الاعداد وانما الى الارتفاع بمستوى المعلمين المشتغلين حاليا ثقافيا ومهنيا عن طريق ما تنظمه من برامج تدريبية لتجديد معلوماتهم وتأهيلهم لمراحل أعلى أو مراكز أرقى ٠

ـ وكان عدد المعلمين فى عام ٩٥٢/٥١ ـ
٦٣ر٠٠٠ معلما بالاقليم الجنوبى
٨ر٥٦٣ « « الشمالى

فأصبح الآن : ـ

۱۰۰٫۰۰۰ معلما بالاقليم الجنوبى
۱۳٫۳۱۰ « « الشمالى

سابعا : بالنسبة للخطط والمناهج والكتب : ـ

ـ تستهدف سياسة التربية والتعليم توحيد المناهج الدراسية والخطط والكتب المدرسية بمدارس الجمهورية فى مختلف المراحل وقد قطعت بالفعل شوطا كبيرا فى تحقيق ذلك ـ واشترك الفنيون من الاقليمين فى اعداد المناهج والخطط الموحدة وتم التوحيد فعلا بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والاعدادية، وسيبدأ استكمال التوحيد فى المراحل التالية اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٦١/٦٠ ٠

ـ وأعدت الخطة الموحدة للتعليمين الصناعى والتجارى الثانوى ـ أما خطة التعليم الزراعي فهى تعد الآن مستهدفة الاستجابة لحاجات الاقليمين فى مشروعات اصلاح الاراضى والتصنيع الزراعى وما اليها٠
ـ واقتضت سياسة التوحيد بالنسبة للكتب مراجعة المقرر منها حاليا فى جميع المراحل لتنقيته من شوائب الماضى وتقرير مبلغ صلاحه وملاءمته للمناهج الموحدة ـ وأعلن عن تأليف كتب جديدة عن طريق المسابقة من أبناء الاقليمين وقامت لجان متخصصة بتوحيد المصطلحات العلمية فى أكثر المواد ٠

التربية الدينية والفتوة : ـ

وأولينا التربية الدينية عناية خاصة فى وضع الخطط والمناهج والكتب وفى اعداد المعلم لاعتقادنا بأنها حجر الزاوية فى بناءشخصية التلميذ لينشأ على الايمان بالله والمثل الانسانية والخلقية العليا ٠

ـ كما جعلت مادة الفتوة مادة أساسية حتى ينشأ أبناؤنا رجالا فى ميدان المعرفة ورجالا فى ميدانى التضحية والفداء ٠

التغـــــذية : ـ

ـ تولى الوزارة تغذية تلاميذها أهمية كبرى تحقيقا لمبدأ الاشتراكية وتؤمن أن الصحة العقلية والنفسية والجسمانية تتأثر جميعا بالغذاء الذى يتناوله التلميذ وانه من الضرورى مد التلميـــذ باحتياجاته الغذائية لسد النقص الذى يعانيه فى التغذية المنزلية ٠

ـ وأمام تعذر تدبير المبالغ اللازمة لتعميم نظام التغذية وتبلغ ٩ مليون جنيه وحتى يمكن الوصول الى طريقة تمويل تنفيذ هذه السياسة رأت الوزارة الاستفادة من مبلغ ٠٠٠ر١٧٧ر١ ج المدرجة فى الميزانية فى تغذية الفئات الاكثر احتياجا ويبلغ عدد تلاميـــذها ٠٠٨ر١٢٠ تلميذا فى الاقسام الداخلية ومعاهد المعلمين والمعلمـــات والمدارس الفنية والمرحلة الابتدائية بالمناطق النائية بجانب المساهمة فى تدبير الخبز وهو الاساس فى الوجبة لتلاميذ مدارس المرحلتين الابتدائيـة والاعدادية البالغ عددهم ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ تلميذ ٠

ـ وتبذل الوزارة فى الوقت الحاضر الجهد للوصول الى تنفيذ نظام تغذية شامل عن طريق مساهمتها بجزء من تكاليف الوجبة وتحمل الهيئات الاخرى فى القرية والمركز والمحافظة باقى التكاليف ٠

ثامنا : بالنسبة للبعثات العلمية والعملية : ـ

ـ كان أول ما عنيت به الوزارة بالنسبة لسياسة ايفـاد البعوث العلمية الى الخارج توحيد اللوائح بالاقليمين فى قانون موحـــد نظم شئون البعثات على نسق واحد فى الوقت الذى قامت فيه بالاشتراك مع مجلس العلوم والفنون والآداب بمسح كامل لتبين أوجه النقص فى كل قطاع وتقدير العدد اللازم من البعثات لاستكمال هذا النقص ووضعت خطة شاملة فى مشروع السنوات الخمس أطردت بمقتضاها الزيادة فى عدد المبعوثين وفى أنواع البعثات وتخصصاتها وفى البلاد

التى يوفد اليها المبعوثون بعد أن كانت قاصرة على بلاد معينة قبل الثورة وقبل الوحدة ، وقد بلغ عدد أعضاء البعثات الحكومية هذا العام ٩٦٧ طالبا من الاقليم المصرى

٤٣٣ « « « السورى

والذين تحت

الاشراف

٣٤٥٦ طالبا من المصرى

٢٧٥٤ « « السورى

أى أصبح من فى الخارج من الاقليمين ٨٠٥٧ طالبا ٠

تاسعا : العلاقات الثقافية الخارجية : ـ

ـ لقد برزت صورة الجمهورية العربية المتحدة أمام أنظار العالم مشرقة وضاءة اذ قامت علاقاتنا الثقافية على أسس من التعاون المتبادل والعمل على خدمة السلام والمشاركة فى التقدم العالمى للعلوم والآداب والفنون ٠

المعاهدات :

ـ واذا كان قد تم قبل الوحدة عقد ١٧ اتفاقية ثقافية بيننا وبين دول مختلفة وكذلك ست إتفاقيات بين الاقليم الشمالى وبعض الدول فقد تم بعد الوحدة عقد ١٦ اتفاقية كما ستتم ١٨ اتفاقية أخرى فى خلال الخمس سنوات المقبلة ٠

الشعبة القومية لليونسكو : ـ

ـ كما اعتمد تشكيل الشعبة القومية لليونسكو بعد الوحدة على نحو يحقق لها النهوض برسالتها كما يحقق للجمهورية المعونة الفنية طبقا لبرنامجين رئيسيين من برامج اليونسكو وهما البرنامج الموسع والبرنامج العادى ٠

المركز الدولى للتربية الاساسية : ـ

ـ وقد تم الاتفاق على أن يكون المركز الدولى للتربية الاساسية بسرس الليان مركزا للتربية والتدريب من أجل النهوض زراعيا وصناعيا وتربويا واقتصاديا وفنيا ٠

المكاتب والمراكز الثقافية : ـ

ـ رغبة فى تدعيم روابط الثقافة بين الجمهورية العربية المتحدة والشقيقات العربيات وبعض الدول الاخرى اهتمت الدولة بالمراكز والمكاتب الثقافية حتى صار لنا الآن ٢٨ مكتبا ثقافيا ، ١٣ مركزا ثقافيا بلغت ميزانيتها فى السنة المالية ٥٩/١٩٦٠ — ٣٧٠ر٠٠٠ جنيه قد وضعت الوزارة سياستها المستقبلة على أساس انشاء مركزين ثقافيين فى كل عام ٠

المؤتمرات : ـ

ـ كما قفز عدد المؤتمرات التى اشتركت فيها الوزارة والجامعات من ١٤ مؤتمرا سنة ١٩٥٣ الى ٥٩ مؤتمرا فى عام ١٩٥٩ ٠

المعارض :

ـ ثم نظمت الوزارة الكثير من المعارض الثقافية خارج البلاد وعززتها بكل المطبوعات والكتب والافلام والمواد الثقافية ولم تشترك البلاد قبل الثورة الا فى معرضين اثنين ثم ارتفع هذا العدد الى ٧ معارض قبل الوحدة والى ١٢ معرضا عام ١٩٥٨ ٠

الاعارات : ـ

ـ ولان الجمهورية العربية المتحدة تؤمن ايمانا عميقا بما يجبعليها لنشر ثقافتها الخالدة وبخاصة بين الشعوب الاسلامية والآسيوية والافريقية أوفدت اليها الكثيرين من المعلمين والمعلمات ، وان جهد الوزارة فى هذا الخط العريض يتبين من أنه لم يوفد فى العام الذى

سبق قيام ثورتنا سوى ٢٨٠ معلما ومعلمة ثم بلغ هذا العدد في عام ١٩٥٨/٥٧ ـ ٢٤٧٥ معلما ومعلمة ثم قفز بعد الوحدة الى ٣٤٠٠ معلما ومعلمة بخلاف العقود الشخصية التى بلغت ١٧٠٠ ٠

المنح الدراسية : ـ

ـ لم يكن نظام المنح موجودا قبل الثورة ونتيجة لسياستنا فى توطيد العلاقات الثقافية مع كثير من الدول قدم للاقليم الجنوبى عام ١٩٥٤ منحتان ثم ارتفع هذا العدد الى ١٢٩ منحة عام ١٩٥٧ ، ثم بلغت هذه المنح بعد الوحدة ٦٢٠ منحة وقد منحت الجمهورية بعض الدول في الشرق والغرب هذا العام ٢٢٥٩ منحة بلغت ميزانيتها ١٩٧ر٢٦٥ ج وستصل ان شاء الله عام ١٩٦٥/٦٤ الى ٩٧٥ر٣٣٩ ج

عاشرا : الرعاية العلمية والادبية والشباب : ـ

المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية : ـ

ـ لقد شجع المجلس الاعلى حركة التأليف والترجمة والنشر فنشر دواوين بعض الشعراء الاقدمين والمحدثين ثم قام بترجمة نماذج من أدبنا الى اللغات المختلفة وأشرف على الجانب الثقافى من مشروع الالف كتاب ، كما عمل على جمع التراث الادبى وفهرسته والمحافظة عليه وكذلك الكشف عن المواهب الفنية وتعهدها بالرعاية وتنفيذا لهذا عقدت المسابقات ومنحت الجوائز وكرم العلماء واحتفل بذكرى الفنانين والمفكرين احياء لامجادنا القومية والبطولات العربية ٠

المجلس الاعلى للعلوم : ـ

ـ لقد وجه هذا المجلس نشاطه الى وضع خطة علمية تشمل أوجه النشاط العلمى ثم الربط بين هذا النشاط واحتياجات التطور الاقتصادى فى ميادين الصناعة والزراعة والخدمات والتقدم العلمى وقد اشترك فى وضع هذه الخطة أكثر من ثلاثة آلاف خبير عربى. كما ألفت بالمجلس لجنة توجيهية لتعمير شبه جزيرة سينا ثم قام باصدار دليل الافراد العلميين ، وقد بدأ فى انشاء متحف للعلوم ٠

المركز القومي للبحوث : ـ

ـ لقد وجهت اليه الثورة كل عنايتها اذ لم يكن عدد الموظفين به قبل الثورة يزيد عن ١٠٨ موظفا وفي هـذا العام بلغوا نيفا وألف موظف من بينهم ٤٧٢ من الفنيين والباحثين كما رؤى أن يشمل نشاطه البحوث الاساسية والتطبيقية والمجالات الكيميائية والفيزيائية الهندسية وقد أسهم المجلس في حل كثير من المشاكل الفنية ومنها احلال الخامات المحلية محل الخامات في كثير من الصناعات بأقليمي الجمهورية نذكر منها صناعة الزجاج والحراريات والخزف والجلود والورق والعقاقير والاغذية ٠

الطاقة الذرية : ـ

ـ لقد امتد نشاط هذه المؤسسة الى الاقليم السوري وبذلك توحدت جهود الفنيين والعلماء في ارساء قواعد النهضة الذرية في بلادنا وقد تم في انشاص الآن اعداد معمل الطبيعة النووية ويجرى الآن العمل في انشاء الفرن الذرى وقد تم انشاء مركز النظائر المشعة ومعمل الكترونى يقوم بصناعة الاجهزة النووية كالعدادات ومعدات الكشف الاشعاعى والادوات الميكانيكية وصناعة الاجهزة العلمية ، ولقد اهتمت المؤسسة بأعمال التنقيب والكشف عن الخامات الذرية وفعلا وفقت الى اكتشاف بعضها ٠

المجلس الاعلى لرعاية الشباب : ـ

ـ لقد وجهت الدولة عنايتها للشباب اذ هم أملها المرتقب فامتد نشاط هذا المجلس بعد الوحدة الى الاقليم الشمالى فأنشئت له هيئتان فرعيتان بالاقليمين للمعاونة في التخطيط والتنفيذ ، وان أهداف هذا المجلس تقوم على تربية الشباب وتوجيههم في كافة مراحل النمو وفي جميع النطاقات ولذا فقد أنشأ المسابح والساحات وشجع المتفوقين رياضيا واجتماعيا كما نظم اشتراك الشباب في كثير من المؤتمرات كمؤتمر الشباب الافريقي والآسيوى ومشروع المجتمع

المدرسي واتحاد طلاب المدارس والمعاهد والاتحاد العام ثم وضع خطة شاملة لتعميم المعسكرات حتى أصبح عددها ٢٣ معسكرا دائما في الجمهورية ٠

المجمع اللغـــوى : ـ

ـ في طليعة ماوجه اليه المجلس عنايته دراسة مصطلحات العلوم والفنون حتى أصبحت اللغة العربية صالحة لان تدرس بهـــا علوم الكيمياء والميكانيكا والرياضة والطب وغيرها ثم عمل على تشـــجيع الانتاج الادبي كما أعان على تحقيق المخطوطـــات ونشرها وقد أفرد المجمع جانبا من جهوده لتأليف المعجمـــات اللغوية وبين يديه الآن ثلاثة منها هي المعجم في ألفاظ القرآن الكريم والمعجمـــان الكبير والوسيط وقد صدر أخيرا قرار جمهوري بانشاء مجمع اللغةالعربية بالجمهورية العربية المتحدة ويضم فرعين أحدهما في القاهرةوالثاني في دمشق ٠

العلاقات الداخلية : ـ

ـ لقد قامت بتنقية الكتب المدرسية من كل شائبة تؤثر فيعقائد التلاميذ أو سلوكهم وكذلك بمساعدة كل طالب يحتاج لمساعدة أو رعاية ثم منحت الجوائز لاعداد كثيرة من أوائل الطلبة في فرقالنقل والشهادات ولكل مبرز ومجتهد من المعلمـــين والموظفين في أقليمي الجمهورية وقد بلغت قيمة هذه الجوائز هذا العام ٣٦٫٠٠٠ جنيه، ثم قررت الوزارة في العام الماضي منح رواتب شهرية للمتفوقين من الطلاب بشرط أن يحافظ الطالب على سلوكه وتفوقه ٠

عيـــد العـــلم : ـ

ـ لقد فكرت الوزارة لاول مرة في تاريخ العلم في بلادنا في أن تجعل للعلم عيدا تحتفل به في كل عام وفيه يكرم الممتازون من أبناء الامة سواء أكانوا طلابا أم رجالا مبرزين في ميادين العلم والبحث

والفن وقد نفذت هذه الفكرة فى مجال محـــدود فى عام ١٩٥٥ ثم أخذت تنمو وتتطور حتى ارتفعت قيمة الجـــوائز من ثلاثة آلاف جنيه الى ٢٤ ألف جنيه .

الثقافة :

وفى مجال الثقافة انشئت وزارة الثقافة والارشاد القومى بالاقليم الشمالى فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ مستهدفة تعميم المعرفة والثقافة بين الجماهير .

وقد تقرر انشاء دار كتب بدمشق يتكلف بناؤها حوالى اربعـــة ملايين ليرة سورية ونشطت حركة احياء التراث القديم ، والتاليف والترجمة والنشر وعقد المحاضرات والندوات والمؤتمرات ، ومكافحة الامية واقامة المراكز الثقافية فافتتحت معاهد للثقافة الشعبية فى دمشق وحلب وفى محافظات الاقليم الشمالى زادت مراكز الثقافة من ٥ مراكز الى عشرين مركزا مزودة بأجهزة السينـــما والـراديو والتسجيل .

وقد انشئت ٥٥ شعبة لمكافحة الامية فى جميع محافظات الاقليـم اشتريت سيارتان جهزتا بأجهزة وآلة عرض سينمائى لتجوبا القرى اطلق عليها اسم الوحدة الثقافية المتنقلة .

وتعتزم وزارة الثقافة بناء مقر للمركز الثقافى بدمشق تقـــدر تكاليفه بحوالى ٢٠٠ر٠٠٠ ليرة سورية بالاضافة الى بناء عشرةمراكز صغيرة فى مدن دمشق تقدر تكاليفها بحوالى مليون ليرة سورية .

كما تعمل على انشاء خمسة وثلاثين مركزا خلال السنوات الخمس المقبلة تقدر تكاليفها بحوالى ٦٠٠ر٠٠٠ ليرة سورية .

• الفنون التشكيلية والتطبيقية :

• انشئت مراكز للفنون التشكيلية فى دمشق وحلب وحمـاه ،

كما أنشىء متحف للفنان توفيق طارق بدمشق ومتحف للفنان المرحوم فتحى محمد بحلب •

• هذا ويجرى العمل لانشاء نصب تذكارى فى مدينة السويداء تخليدا لشهداء الثورة السورية الكبرى ، وانشاء نصب تذكارى يرمز الى بطولة مجاهدة مدينة حماه ولسكب تمثال نصفى من البرونز للشاعر العربى أبى العلاء المعرى •

• اقامة نصب تذكارى لاول حروف أبجدية عرفتها البشرية وهى الابجدية السورية التى اكتشفت فى أوغاريت •

• الموسيقى والغناء :

• أعد نظام لتأليف فرقة موسيقية وجوقة غنائية (كورال) وفرقتين للرقص الشعبى • هذا وتضم الفرقة الموسيقية (أوركسترا سيمفونية) حوالى ٥٢ عازفا •

• العمل على انشاء دار للاوبرا فى دمشق تقدر تكاليفها بحوالى مليونين ونصف مليون ليرة سورية •

• الفنون الشعبية :

• يجرى العمل لتسجيل التراث الشعبى وجمعه •

• انشاء فرقة للرقص الشعبى •

• انشاء مسرح للعرائس — وقد شرع فى بناء مسرح للعرائس فى دمشق •

• التصوير السينمائى :

• لم تكن فى الاقليم السورى قبل قيام الوحدة أية مؤسسة أو ادارة حكومة تهتم بتنظيم العمل السينمائى

- تم وضع برنامج لانتاج الافلام القصيرة وشراء الاجهزة التصويرية اللازمة ٠
- وضع مخطط لتأسيس مكتبة سينمائية ٠
- انشاء وتجهيز استديو كامل لشئون السينما ٠

المتاحف والآثار :

- ضمت المديرية العامة للآثار والمتاحف الى وزارة الثقافة والارشاد بعد ان كانت تابعة لوزارة التربية والتعليم ٠
- اجريت توسيعات وتحسينات هامة على المتحف الوطنى بدمشق :
- تحويل قصر العظم الاثرى فى حماه الى متحف خاص بمحافظة حماه ٠
- أنجزت ترميمات معبد طرطوس الاثرى
- العمل على انشاء متحف دمشق الحربى ٠
- اتمام ترميم الابنية الاثرية فى يعرى وتدمر وقلعتى دمشق وحلب وسمعان ٠
- انجز القسم الاكبر من بناء متجف تدمر ٠

وقد اتخذت خطوات ايجابية لانشاء متحف حلب الجديد وتجهيز المعامل فى المتحف الوطنى بالاجهزة الحديثة الخاصة للتصويروالمخبر الكيماوى والتحليل ٠

وفى الاقليم الجنوبى :

. وضعت الخطط التى تهدف الى ما يلى :

أولا : المحافظة على التراث الثقافي والحضاري •• وقد تضمنت خطة التنمية في هذا السبيل العمل على انشاء المتاحف الآتية المتحف المصرى ــ متحف الاسكندرية ــ متحف بور سعيد متحف النيل ــ متحف مركب الشمس ــ متحف سقارة ــ متحف الاقصر ــ متحف المثال مختار •

وكذلك العمل على انقاذ آثار النوبة ، وتحسين واضاءة المراكز الاثرية ، وعرض الاثار الكبرى بمؤثرات الصوت والضوء ، وانشاء مدينة الفسطاط السياحية •

وقد بلغت جملة الاستثمار في السنوات الخمس ٤٫١١٠٫٠٠٠ جنيه وجملة المطلوب صرفه عام ١٩٦١/٦٠ ٥٤٠٫٠٠٠ جنيها

ثانيا : العمل على النهوض بالاجهزة الثقافية والفنية لتحقيق اشتراكية الثقافة • فتقرر انشاء دار جديدة للاوبرا • دار جديدة للكتب ــ انشاء مطبعة ودار للنشر ــ اعداد واستكمال المسارح ــ انشاء مراكز جديدة للثقافة الحرة ــ تكوين وحدات ثقافية متنقلة ــ انشاء مراكز للحرف الفنية بالريف ــ انشاء دار لعرض وبيع انتاج الفنانين ــ انشاء مدينة الملاهي ــ انشاء سيرك المسرح العائم ــ قومى ــ شراء ما يلزم المسرح من ديكورات وخلافه ــ استكمال المتاحف الاقليمية •

بلغت جملة الاستثمار في السنوات الخمس ٣٫٤٦٥٫٠٠٠ جنيها ــ وجملة المطلوب صرفه عام ١٩٦١/٦٠ ١٥٠٫٠٠٠ جنيها •

ثالثا : العمل على وضع نهضتنا الفنية والثقافية على أسس علمية ومن أجل تحقيق هذا الغرض قررت الوزارة انشاء مدينة

الثقافة والفنون متضمنة ــ المعهد العالى للسينما واستديوهاته ــ المعهد العالىللفنون المسرحية ــ المعهد القومىالعالى للموسيقى مدرسة الباليه ــ معهد الفنون الشعبية ــ معهد صيانة وترميم الآثار ــ مصنع الاسطوانات الموسيقية واشرطة التسجيل ــ المطبعة الموسيقية ــ المطبعة البيروغريفية ٠

هذا وتبلغ تكاليف هذه المنشآت ٨٥٠٫٠٠٠ جنيها

وجريا وراء تعميم الخدمات الثقافية على أوسع نطاق ، فقد وزعت على جميع محافظات الاقليم الجنوبى وكذلك الواحات والصحراء الشرقية والغربية ٠

التوجيه القومى

لما كان بناء الفرد هو الاساس الاول لرقى الجماعة ، والمعالم البارزة فى المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى ــ فقد كان لزاما على الدولة ان تهتم بجميع الوسائل التى تنهض بالتوجيه القومى ٠

الصحافة ــ صدر قرار رئيس الاتحاد القومى بأن تكون الصحافة ملكا للاتحاد القومى هو مالكها وموجهها ــ لا سلطان لاحد عليها الا الشعب ٠

الاذاعة ــ زاد عدد محطات الاذاعة بجميع اللغات الاجنبية الى انحاء العالم فزادت هذه القوة اكثر من ضعفى ما كانت عليه قوة منذ انشائها أى منذ ٢٥ عاما ٠

- تقدم الجمهورية العربية المتحدة ثمانية اذاعات باللغة العربية وحدها هى اذاعة القاهرة ودمشق وصوت العرب ومع الشعب ومع الجمهور والبرنامج الثانى واذاعتا اسكندرية وحلب ٠
- تقوية المحطات الناطقة باللغة العربية بحيث تسمع محطة

الاسكندرية في القامشلي كما تسمع محطة حلب في منطقة السد العالي ٠

- تعمل اذاعة القاهرة على اذاعة برنامج موجه الى القارة الافريقية بلغتها ولهجاتها المحلية المختلفة ٠
- تبلغ عدد اللغات التى تذيع بها اذاعة الجمهورية العربية المتحدة ٢١ لغة ٠
- بلغت ساعات ارسال اذاعة القاهرة ودمشق وحدها فى اليوم الواحد أكثر من مائة ساعة ٠
- تعد اذاعة الجمهورية العربية المتحدة ثانى اذاعة فى العالم وأول اذاعة فى الشرق الاوسط وهكذا أشار مؤتمر اذاعات افريقيا ٠
- تم تنسيق البرامج بين اذاعتى الجمهورية العربية المتحدة فى الاقليمين ٠
- تقرر تطعيم لجان الاذاعة فى الاقليم السورى بأعضاء من الاتحاد القومى

التليفزيون :

- تفتتح محطتنا التليفزيون فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٦٠
- تغطى شبكة التليفزيون جميع أنحاء الجمهورية المتحدة باقليميها ٠
- العمل على توفير اجهزة التليفزيون لجميع المواطنين ٠
- اتخذت جميع الاجراءات مع المختصين فى وزارة الصناعة على ان يكون سعر جهاز التليفزيون ارخص جهاز فى العالم ــ كما وضعت سياسة لتصديره ٠

- تجـــرى دراسات تمهيـــدية لمشروع محو الامية عن طريـق التليفزيون .

الاستعلامات :

- تعمل مصلحة الاستعلامات على دعوة الصحفيين الاجانب ليروا معالم نهضتنا ومسايرة المشروعات الكبرى
- انشات مصلحة الاستعلامات عددا كبيرا من المكاتب الصحفية فى جميع انحاء العالم لعرض حقائقنا على مختلف الشعوب .
- تقوم المصلحة بطبع النشرات والكتيبات واعداد الافلام عن مختلف مشروعات البلاد ، كما توزع الكتيبات والنشرات التى تشرح وجهتنا .

بناء المجتمع الجديد

من أهم الاهداف التى حققتها الثورة فى مجال بناء المجتمع الجديد مبادىء الاشتراكية التى تهدف الى رفع المستوى المادى والمعنـــوى للمواطن ، وتقضى على سيطرة فرد على فرد • فبذلت الجهود الموفقة لبناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى •

وكان من مظاهر ذلك العناية بالعمل والعمال ، وتشجيع الحركة التعاونية ورعاية المصنع والحقل داخل اطار التعاون الاشتراكى •

العمل

ففى ميدان العمل :

فى ديسمبر عام ١٩٥٧ بدىء فى تعديل قوانين العمل فصـــدر قانون عقد العمل الفردى وقانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل وقانون النقابات ، تحقيقا للعدالة الاجتماعية واستقرار دعائم التقدم الاقتصادى وارسائها على اسس ثابتة مؤداها تساند عنصرى الانتاج وهما العمل ورأس المال •

وقد عدلت هذه القوانين بما يتمشى مع التطورات الاقتصـــادية والاجتماعية وبما يساهم فى تحقيق أرقى مستويات العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة • •

وفى عام ١٩٥٣ اضيف الى قانون عقد العمل الفردى مبدأ جديدا لحماية العامل الذى يفصل بلا مبرر •

وبمقتضى هذه التشريعات امتد نطاق التشريع ليشمل لأول مرة فى تاريخ البلاد عمال الزراعة فأصبح من حقهم عرض شكاواهم على مكتب العمل •

كما نظمت اجراءات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل بما يكفل تبسيط الاجراءات وتشكيل لجان دائمة للتحكيم بما يفكل سرعة فض هذه المنازعات ٠

كذلك أصبح من حق عمال الزراعة بموجب هذه التشريعات تكوين النقابات والاتحادات كما كلفت بموجبها الحرية النقابية بالغاء التسجيل الادارى للنقابات ٠

واتجهت الثورة الى تنظيم القوى العاملة فأصدرت القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٣ تيسيرا لمبدأ تكافؤ الفرص أمام المتعطلين ولجمع المعلومات والاحصاءات عن الوظائف الخالية لدراستها فى ضوء السياسة العامة للدولة واحتياجات الانتاج ٠

ولما كانت دراسة حالات العمال والبطالة من الاهمية بمكان ، اذ يمكن عن طريقها استغلال القوى العاملة الاستغلال الامثل ٠ فقد اجرى حصر للقوى العاملة موزعا على المهن وابواب النشاط الاقتصادى المختلفة ، وذلك على دورات منتظمة بدأت منذ عام ١٩٥٦

واهتمت الثورة بتدريب العمال مهنيا ورفع مستوى كفايتهم فانشىء فى عام ١٩٥٥ ــ بالاتفاق مع مكتب العمل الدولى ــ مركز للتدريب المهنى والكفاية الانتاجية أخذ ينمو ويتسع وتفرغت عنه مراكز منتشرة فى سائر أنحاء الجمهورية ٠

ونظرا لأهمية الثقافة العمالية ، وخاصة عقب انتعاش الحركة النقابية بعد قيام الثورة واتساع نطاق التصنيع فقد انشىء فى أواخر سنة ١٩٥٣ مركز للتدريب النقابى بالقاهرة ، وتلته فى الاعوام التالية مراكز مماثلة فى كل من القاهرة والاسكندرية ، والسويس وشجعت عقد الحلقات الدراسية العمالية ، وتبادل الزيارات والخبرات مع المنظمات العمالية فى الخارج ٠

وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٤٦ بتنظيم تشغيل العمال

فى المناجم والمحاجر عندما رؤى ان احكام قوانين العمل المشار اليها لاتحقق العدالة بالنسبة الى العمال الذين يشتغلون فى هذه الصناعة واذا كان هذا القانون قد اختص عمال المناجم والمحاجر ببعض الاحكام فهى جعلتها محصورة فى ناحية انسانية خالصة القصد منها المحافظة على صحة العمال وسلامتهم وخاصة فى صناعة تعتبر من الدعامات الاساسية للاقتصاد القومى .

وعلى أثر اعلان الوحدة بين سورية ومصر فى فبراير ١٩٥٨ كان من الطبيعى أن يتم توحيد التشريعات فى الاقليمين ، وفعلا صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . وكان من المبادىء الاساسية فى اعداد التشريعات الموحدة تحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد ، فسوى قانون العمل بين عمال الاقليمين فى الحقوق والمزايا مع المحافظة على الحقوق المكتسبة التى كفلتها تشريعات العمل السابقة لعمال كل من الاقليمين ، كما سوى بين التزامات أصحاب الاعمال فى الاقليمين حتى لا يتحمل صاحب عمل فى أحد الاقليمين بالتزامات تزيد على ما يتحمله فى الاقليم الآخر والا أحدث هذا أثرا فى الاستثمار وحركة رؤوس الاموال .

وعملا بالمبادىء الديمقراطية السليمة حرصت الثورة على أن تسوى فى المعاملة بين مختلف فئات العمال دون تفرقة بين عمال الشهرية وغيرهم من العمال الآخرين .

كما أخذت الدولة تحقيقا لمبادىء الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى يقوم عليها مجتمعنا الثورى ، بانشاء أجهزة تقوم على أسس ديمقراطية سليمة ، وبهذا هيأت هذه الاجهزة فرص المشاركة والتعاون بين أصحاب الاعمال والعمال فى المسئوليات والتبعات . وهذه الاجهزة هى : المجالس المشتركة فى مستوى الصناعة واللجان المشتركة فى مستوى المؤسسة . وهذه المجالس واللجان المشتركة

تساعد وتعمل على استقرار العلاقات الصناعية وتقيمها علــى قواعد ثابتة من الديمقراطية السليمة والصالح العام ٠

هذا بجانب اللجان الاستشارية التى أجاز القانون الموحد لوزير الشئون الاجتماعية والعمل تشـــكيلها لمعـــاونة مكاتب التوظيف والتخديم فى أداء رسالتها ، وكذلك اللجان الثلاثية لتحديد الاجور ولاعداد برامج التدريب المهنى والرعاية الاجتماعية ٠

ولا يفوتنا أن نذكر أنه بجانب هذه الاجهزة الديمقراطية التى تعمل على استقرار العلاقات الصناعية بين طرفى الانتاج ـ أصحاب الاعمال والعمال ـ فقد أبقى القانون الموحد على مبدأ حماية العامل من الفصل التعسفى وجعل سريانه يمتــد من الاقليم الشـــمالى ، فبهذا اطمأنت القوة العاملة على مستقبلها ، كما احتفظ القـــانون الموحد بمبدأ التحكيم الالزامى فى منازعات العمـــل مع تبســـيط الاجراءآت ٠

كما توسع قانون العمل الموحد فى الامتيازات والخدمات للعمال فزيدت مدة الاجازة المرضية للعمال المرضى ورفع نسبة الاجر الذى يتقاضاه العمال أثناء المرض ٠

كما حمى القانون الموحد الامومة فى شخص المرأة العاملة أثناء الوضع وبعد الوضع وحمى أيضا الطفـولة باعتبارها مدخر الدولة من القوى العاملة فرفع سن التشغيل للاحداث وحدد ساعات عملهم بست ساعات يوميا مع منع تشغيلهم ليلا ٠

وقد أخذ القانون الموحد بمبدأ تكافؤ الفرص بين العمال المتعطلين بما نص عليه من وجوب التعيين حسب أولوية القيد بمكاتب القوى العاملة ، وسوف تتحدد الاسبقية فى التوظيف والتخديم بين العمال الذين وصلوا الى درجة واحدة أو متكافئة من الكفاية ، ولسوف تعد المعايير اللازمة لهذا الغرض عن طريق تصنيف وتوصيف المهن ونظام اختيار العمال وتقدير درجة كفايتهم ٠

ولكى تتسع فرص العمل أمام العمال الذين يتزايد عددهم تباعا أخذت الدولة بمبدأ تحديد ساعات العمل والراحة الاسبوعية على أساس ٤٨ ساعة في الاسبوع ، وذلك تمشيا مع الهدف المتقدم من ناحية ، وحماية للعمال من اصابات العمل التى تحدث نتيجة اجهادهم بتشغيلهم ساعات طويلة من ناحية أخرى • وفى ذلك أيضا حماية للقوى العاملة وحافزا للعمال على اجادة عملهم ورفع مستوى انتاجهم كما ونوعا ، ورعاية لعائلاتهم مما يعود بالنفع المباشر على الانتاج •

وأخذت الدولة باحكام تنظيم عمل الاجانب المعمول به فى الاقليم الشمالى ، وبذلك لا يجوز للاجانب أن يزاولوا عملا الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل •

وقد كفل القانون الموحد الحرية النقابية وشجع على تكوين النقابات العامة للصناعة أو المهن على أساس مساهمتها فى مسئوليات التخطيط ورفع مستوى الانتاج ، فاستبعد نظام التسجيل الذى كان معمولا به فى الاقليم الشمالى وأخذ بنظام الايداع ، الذى يتمشى مع الحرية النقابية دون تمييز نوع معين من النقابات على الانواع الاخرى •

وحرصا من الدولة على أموال النقابات وضع القانون عقوبات على تبديد أو اختلاس أموالها بما يماثل العقوبات المقررة بالنسبة الى اختلاس الاموال العامة •

وأوضح القانون الاسس التنظيمية فى تشكيل النقابات العامة بما يؤدى الى تكوينها من القاعدة الى القمة •

وعلى هذا أصبح هيكل الحرية النقابية بالجمهورية مكونا على أساس لجان نقابية بالمصانع ترعى شئون العمال ، ثم نقابة فرعية على مستوى المحافظة تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية للعمال ، ثم النقابة العامة للصناعة أو المهنة الواحدة ،

فالاتحاد الاقليمى لكل من الاقليم السورى والاقليم المصرى ، وأخيرا الاتحاد العام للجمهورية ٠

كل هذه الاجهزة تعمل جادة على خدمة الحركة العمالية لرفع مستوى القوة العاملة بما تقدمه من خدمات مختلفة ٠

وتمشيا مع سياسة تدعيم الحركة النقابية وخلق القادة من بين العمال ليأخذوا دورهم فى بناء الوطن وتدعيم الانتاج أعيد النظر فى تنظيم البرامج الثقافية العمالية بما يتمشى مع هذه الاهداف ٠ والدولة فى سبيل انشاء مؤسسة الثقافة العمالية يتبعها مراكز الثقافة القائمة فعلا فى أهم المراكز الصناعية فى البلاد ٠

ولقد وسعت الدولة نشاطها فى ميادين العمل الدولية ، ولم يقتصر هذا النشاط على اتصالاتها بهيئة العمل الدولية وحضور مؤتمراته ولجانه المختلفة ، بل امتد أيضا الى مختلف الميادين الدولية الاخرى المتصلة بشئون العمل والعمال مثل المؤتمرات والدراسات الدولية الخاصة بالصحة المهنية واحصاءات العمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها من مختلف النواحى العمالية ٠ وقد صدقت الجمهورية العربية المتحدة حتى الآن على ٢١ اتفاقية دولية للعمل ، ومن بين هذه الاتفاقيات الهامة ما يتعلق منها بحقوق الانسان والحرية النقابية وتحريم السخرة ٠ ويعتبر تصديق الجمهورية على هذه الاتفاقيات الدولية ايمانا منها بحقوق الانسان وحريته واحتراما للمبادىء الدولية ودستور هيئة العمل الدولية ٠

وتمشيا مع سياسة الجمهورية العربية المتحدة القائمة على الحياد الايجابى والتعايش السلمى واحترام الحريات العامة ، تصدرت فى مؤتمر العمل الدولى الحملة ضد التفرقة العنصرية بصفة خاصة والاستعمار بصفة عامة ، واستطاع وفدها أن يثير قضية الحريات النقابية فى الجزائر ويكسب عطف الرأى العام العالمى على الشعب الجزائرى المناضل ٠

وأخذا بمبدأ تبادل الخبرات مع الدول الاخرى فى المسائل العمالية والاجتماعية عززت الوزارة جهاز المستشارين والملحقين العماليين بحيث يحقق تمثيل الجمهورية على نطاق أوسع فى أنحاء العالم الخارجى .

كما أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الاعلى للعمل على مستوى الجمهورية .

هذه هى الخطوط الرئيسية لما تم فى ميدان العمل والعمال .

أما عن مشروعات السنوات الخمس القادمة بمشيئة الله ، فقد وجهت الدولة اهتماما خاصا الى تنظيم القوى العاملة مستهدفة بهذا التنظيم تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وضمان حق العمل المستقر المجزى لكل مواطن عن طريق سياسة الاستخدام الكامل . كما عملت الدولة على رسم هذه السياسات وتطبيقها بنجاح لاستكمال شبكة مكاتب التخديم ورفع مستوى حصر القوى العاملة والاهتمام بتصنيف المهن وتوصيفها . كما عملت على توافر التنسيق الواجب بين سياسة الاستخدام وبين سياسات التعليم والتدريب عن طريق انشاء مجلس قومى للتدريب المهنى والكفاية الانتاجية .

التامينات الاجتماعية

كانت التأمينات الاجتماعية هى الميدان الجديد الذى حرصت الثورة منذ قيامها على العمل فيه تحقيقا لمبدأ اقامة العدالة الاجتماعية وما تضمنه الدستور من مبادىء فى هذا الشأن وذلك على أساس من التعميم والالزام بحيث تشمل التأمينات الاجتماعية جميع المواطنين فى القطاعين العام والخاص .

ففى القطاع العام بدىء بانشاء صناديق للتأمين والادخار لموظفى وعمال الحكومة والمؤسسات العامة تحولت الى نظام التأمين

والمعاشات وذلك بمقتضى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة للموظفين والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة للمستخدمين والعمال الدائمين .

ويبلغ عدد الموظفين الذين يستفيدون من أحكام القانون ٢٤٠٠٠٠ موظف يعولون فى المتوسط ١ر٢٠٠ر٠٠٠ فردا وعدد من يستفيدون من أحكام القانون الثانى ٣٨٠ر٠٠٠ عامل ومستخدم يعولون فى المتوسط ١ر٩٠٠ر٠٠٠ فردا .

اى أن مجموع من تم تأمينهم على حياتهم من أفراد عائلات موظفى ومستخدمى وعمال الدولة يبلغ ٣ر١٠٠ر٠٠٠ فردا .

وفى نفس الاتجاه سارت نظم التأمين الاجتماعى فى القطاع الخاص اذ صدر سنة ١٩٥٥ القانون رقم ٤١٩ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لأحكام قانون عقد العمل الفردى وبموجبه انشئت مؤسسة التأمين والادخار للعمال .

ثم تتابعت مراحل خطة التأمين الاجتماعى بعد ذلك . ففى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢٠٢ فى شأن التعويض والتأمين عن اصابات العمل . وقد بنى على مبدأ تحقيق العدالة والمساواة والتوسع فى مجال التطبيق بحيث يشمل كل من يشتغل لدى الغير ، بعد أن كان ذلك قاصرا على عمال الصناعة والتجارة . كما أخذ بمبدأ تحويل نظام التعويض النقدى الى نظام المعاش فى حالة الوفاة أو العجز المستديم .

وفى أوائل سنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ١٤ فى شأن التأهيل المهنى للعاجزين عن العمل بما يوفر انشاء وتنظيم الهيئات والمعاهد اللازمة لذلك ، وبما يمكن العاجز من استعادة قدرته على العمل وفتح مجال العمل أمامه .

وعلى اثر قيام الجمهورية العربية المتحدة وضرورة توحيد القوانين المعمول بها فى الاقليمين المصرى والسورى صدر فى ابريل سنة ١٩٥٩ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات

الاجتماعية ، ليغطى تأمين اصابات العمل والشيخوخة والعجز والوفاة وفى هذا القانون ارتبطت الدولة بتنفيذ مرحلتين رئيسيتين من مراحل خطة التأمينات ، اذ نص على تنفيذ مشروع التأمين الصحى اعتبارا من شهر أغسطس القادم ، وتنفيذ مشروع التأمين ضد البطالة اعتبارا من أغسطس سنة ١٩٦٢ ٠

وقد روعى فى هـذا القانون أن ينسق الاحكام الواردة فى قوانين العمل والتأمينات فى اقليمى الجمهورية وينظمها ، على أساس اجتماعى صرف يعود به ربح استثمار أموال التأمين الى العمال أنفسهم وهـو ما يميز التأمينات الاجتماعية عن التأمينات التجـارية ٠ ولذلك ألقى القانون مسئولية توفير المزايا للمستفيدين به عـلى عاتق مؤسسـة التأمينات الاجتماعية التى أنشئت بموجب القـانون وحلت محـل مؤسسة التأمين والادخار ٠ ورفع هـذا العبء عن كاهل أصحـاب الاعمال نظير اشتراكات زهيدة ٠ كما أخذ القانون بنظام المعاشـات فى تأمينات اصابات العمل والعجز والوفاة ٠ وأدخل مبدأ الدفـع الشهرية فى نظام تأمين الشيخوخة تمهيدا لوضع نظام لمعاشات التقاعد لعمال القطاع الاهلى ٠

وحرص القانون على مصالح أصحاب الاعمال وذلك بعدم فرض أعباء جديدة عليهم ، بل لقد خفف عنهم فيما يختص بتأمين اصابات العمل اذ كانت الاشتراكات الخاصة بهذا التأمين تصل الى ١٥ ٪ من أجور العمال فى بعض الاحيان ، فلم تزد فى القـانون الجديد عن ٣ ٪ من هذه الأجور ٠

وبموجب القانون التزمت مؤسسة التأمينات الاجتماعية تأدية المزايا المقررة فيه قبل العمال الذين لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى التأمين وذلك على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل حقه كاملا على أساس الأجر الفعلى عند ما تستوفى المؤسسة حقها من صاحب العمل ٠

وبذلك يشارك نظام التأمينات الاجتماعية في تيسير حصول الناس على حقوقهم ، بغير اللجوء الى المنازعات والقضايا التي تستغرق وقتا طويلا وتستنفد جهدا أولى أن يصرف في غير وجوه النزاع ·

وقد بدأ في تنفيذ القانون من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ وجعل تطبيقه تدريجيا وترك المجال مفتوحا لمد سريان أحكامه مستقبلا على فئات أخرى غير التي نص عليها ، بحيث يشتمل في النهاية جميع العمال في مختلف القطاعات ·

وبلغ عدد العمال الذين يغطيهم القانون في اقليمي الجمهورية ١١٥ر٣١٨ عاملا منهم ١٠٢ر٤٩ عاملا في الاقليم السوري ، وذلك حتى آخر ديسمبر ١٩٥٩ ·

وبلغت جملة اشتراكات التأمين في عام ١٩٥٩ منذ بدء تطبيق القانون في أغسطس حتى آخر ديسمبر ٤٨٤ر٨٦٨ر٣ جنيه في الاقليم المصري و ٩٥٩ر١٤٩ر٤ ليرة في الاقليم السوري ·

كما بلغت جملة التعويضات والمعاشات التي دفعت للعمال أو المستخدمين عنهم خلال تلك السنة ٠٠٠ر٩٩٥ جنيه في الاقليمين شملت ٢٢١٣٣ عاملا في الاقليم المصري ، ١٣٢٩ عاملا في الاقليم السوري ·

وبلغت قيمة موجودات المؤسسة في الاقليم المصري حتى آخر ديسمبر نحو ٣٤٦ر٣١١ر٨ جنيها موزعة على النحو التالي :

٨٢٧ر٤٣٥ر٦ الاستثمارات ·

٠١٢ر٦٨٥ر١ المبالغ المتداولة ·

٥٠٧ر١٩٠ الأصول الثابتة ·

ومما يجدر بالذكر أن المصاريف الادارية للمؤسسة بلغت نسبتها ٢٤ر١ ٪ من مجموع المبالغ المستحقة للمؤسسة و ٧٣ر١ ٪ من الاشتراكات المحصلة ومن هذا يتضح أن المصاريف الادارية للمؤسسة

لم تبلغ النسبة المقـــررة فى القانون وهى ٥ ٪ ، مما يؤكد نجاح المؤسسة من الناحية الادارية ٠

التامين الصـحى :

وضع قانون العمل بعض الالتزامات ، فيما يتعلق بالرعاية الطبية للعمال على أصحاب الاعمال،على أساس الزامهم متى كانوا يستخدمون مائة عامل فأكثر بتوفير الرعاية الطبية العـامة لعمالهم أما اذا كانوا يستخدمون خمسمائة عامل فأكثر ، فقد ألزمهم القانون بتوفير الرعاية الطبية الشاملة ، بما فى ذلك خدمات الاطبـــاء الاخصائيين وتوفير العلاج بالمستشفيات ٠

ومؤدى هذا ان نحوا من ٩٣٥ر٠٠٠ عامل وهم الذين يشتغلون فى مؤسسات تستخدم أقل من مائة عامل ، قد حرموا من التزام أصحاب الاعمال بالرعاية الطبية ، وليس أمامهم الا رعاية الدولة الطبية التى توفرها فى مستشفياتها بالمجان ، تلك الرعاية التى تتحمل أعباءهـا الميزانية العامة وهى تحتاج الى مزيد من الرعاية والدعم ليمكنهـــا الوفاء بهذا الالتزام فضلا عن عدم توافرها فى معظم الاحوال فى مناطق تجمعات العمال ٠

وهذا هو ما يغطيه مشروع التأمين الصحى ، الذى يدخـــل دور التنفيذ الفعلى اعتبارا من أول أغسطس القادم ، ويوفر الرعاية الطبية للعمال المؤمن عليهم ، ويدخـــل فى هذه الرعاية خدمات الأطبـــاء والاخصائيين والزيارات الطبية المنزلية عند الاقتضـــاء ، والعلاج والاقامة بالمستشفى والعمليات الجراحية وأنواع العـــلاج الاخرى ، وصور الاشعة والبحوث الطبية المعمليـــة وصرف الادوية اللازمة فى جميع ما تقدم ٠

وسوف تقدم هذه الرعاية عن طريق العيادات والمستشفيات الخاصة أو العامة بالتعاقد معها ، كذلك بانشاء مستشفيات خاصة ، لعـلاج العمال ويبلغ عدد الاسرة اللازمة لتنفيـــذ المشروع ٤٦٨٠ سريرا ،

يوجد منها ٦٥٠ سريرا بالمستشفيات العمالية القائمة و٢٠٣٠ سريرا يمكن استئجارها وانشاء العدد الباقى منها فى أماكن تجمعات العمال. وتقدر تكاليفها بنحو ٢ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه ٠

ويقرر المشروع للعامل الذى يثبت مرضه الحق فى معونة تعادل ٧٠ ٪ من أجره عن التسعين يوما الأولى ، تزاد بعدها الى ٨٠ ٪ عن التسعين يوما التالية ، وذلك خلال سنة واحدة ٠

وستتولى مؤسسة التأمينات الاجتماعية تأدية هذه المزايا للعمال ، دون تمييز بين العمل فى مؤسسة والعمل فى مؤسسة أخرى ، وبذلك يتحقق جانب آخر من الاشتراكية التنعاونية فى مجال التأمينات ٠

وعلى الرغم من أن جميع الدول تفصل بين التأمين الصحى وتأمين اصابات العمل ، فان النظام الذى يطبق فى الجمهورية العربية المتحدة لا يفصل بينهما ، حيث ان الاصابات تعتبر مدخلا للتأمين الصحى ٠ ولذلك تقرر أن يكون التأمين الصحى وتأمين اصابات العمل وحدة واحدة من حيث الايرادات والمصروفات حتى يمكن اختصار النفقات الادارية بمنع التكرار والازدواج بما يمكن من تغطية تكاليف التأمين الصحى بأقل اشتراكات ممكنة مع مساهمة الدولة باعانة سنوية تحدد على أساس الفرق بين التكاليف الفعلية لهذا التأمين ٠ وحصيلة اشتراكات أصحاب الأعمال والعمال ٠

وكاجراء طبيعى روعى التدرج فى تنفيذه ، فكلما استكملت الاستعدادات فى منطقة من مناطق تجمعات العمل ، أدخل نظام التأمين الصحى فيها ، على أن تتم التغطية الشاملة للمشروع فى مدة أقصاها خمس سنوات ٠

ان نظم التأمينات الاجتماعية ، وهى عنصر أساسى من عناصر الرعايا الاجتماعية وعامل أساسى فى الوقاية الاجتماعية من حيث انها تعمل على مكافحة مشاكل البطالة والتسول والاجرام ، تعتبر كذلك عاملا فعالا فى التنمية الاقتصادية ومن أفضل الوسائل الى تكوين

المدخرات وزيادة الاستثمارات المتاحة التى تساهم فى الحياة الاقتصادية عن طريق مساهمة مؤسسة التأمينات فى الشركات العامة وفى حركة الانتاج والتصنيع • وينتظر أن تبلغ حصيلة اشتراكات التأمينات الاجتماعية فى القطاعين الاهلى والحكومى بما فى ذلك التأمين الصحى وباستثناء تأمين البطالة ١٩٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه سنويا .

وكما تساهم نظم التأمينات فى خطة التنمية الاقتصادية فانها تساهم كذلك فى اعادة توزيع الدخل القومى ، وذلك بتنظيم توزيع الدخل بين طوائف المؤمن عليهم ، حيث تكفل لهم موردا مناسبا يتيح لهم حياة حرة كريمة عند ما ينقطع عنهم دخلهم من العمل نتيجة لاحدى الطوارىء التى يغطيها التأمين مما يودى الى زيادة القوة الشرائية لدى أفراد الشعب ونشر حالة الرواج التى تعود بالنفع على أصحاب الاعمال والمواطنين ، كما انها الوسيلة الوحيدة لوقاية الفرد من شرور العوز والحاجة والمرض • وتعاون الدولة معاونة عملية فعالة فى مكافحة الآفات الاجتماعية التى يشكو منها المجتمع وفى رفع مستوى المعيشة للفرد حيث يصبح كل شخص مسئولا عن نفسه وعمن يعولهم من أفراد عائلته اعالة مباشرة وهم زوجته وأولاده ، ويمثل المصروف فى حالات الطوارىء المؤمن ضدها نسبا لا بأس بها من الدخل القومى وهى تعادل فى الوقت الحالى ٢ ٪ وسوف تتضاعف عند ما يتم استكمال حلقات التأمين الاجتماعى فى الجمهورية •

المساعدات العامة :

ولما كان هناك أفراد من المجتمع لا تسعفهم ظروفهم للاشتراك فى نظم التأمينات الاجتماعية لسبب أو لآخر خارج عن ارادتهم فان الدولة قد بادرت فشملتهم بنظم المساعدات الاجتماعية ، وسوف يتناقص عدد هؤلاء الافراد بمرور الزمن كلما زادت فرص العمل المنظم وكلما زادت قوة العمل التى تضيف حصيلة جديدة الى مدخرات التأمينات

الاجتماعية وهذه تساهم بدورها فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى تضيف فرصا جديدة للعمل وهكذا ٠

وبذلك ينتهى العمل بنظام المساعدات ويستبدل به نظم التأمينات ٠

التأهيل المهنى :

يعتبر التأهيل المهنى استطرادا واستكمالا لعمليات التأمينات الاجتماعية حتى يطمئن العامل فى حالة عجزه عن العمل الى استعادة لياقته للعمل من جديد ويكون عضوا عاملا نافعا فى المجتمع ٠

لذلك كان التأهيل من المسئوليات الرئيسية للتأمينات الاجتماعية فلم يقتصر تأمين العجز على صرف معاشات وتعويضات للمصابين ، وانما تعدى ذلك الى ضرورة تأهيل العاجزين مهنيا حتى يعيدهم الى العمل المنتج والحياة الايجابية الكريمة ٠ والتأهيل المهنى ليس مجرد التدريب وانما هو اعادة القدرة على العمل للعامل الذى فقد قدرته نتيجة اصابة أو عاهة عن طريق اجراء بحوث كاملة عنه من النواحى النفسية والاجتماعية والمهنية والبيئة واختيار المهنة الملائمة لقدراته ومواهبه ، والمناسبة لسوق العمل فى بيئته ثم تدريبه عليها ، وتزويده بالاطراف الصناعية أو الاجهزة التعويضية لعجزه اذا اقتضى الأمر ثم تخديمه فى العمل المناسب ٠

وبذلك تتضح أهمية توفير اجراءات وقاية العمال من أخطار العمل داخل المصانع ، على اعتبار ان اصابة العامل المدرب كما تؤثر على العامل نفسه تؤثر كذلك على القوى العاملة فى الدولة ، وعلى قدرة رب العمل على تعويض من يحل محل العامل المصاب ٠ ولذلك جعل القانون من مسئولية الدولة ومؤسسة التأمينات وأصحاب الاعمال توفير هذه الوسائل ٠

وقد توفرت مكاتب التأهيل المهنى والمعاهد الخاصة لهذا الغرض فى المناطق الصناعية الرئيسية وسوف يستكمل نشر هذه المكاتب

والمعاهد تدريجيا بحيث يتم تعميمها فى أنحـــاء الجمهورية خلال السنوات الثلاث القادمة وتقوم مكاتب التأهيل باستقبال المصابين وتوجيههم وتدريبهم فى سوق العمل وتخديمهم • أما مؤسسات التأهيل فتقوم الى جانب التأهيل المهنى بتوفير خدمات التأهيل الطبى الى تشمل العلاج الطبيعى وصرف الاطراف والاجهزة الصناعية وتدريب المصاب على استخدامها •

وعلاوة على ذلك أنشىء فى عام ١٩٥٣ مركز نموذجى لتأهيل المكفوفين يمتد نشاطه الى جميع الدول العربية ، وهو يعرض صورة نموذجية عملية لوسائل توجيه وتدريب المكفوفين ، ومن مهامه الاساسية اعداد وتدريب الفنيين المشتغلين فى ميدان رعاية المكفوفين من مبعوثى تلك الدول وكذلك طبع الكتب والمجلات بالطريقة الخاصة بالمكفوفين وتوزيعها على المعاهد والهيئات الافراد بالدول العربية •

كما أنشىء فى عام ١٩٥٦ بالاتفاق مع جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب مركز لتأهيل المحاربين القدماء طبيا ومهنيا ومصنع للاطراف الصناعية ويقوم كل من المركز والمصنع بخدمة المدنيين الى جانب مصابى الحرب ••

وفى عام ١٩٥٩ صدر قانون العمل متضمنا رعاية ذوى العاهات فى اقليمى الجمهورية فأعطاهم حق التأهيل المهنى فى المعاهد والمؤسسات التى أنشأتها الدولة لهذا الغرض وقضى باعطاء العاجز عند اتمام تأهيله شهادة من هذه المعاهد تدل على صلاحيته لاتقان الوظيفة أو المهنة التى تم تدريبه عليها • وبناء على هذه الشهادة يلحق بالعمل بمعرفة مكاتب التخديم والتوظيف التى تتبع الوزارة ، وذلك فى حدود ٢ ٪ من مجموع عدد العمال كما نص القانون على تعيين هؤلاء بالوظائف الحكومية التى يصلحون لها مع اعفائهم من اللياقة الطبية بالنسبة للعاهة التى لا تتعارض مع واجبات الوظيفة ، مع اعطائهم الاولوية فى هذا التعيين •

واهتمت الثورة بتأمين المواطنين فى حالات الكوارث والنكبات العامة فنظمت اعمال الاغاثة ووضعت اسس المساعدات والتعويضات عن الخسائر فى النفس والمال فى حالات الفيضان والسيول والحريق والحرب وغيرها بما يكفل سرعة علاج المصابين وايواء المشردين واغاثة المنكوبين حتى تستقر بهم الحياة من جديد ٠

وقد ساهمت الدولة مساهمة فعالة فى اغاثة منكوبى كوارث متعددة وامتدت رعايتها للمواطنين فى بعض الحالات نحو اعادة بناء مدنهم وقراهم التى اتت عليها السيول أو الحرائق وتقاضوا من الدولة التعويضات المناسبة ٠

وكان العدوان الثلاثى على بور سعيد تجربة كبيرة ومثالا على تضافر جهود أجهزة الدولة وهيئاتها ، حيث أمكن تنظيم الهجرة من منطقة القنال فتم ايواء نحو ١٢٥ر٠٠٠ مواطن فى مناطق بعيدة عن العدوان ، قامت الوزارة برعايتهم ثم نظمت اعادتهم وأمكن اعادة الحياة فى هذه المنطقة الى أحسن مما كانت عليه بعد القضاء على آثار العدوان ٠ وقد بلغ عدد الاسر التى صرفت لها تعويضات عن الخسائر ١١٧ر٢٩ اسرة وبلغت قيمتها ٨ مليون جنيه ٠

وتحقيقا لمبدأ التكافل والتضامن الاجتماعى بين الشعوب العربية لم تتوان الجمهورية فى غوث شقيقاتها فيما اصابها من كوارث عامة بتقديم المعونة المالية والعينية وايفاد البعثات الطبية ، وامتاز مظهر هذا التضامن بتكاتف الحكومة والهيئات الاهلية وافراد الشعب جميعا فى سبيل تخفيف وطأة تلك الكوارث على الشعوب الشقيقة ٠

ومن امثلة ذلك ايفاد البعثات الطبية وتقديم المعونات المالية والغذائية لمنكوبى العدوان فى اليمن ، واغاثة منكوبى الزلازل ، فى مدينة أغادير ومعاونة الجزائر واعانة منكوبى الفيضان والسيول فى جاده ودرنه بليبيا ، ومنكوبى الغرق فى قرية ديباميلا جوبا باسبانيا واعصار البحرين وزلزال ايران ، ولاجىء العراق بالاقليم الشمالى

ومصابى التسمم فى المغرب ومنكوبى المجاعة فى الصومال .

وهكذا أصبح التضامن بين الشعوب العربية والافريقية حقيقة واقعة يخفون لنجدتنا ونخف لنجدتهم .

التعاون

أصبح التعاون أحد الاسس التى يرتكز عليها المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة ولذلك أخذت الدولة على عاتقها العمل على النهوض بالحركة التعاونية وتدعيمها بشتى الوسائل فأصدرت القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم للحركة التعاونية من قاعدتها فى الجمعية المحلية ثم فى الجمعيات المشتركة والعامة فى الاتحادات النوعية أو الاقليمية وأخيرا فى اطار الاتحاد العام على أن يقوم بالتمويل بنك تعاونى الى جانب الجمعية العامة للاتجار بالجملة والجمعية العامة لتسويق المحاصيل .

١ ـ فوضعت الدولة السياسة القريبة والبعيدة لتنفيذ أهداف التعاون وأصبح قانون التعامل يسرى على اقليمى الجمهورية .

وقد تبنت الدولة التعاون كوسيلة لبناء مجتمع أفضل اذ ان الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة الشعب ومعتمدة على نفسها فى الارادة والاشراف والتمويل عن طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامة التى تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف انواعها .

٢ ـ وسياستنا التعاونية هى سياسة انتاجية تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين كما انها تعتمد على سياسة تخليص صغار المزارعين من ربقة الوسطاء والمستغلين وتعتمد الدولة فى هذا الشأن على نظام الائتمان الزراعى التعاونى التى أخذت به اعتبارا من سنة ١٩٥٧

ومشروع الائتمان يخدم ٤٠٠ قرية فى نهاية المدة المحددة

لتنفيذه وتبلغ الاموال المستثمرة فيه ٤٤ مليون جنيه كسلف قصيرة ومتوسطة الاجل وسوف يتم عن طريق هذا النظام انشاء ١٥٠ محطة بترولية تعاونية فى الريف ، ٤٥ جمعية تعاونية مشتركة لمقاومة الآفات فى بداية تنفيذ هذا النظام وكان من نتائج هذا المشروع ان زادت قيمة القروض المنصرفة لصغار المزارعين وزاد عدد المتعاملين وزادت المساحة المخدومة

وقد تم تنفيذ هذا النظام فى الاقليم السورى على أساس التوسع فيه بحيث يكون نافذا فى عام ١٩٦٢ فى ٣٥ قضاء

٣ ـ ولم تقف جهود الدولة فى ميدان التعاون عند هذا الحد بل شملت مشروعات الاسكان لذوى الدخل المحدود والمتوسط ، فشجعت قيام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ودبرت تمويلها عن طريق بنك الائتمان العقارى ويسرت للجمعيات الحصول على الاراضى المملوكة للحكومة وبيعها لها بالسعر الاساسى ومنحت وزارة الاوقاف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن الاراضى اللازمة لها كما توسطت الحكومة لدى شركات الاراضى فمنحت تلك الجمعيات تخفيضا يتراوح بين ١٠ ، ٢٥٪ من قيمة الاراضى المعدة للبناء •

وأعفت الحكومة هذه الجمعيات ومساكن أعضائها من رسوم الشهر والتسجيل التى تبلغ فى المتوسط ٨٪ من قيمة المسكن واكتفت باخضاعها لرسم شامل قدره خمسة جنيهات مهما كانت قيمة المسكن • وقد صدر أخيرا القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ باقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فى اقليمى الجمهورية على أسس جديدة تكفل استخدام أنواع حديثة من التمليك ـ كتمليك الطوابق والشقق كما أخذت بمبدأ تجزئة الضمان للعضو واجازة تحمل الحكومة فرق سعر الفائدة فيما يزيد على ٣٪ ووضع أسس نجاح هذه الجمعيات بتعليق

أقراضها على تملكها للاراضى وتوزيعها على الاعضــاء وايداعهم المبالغ الاولية التى يلتزمون اداءها كما حدد نســبة القروض التى تحصل عليها الجمعيات بما لا يدع مجالا لبنـــاء فيلات فاخرة افساحا للمجال أمام ذوى الدخول المتوسطة دوناسراف فجعل الحد الاقصى للقرض فى حدود ٧٠٪ من قيمة المبانى بحد أعلى قدره ١٥٠٠ جنيه ..

٤ ـ كما صدر القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء صــندوق للتأمين على الماشية لتعويض أعضائه عن ماشــيتهم فى حالة نفوقها أو اعدامها أو ذبحها اضطراريا تعويضا فعــالا يوازى ٧٥٪ من قيمتها مقابل قسط سنوى ضئيل وذلك بالاضافة الى الرعاية البيطرية لمواشى الاعضاء . ويستهدف هــذا القانون حماية الثروة الحيوانية فى البلاد التى تقدر بحوالى ١٥٠ مليون جنيه من الثروة القومية .

٥ ـ ووجه نصيب وافر من حصيلة مخصصات الخدمات الاجتماعيــة المقتطعة من أرباح الجمعيــات التعاونية ومن عائد معاملات غير أعضائها ومن قيمة فوائد أسهم عائد المتخلفين من أعضائها عن تنفيذ برامجها السنوية أو حضور جمعياتها العمومية ووجهت الوزارة كافة هذه الحصيلة الى حالات الرعاية الاجتمــاعية فى الريف وبهذه الحصيلة تؤدى الجمعيات التعــاونية الجــانب الاجتماعى فى الحركة التعاونية .

٦ ـ اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية اهتماما كبيرا بناحية التمويل التعاونى باعتباره دعامة الحركة التعاونية فأعادت تنظيــم بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أسس تحقق الاشــــتراكية من حيث تمويله وادارته ووظائفه وعلاقته بالمزارعــين وتطوير الضمان بالاكتفاء بضمان المحصول .

٧ ـ دعمت الوزارة الاتحادات التعاونية بالخبرات الفنية والادارية والتمويل كما دعمت الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة حيث اختصتها بتوزيع الكسب على الجمعيات التعاونية ـ كما أولت جمعية البترول اهتمامها فى مجال الحفر والتنقيب والتوزيع ٠

٨ ـ واهتمت الوزارة بالمؤتمرات التعاونية فأوفدت التعاونيين البارزين من رجال الاتحادات الى روسيا وألمانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر لحضور هذه المؤتمرات كما عقد مؤتمر تعاونى لدل الشرق الادنى فى أكتوبر سنة ١٩٥٩ بالقاهرة وتناول بالدراسة مختلف فنون التعاون ٠

٩ ـ وتتولى الوزارة فى الوقت الحالى الاضطلاع بمشروعات تعاونية كبرى وهى الائتمان الزراعى التعاونى ـ الاسكان ـ تربية الماشية وتجارة علف الحيوان ـ نشر التعاون الصناعى ـ العناية بالثروة السمكية تعاونيا ـ اعادة بنيان التعاون الاستهلاكى ـ دعم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة ـ التطور بالخدمات الاجتماعية فى الريف ٠

النشاط الاجتماعى الاهلى

١ ــ عنيت الدولة بوضع أسس قانونية محددة للهيئات والمؤسسات الاجتماعية تضمن لها الاستقرار لتصبح جهازا قادرا على تحمل مسئوليتها وعنصرا فعالا فى توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين • فأصدرت القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ منظما للهيئات والمؤسسات ومحددا لعلاقتها بالدولة وقد أصبح هذا القانون ساريا على اقليمى الجمهورية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ وأنشأت نظما جديدةتسمح بمنح الهيئات الاجتماعية الناضجة كجمعيات النفع العام اختصاصات السلطة العامة لتكفل قيام خدماتها على أسس ثابتة ــ كما قامت الدولة بتسليم بعض هذه الهيئات والمؤسسات الاجتماعية التى كانت قد أنشأتها من قبل لرعاية الاطفال والمسنين لتديرها نيابة عنها ووفرت لها الاعتمادات المالية اللازمة •

٢ ــ وشمل التخطيط رسم سياسة الرعاية الاجتماعية ووضع برامجها وتنظيم وتوجيه الخدمات الاجتماعية بما يتضمن تقصى مشاكل المجتمع احتياجات المواطنين وتنسيق جهود الهيئات العاملة فى هذا الميدان •

٣ ــ وقد صدرت عدة تشريعات موحدة فى ميدان النشاط الاهلى بغرض تحقيق ما تهدف اليه المؤسسات التى تعمل على مستوى الجمهورية •

فصدر من هذا القبيل القرار الجمهورى رقم٤٧٣٠ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جمعية الهلال الاحمر للجمهورية العربية المتحدة حيث أدمجت بها جمعية الهلال الاحمر السورى وأسبغت عليها تكوينها الجديد صفة النفع العام وهى تقوم فى

سبيل تحقيق أهدافها بالاستعداد والعمل فى زمن السلم والحرب بصفتها مساعدة للادارات الطبية فى القوات المسلحة لصالح جميع ضحايا الحرب المدنيين والعسكريين والعناية بالاسرى وتوفير الاسعافات الطبية والاجتماعية لضحايا الحوادث والكوارث والنكبات العامة والاشتراك فى محاربة الاوبئة ونشر الثقافة الصحية والمساهمة فى الخدمات الاجتماعية والانسانية

وقد استطاعت الجمعية فى تنظيمها الاخير أن تساهم بمجهوداتها فى كثير من المناسبات التى اقتضت تقديم خدماتها فبلغ مجموع ما تبرعت به لمنكوبى السيول فى شمال الاقليم السورى ومنكوبى الزلزال فى ايران وأغادير وغيرها نحو ٥٠ ألف جنيه فضلا عن مساهمتها فى البعثات الطبية والتبرعات العينية ٠

٤ ـ وقد كان لسريان القانون رقم ٣٨٤ لسنة ٩٥٦ على الاقليم الشمالى أثره فى تسوية أوضاع الجمعيات الخيرية والثقافية والاندية الرياضية المختلفة ، كما توحدت جهة الاشراف عليها فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالاقليم الشمالى بعد أن كان اختصاصها يتوزع بين عدة وزارات ٠ كما استحدث دور رعاية العجزة والايتام والمكفوفين واصلاح الاحداث الجانحين وقد تم انشاء هذه الدور عن طريق الجمعيات الخيرية التى تهدف الى تحقيق هذه الاعمال ٠

رعاية الشباب

١ ـ تولى الدولة اهتماما خاصا بالشباب وخلق واعداد المواطن الصالح فهم مستقبل الامة ودعامة المجتمع الجديد ٠ فانشأت المجلس الاعلى لرعاية الشباب لتنسيق الجهود التى تقوم بها الهيئات العاملة فى هذا الميدان ووضع السياسة العامة الموحدة

التي تستهدف تحقيق أسباب القوة والرعاية للشباب بمـــا يعود عليـــه وعلى الوطن بالنفع • وقد اهتمت الدولة بتعميم الساحات الشعبيه والانديه الريفية والمعسكرات التى يستفيد منها مختلف طوائف الشعب وتوســـعت فى منح الاعانات الانشائية لتشجيع الهيئات الاهلية العاملة على انشاء الملاعب واقامة المنشآت الترويحية ، وأصدرت القوانين والقـــرارات المنظمة لشؤن رعاية الشباب فى الاتحادات والجمعيـــات والمنظمات العاملة فى هذا الميدان بما يضمن تحقيق الاهـداف الموضوعة لها مع اتاحة الامكانيات للاهالى لانشـــاء وادارة الاتحادات والمنظمات على أن يقتصر دور الحكومة على الاشراف والتوجيه الفنى فقط •

٢ ـ قد اعادت الوزارة تنظيم اللجنة الاولمبية للجمهـــورية العربية المتحدة لرعايه الحركه الرياضية فى الجمهورية وتنظيم الدورات الاولمبية والاقليمية والاشراف على إعداد الفرق التى تقرر اللجنة اشتراكها لتمثيل الجمهورية فى هذه الدورات ولتساعد اتحادات اللعبات الرياضية المختلفة فى أداء رسالتها وذلك بتنســـيق العمل بينها وتقديم النصح والمشورة لها وتسوية ما قد ينشأ بينها من خلاف •

وتقوم اللجنة فى الوقت الحالى تحت اشراف الوزارة ومعاونتها باعداد الفرق الرياضية التى ستمثل الجمهـــورية فى الدورة الاولمبية السابعة عشرة والتى ستقام فى مدينة روما صـــيف هذا العام •

٣ ـ كذلك عنيت الوزارة بالحركة الكشفية وحركة المرشدات لمـــا لهما من أثر فعال فى اعداد الشباب اعدادا قويا ، وفى سبيل دعم هاتين الحركتين استصدرت الوزارة القوانين اللازمة والتى أنشىء بمقتضاها المجلس الاعلى للكشافة وجمعية المرشـــدات

للاشراف على تنظيم الحركتين وذلك بتوجيه الوزارة ومعاونتها والوزارة الآن بصدد اتخاذ الاجراءات للازمة لتشكيل المجلس الاعلى للكشافة للجمهورية العربية المتحدة وكذلك جمعية المرشدات العامة للجمهورية .

٤ ــ وقد أعدت الوزارة خطة تمويل هيئات النشاط الاهلى بشكل ثابت مستقر يضمن استمرارها فى اداء خدماتها عن طريقين :

الاول :

توحيد التشريعات القائمة حاليا التى تقضى بفرض رسوم للاعمال الاجتماعية وتخصيص حصيلتها لهذا الغرض مع مراعاة تخصيص ما يجمع من كل اقليم للاقليم نفسه ، وعدم التوسع فى فرض رسوم جديدة ، وتنسيق وتوحيد التشريعات القائمة فى الاقليمين ، والقضاء على أسباب الشكوى والصعوبات الناتجة عن تطبيق التشريعات الحالية .

والطريق الثانى :

اعفاء جمعيات النفع العام من بعض الضرائب والرسوم ، والحكمة فى ذلك أن المصلحة العامة تقضى بتخصيص كافة مبالغ البر التى تجمع من الجمهور لخدمة أكبر عدد ممكن من المحتاجين دون انتقاص أى مبلغ منها نظير بعض الضرائب والرسوم التى تحرص الدولة على اعفاء ذوى الدخول المحدودة من أعبائها .

٥ ــ وتقوم المسئوليات فى ميدان النشاط الاهلى على دعائم رئيسية هى الدولة والاتحاد القومى والادارة المحلية .

فالدولة عليها أن تضع البرامج الرئيسية وتتولى الادارة المحلية الخدمات المتعلقة بالمدن والاحياء كمشاكل المواصلات والنظافة والانارة والمياه والمجارى والمطافىء ، والاسعاف ،

وتبقى بعد ذلك نواحى ومشاكل أخرى ليس لها جهاز يتولاها وهذه المشاكل هى التى يمكن أن تكون لها جمعيات تغطى الخدمات التى تحتاج اليها ·

وقد حملت الوزارة هذا العبء فى الماضى ، أما وقد تمت تنظيمات الاتحاد القومى والادارة المحلية ، فسوف تؤول المسئولية اليهما فى المستقبل من حيث المعاونة فى توجيه وتنظيم النشاط الاهلى · أما مسئولية الوزارة فسوف تكون فى حدود رسم الخطة الشاملة وتقديم الخبرة والمساعدة والمساهمة فى التمويل ·

الوحدات المجمعة والمراكز الاجتماعية

تعتبر الوحدات المجمعة فى الاقليم الجنوبى والمراكز الاجتماعية فى الاقليم الشمالى مركز انطلاق وتنظيم للمجتمع المحلى الذى تخدمه حيث تتلاقى لديها برامج مختلف الوزارات والهيئات علاوة على توافر التكامل بين أقسامها وشمول مسئولياتها عن منطقة بذاتها وقيامها على فلسفة اشتراك الاهالى بأنفسهم فى تنفيذ مشروعاتها الى جانب ان الدولة توفر لها الامكانيات المناسبة لتحقيق أهدافها ·

ولما كانت مشروعات الانعاش فى مقدمة أعمال هذه الوحدات وتتخذ مجالا خاصا قائما على تصنيع خامات الريف وزيادة دخل سكانه عن طريق ما تنشئه الوحدات من هذه المشروعات كنماذج أو كمشروعات برؤوس أموال حكومية أو عن طريق الجمعيات التعاونية أو المراكز الاجتماعية الواقعة فى دائرة عمل المركز كما تتولى الوحدات أعمالا يدوية عديدة فى مناطق عملها ·

لذلك فقد أدرج فى مشروع السنوات الخمس المبالغ اللازمة لتعميم هذه الوحدات كما أدرجت المبالغ اللازمة للنهوض بمشروعاتها التى بدأت تأخذ مكانها فى التجارة المحلية وتكون جزءا هاما من صادرات البلاد ·

ويبلغ عدد الوحدات المجمعة حاليا ٢٥٠ وحـــدة منتشرة فى ريف الاقليم الجنوبى تخدم حوالى ١٤٠٠ قرية.وقد روعى فى انشـــائها أفضلية المناطق النائية المحرومة من الخدمات .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يعتبر المركز فى طليعـة الهيئـــات التى تعنى بالبحث العلمى ، والتعرف على المشكلات المختلفة فى مجال الجريمة والمسائل الاجتماعية المتصله بسائر مقومات المجتمع العربى . وقد أنشىء المركز فى عام ١٩٥٥ ، وحدد اختصاصه فى البحوث الجنائية ، وقد أمتد هـــذا النشاط بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لســـنة ١٩٥٩ الى البحـــوث الاجتماعية ، وقد أخذ منذ انشائه فى دراسة الاتجـــاهات وانماط السلوك التى لا يرتضيها المجتمع أو يضار منها وأتم فى خلال هذه المدة عدة بحوث ميدانية هامة فى الميدانين الاجتماعى والجنائى فضلا عن عدد من البحوث المكتبية المتصلة بالجريمة والعقاب .

كما أنشأ المركز عيادة جنائية ومختبرا جنائيا بدأ العمـل فيهما اعتبارا من ســـبتمبر سنة ١٩٥٩ وهما يشتملان على أحدث الاجهزة العلمية التى يستعان بها فى ميدان مكافحة الجريمة بحيث يـكونان بمثابة حقل علمى لدراسات المركز المستمدة من واقع البيئةوأوضاعها الحضارية بما يحقق دعم السلام الاجتماعى وتوفير أسباب الامن العام .

الوحـدات المجمعة

اعتمد مشروع الوحدات المجمعة فى ٧ ابريل سنة ١٩٥٤ ضمن برنامج ضخم للرعاية الاجتماعية أعده المجلس الدائم للخدمات العامة ويقضى المشروع بأن يقسم الريف فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة الى مناطق تضم كل منطقة حوالى ١٥٠٠٠ من السكان تقوم بخدمتها وحدة مجمعة وقد بلغ عدد الوحدات اللازمة لخـــدمة الاقليم كله ٨٦٣ وحدة منها ٢٦١ منطقة مخدومة ومجموعات صحية

ومراكز اجتماعية والخطة الموضوعة لتعميم المشرع تتضمن انشـــاء ٦٠٠ حدة مجمعة ثم استكمال المراكز الاجتاعية والمجوعات الصحية لتحويلها الى وحدات مجمعة ٠

وقد تم انشاء ٢٥٠ وحدة مجمعة جديدة فى المناطق المحرومة من الخدمات موزعة على مختلف أنحاء الاقليم الجنوبى تقوم بخدمة حوالى ٤ مليون نسمة يعيشون فى ١٠٢٦ قرية وقد ساعد على انشاء هذه الوحدات ما قررته حكومة الثورة من أن تخصص الاموال المصادرة من ثروات أفراد الاسرة المالكة السابقة لتمويل مشروعات الخدمات وبذلك ترد الى الشعب أمواله التى سبق أن سلبت منه ٠

بانشاء الوحدات المجمعة خطت برامج التوسع فى الخدمات الريفية فى عهد الثورة خطوات واسعة اذ أصبحت الخدمات متوفرة فى مناطق تبلغ ٤٣٪ من الريف فى مصر ٠

ما حققته الوحدات :

قام السيد الرئيس جمال عبد الناصر بافتتاح أول وحدة مجمعة فى ١٣ يوليو سنة ١٩٥٥ ثم توالى اتمام وتشغيل الوحدات تدريجيا حتى بلغ عددها فى الوقت الحاضر ٢٥٠ وحدة ويمـــكن أن نلخص النشاط الذى تقوم به فيما يلى :

١ ـ فى المجال الصحى

يبلغ متوسط عدد المترددين على العيادة الخارجية بكل وحدة حوالى الخمسين شخصا وتقوم الوحدات بجميع أنواع العلاج ورعاية الطفولة والامومة والرعاية الاهلية بالمستشفى والعمليات الصغيرة مجانا كما تقوم بصرف الدواء مقـابل رسم رمزى قدره ٤٠ مليما يعفى منه غير القادرين ويسير العمل فى برامج تحسين البيئة بنجاح مســـتخدما مختلف الوسائل كالمحاضرات والتوجيه والارشاد والزيارات المنزلية وتاليف اللجان المحلية لردم البرك وانشاء المراحيض وازالة القمامة

ومراعاة قوعد النظافة ومكافحة الحشرات وغير ذلك من وسـائل الوقاية ..

وتبين الاحصائية التالية الاعمال العلاجية بالوحدات خلال النصف الاول من عام ١٩٥٩ :

عدد المرضى بالعيادة الخارجية والاستقبال	٧٩٥٦٥٨
عدد المرضى الذين عولجوا بالقسم الداخلى	١٤٧٩٠
عدد من تم علاجهم من البلهارسيا بالبولية والمعوية	٣٩٣٩٠
عدد من تم علاجهم من الطفيليات المعوية الاخرى	٣٧٥٥٧

كما تبين الاحصائية التالية أعمال رعاية الطفولة والامومة بالوحدات خلال المدة المذكورة :

مجموع عدد الحوامل الجدد والمترددات	٩٧٠٦٦
مجموع الولادات التى تمت بمعرفة الوحدات	٢٣٥٠٥
مجموع الولادات التى تمت بالقسم الداخلى	٢٣٤٩
عدد من تم علاجهن من ايجابى الزهرى	١٢٠٢
عدد الاطفال	١٧١٨٦٦
عدد الزيارات للام والاطفال	٦٤٤٣٨

وقد قامت الوحدات بنشاط كبير فى المجال الصحى رغم حداثة البعض منها ورغم الصعوبات التى تلاقيها فى تدبير العدد اللازم من الاطباء والحكيمات .

٢ - فى المجال التربوى

يبلغ عدد المدارس بالوحدات ٢٥٠ مدرسة يتلقى العلم فيهـا ١٠٤٢٠٦ من التلاميذ والتلميذات وقد أدخلت تعديلات على أساليب التدريس والمناهج فى هذه المدارس لكى تلائم الاقليمية ولكى تزود التلاميذ بمعلومات ومهارات تتصل اتصالا مباشرا بأساليب الزراعة الحديثة والصناعات الزراعية والريفية القائمة بها حتى يتحقق الهدف

من تكوين المواطن الريفى الصالح لذى يعرف ماله من حقوق وماعليه من واجبات تجاه مجتمعه .

كما بدأت بعض الوحدات برامج لمحو الامية وتثقيف الكبار ويبلغ عدد الدارسين بها ٤٦٧٦

٣ ــ فى المجال الاجتماعى

قامت الوحدات بأنواع النشاط الآتى :

١ ــ اجراء الدراسة الاجتماعية الشاملة لقرى الوحدات

٢ ــ تكوين اللجان المختلفة من الاهالى والعمل على مساهمتهم فى وضع برامج النشاط المختلفة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والقوانين الاجتماعية الاخرى .

٣ ــ تنفيذ قوانين المساعدات الاجتماعية والقوانين الاجتماعية الاخرى .

٤ ــ تشغيل دور حضانة الاطفال بكثير من الوحدات .

٥ ــ تكوين أندية ريفية لرعاية شباب القرى وتزويد الساحات الشعبية الموجودة بالوحدات والادوات اللازمة .

٦ ــ نشر الثقافة العامة عن طريق :

أ تزويد المكتبة بالكتب اللازمة وتشجيع الاهالى على الانتفاع بها
ب عقد الاجتماعات والندوات بصالة الاجتماعات بالوحدة .
ج اقامة عروض سينمائية ومسرحية بالوحدات .
د اقامة معارض ارشادية تضم نماذج صحية وزراعية وتعليمية .

٧ ــ تنشيط التعاون عن طريق توجيه الجمعيات القائمة وتكوين جمعيات جديدة .

٤ ـ في مجال الصناعات الريفية

١ ـ تقوم الوحدات بحصر صناعى فى مناطقها لمعرفة الخامات المقررة والايدى العاملة والصناعات القائمة ٠

٢ ـ أنشىء مركز للتدريب الصناعى فى وحدة بلقاس لتدريب العمال فى الصناعات الريفية المختلفة واجراء تجارب على الخامات المحلية لاستغلالها للتصنيع الريفى ٠

٣ ـ زودت كثير من الوحدات بورش للنجارة والحدادة لتعليم الراغبين من أهل القرية وتدريب تلاميذ المدرسة ٠

٤ ـ تقوم كثير من الوحدات بمشروعات النسيج وصناعة الكليم والسجاد ٠

٥ ـ يتم تنفيذ مشروع لتحسين صناعة الصوف بقرية الوفائية ٠

٦ ـ يتم تنفيذ مشروعين لتحسين صناعة الفخار بقريتى القناوية بقنا وجريس بالمنوفية ٠

٥ ـ فى المجال الزراعى

١ ـ تقوم الوحدات بادارة مزرعة صغيرة لامداد الاهالى بالخضر والشتلات والفاكهة وتحتوى على صوبة لمد الاهالى بالشجيرات الخشبية ٠

٢ ـ تقوم الوحدات بمكافحة الآفات الحشرية والنباتية وقد زودت بالرشاشات والعفارات والمواد الكيماوية اللازمة ٠

٣ ـ زودت الوحدات بفحول طلائق الجاموس والابقار الفريزيان لتحسين سلالة الجاموس والبقر المصرى كما تقوم الوحدات بمشاركة الاهالى فى تربية عجلات منتخبة يسدد ثمنها على ثلاث سنوات لتشجيعهم على تربية الماشية وايجاد مورد دخل لهم ٠

٤ ـ تحسين انتاج الدواجن عن طريق توزيع الكتاكيت الممتازة من الاصناف الاجنبية على أهالى قرى الوحدات المجمعة المختلفة وتربية الارانب الاجنبية وتوزيع انتاجها على الاهالى .

٥ ـ تقوم الوحدات بالارشاد الزراعى فى مناطقها لتحسين الاساليب المستخدمة فى الزراعة وزيادة غلة الفدان .

مشروعات الانعاش الاقتصادى

علاوة على المشروعات الزراعية المحلية التى تقوم بها الوحدات قد قام المجلس الاعلى للوحدات المجمعية بتنفيذ مشروعات لتحسين الانتاج الزراعى الغرض منها تزويد الوحدات بحاجتها فى هذه الميادين ومساعدتها فى القيام بمشروعاتها الزراعية ويمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ـ مشروع انتاج الطلائق الفريزيان :

الغرض منه توفير الطلائق الفريزيان اللازمة لمناطق الوحدات المجمعة لتحسين سلالات الابقار المحلية وزيادة كفاءتها الانتاجية فى اللبن واللحم وقد وضع لذلك المشروع على أساس ١١ مركزارئيسيا لانتاج الطلائق الفريزيان باستيراد ٢٢٠٠ عجلة أصيلة وبدىء بانشاء أول مركز بالقناطر الخيرية واستورد لها قطيعا من٢٤٠عجلة حامل ، ٣٧ ذكر .

وقد أنتجت هذه القطع المستوردة منذ ذلك الحين ٣٥٤ رأسا منها ١٩١ أناث و ١٦٣ ذكرا يجرى توزيعها كطلائق على الوحدات المجمعة هذا العام وقد بلغت تكاليف انشاء هذا المركز حتى الآن ١٤٩٫٠٠٠ جنيه لكنه حقق فى الوقت نفسه من الانتاج والالبان والاسمدة ما يقدر بمبلغ ١٢٣٫٠٠٠ جنيه .

٢ – التلقيح الصناعي :

يهدف المشروع الى زيادة الاستفادة بالطلائق الممتازة وخفض تكاليف التلقيح وتجنب انتشار كثير من الامراض كما وأن يستغنى مستقبلا عن استيراد الطلائق والاكتفاء باستيراد السائل من الخارج لذلك فقد بدىء بانشاء عشرة مراكز للتلقيح الصناعى بالوحدات المجمعة و قدجهزت بالادوات اللازمة والطلائق الفريزيان والجاموس ويمكن للمركز أن يقوم بتلقيح ٥٠٠٠ طلوقة فى السنة ٠

٣ – مراكز تجميع وتبريد الالبان :

يهدف المشروع الى حسن استغلال الالبان التي ينتجها مزارعو الوحدات بما يكفل زيادة دخلهم وتوفير لبن نظيف للمستهلك وقد بنى المشروع على أساس اقامة مراكز لتجميع وتبريد الالبان فى المناطق المحيطة بالقاهرة والمدن الكبرى لمد مصانع البسترة والتعبئة التي يجري انشاؤها حاليا بها، وقد بدىء باقامة ١١ مركزا يبلغ القوة الانتاجية لكل منها ١٥ طن يوميا وستقوم هذه المراكز على أساس تعاوني وتعمل على وقف غش الالبان واستغلال التجار والوسطاء والمنتجين ٠

٤ – وحدة تصنيع العلف وتجفيف البرسيم :

لما كان توفير العلائق المتزنة الرخيصة لتغذية الحيوان والدواجن هو من أهم عوامل نجاح التوسع في الانتاج الحيواني لتوفير اللبن واللحم والبيض بتكاليف اقتصادية لهذا أنشئت بالقناطر الخيرية وحدة لتصنيع الاعلاف وقدرتها الانتاجية حوالى ٣ طن من العلف المضغوط فى الساعة كما أنشئت وحدة خاصة لتجفيف البرسيم ومحاصيل العلف الاخضرومخلفات الخضروتحويلها الى علف مضغوط وتبلغ قدرتها الانتاجية ٣ طن في الساعة ٠

٥ ـ مشروعات انتاج الدواجن :

ويهدف هذا المشروع الى توزيع السلالات العالية الانتـــاج من الدواجن على المزارعين بمناطق الوحدات المجمعة وذلك عن طـريق أقلمة الانواع الاجنبيـــة العالية الانتاج وتحسين السلالات المحلية وذلك بزيادة انتاج البيض واللحم لزيادة دخل الفرد ومد حاجـــة السكان المتزايدة ونشر الوعى بين الزراع للاهتمام بتربية الدواجن

وقد تم انشاء محطتان لانتاج الدواجن وتبلغ قوتهما الانتاجيـــة مليون كتكوت فى الموسم وسيبدأ فى انشاء ثلاث وحدات لانتـــاج الفراخ البدارى ستكون نواة لانشاء مزارع تعاونية لتربيةالدواجن

٦ ـ مشروع انشاء المناحل الحديثة :

يهدف مشروع النحل الى العمل على زيادة دخل المزارعين وبالتالى الى زيادة الدخل القومى عن طريق استغلال هذه الحشرة النـــافعة سواء عن طريق انتاج العسل أو الشـــمع لزيادة انتاج المحاصيل المختلفة التى يقوم النحل بنقل حبوب لقاحها والعمل على ارتفـــاع نسبة العقد فيها هذا علاوة على قيام صناعات جديدة متعلقة بهـــذا اللون الجديد من الانتاج مثل تشغيل الخلايا أو ادوان النحـــالة المختلفة وكذا شمع الاساس .

ويقوم المشروع على أساس انشاء مناحل بالوحـــدات المجمعة بالمشاركة مع الاهالى ولكى تكون هذه المناحل مركزا لتعليم الاهالى نظم النحالة الحديثة ولكى نضمن تزويد الوحدات بالطرودوالنويايات اللازمة تم انشاء مناحل مجمعة يكون الهدف الرئيسى منها انتـــاج النوايات وتربية الملكات .

والجدول الآتى يوضح التوسع المستمر فى المشروع :

السنة	عدد المناحل المجمعة	عدد المناحل الفرعيــة والمشتركة	عدد الطوائف	انتاج العملى	متوسط انتاج الخلية بالرطل	عدد المساهمين من أهالى الوحدات
١٩٥٧	٥	٤٢	١٦٠٠	٤٦٥٤٥	٣٢ر٢	٣٧٥
١٩٥٨	٩	٦٥	٢٤٠٠	١٥٠٢٢١	٦٢ر٥	٣٥٠
١٩٥٩	١٢	٧٢	٣٤٨٠	١٧٤٣١٥	٥٠	٩٧٠

وقد أنشىء بوحدة الجعافرة (قليوبية) مصنع لعمل شــــمع الأساس النقى حتى يمكن مد الوحدات والاهالى المشتغلين بتربيـة النحل بشمع الاساس وينتج ٦٠ كيلو فى الساعة .

٧ ــ مشروعات الخضر والفاكهة :

مشروع الخضر :

تعتبر الخضر من المحاصيل ذات القيمة الغذائيةالمتنوعة الاغراض لاحتوائها على النشا والســكر والمعادن والفيتامينات ولذلك رؤى العمل على نشر زراعتها بالطرق الآتية :

١ ــ توفير الشتلات والخضر الممتازة للمزارعين من مصــادر موثوق بها .

٢ ــ زراعة حقول ارشادية للخضر فى مناطق لاتتوفر للمزارعين فيها الخبرة الفنية .

٣ ــ نشر الاصناف ذات الصفات الانتاجية أو الصألحةللتصدير

وبدأ تنفيذ المشرع فى ٢٢ وحدة فى ســـنة ١٩٥٦ وصلت الى ٤٠ وحدة سنة ١٩٥٩ وأهم الاصناف الجديدة التى تم نشرها هى

الطماطم والبيراهارير القابلة للتصدير وصنف البطاطا ٨/٢٧ذات القيمة الغذائية العالية .

مشتل الفاكهة :

يهدف المشروع الى توفير الشتلات اللازمة للتوسـع فى زراعة بساتين الفاكهة .

١ - تم تنفيذ المشروع فى ١٤ وحدة مجمعة فى مساحة قدرها٤٣ فدان بمديريات الوجهين البحرى والقبلى .

٢ - تم زراعة أمهات منتخبة للموالح وعددها ٨٣٨ شجرة فى١٦ وحدة مجمعة وينتظر زيادة هذا العدد الى ٣٩٣٤ شجرة أمهات فى مارس سنة ١٩٦٠ بحيث تمثل الاصناف المختلفة من الموالح .

٨ - مشروع الصناعات الزراعية :

وقد بدىء بالصناعات الآتية :

(أ) صناعة تجفيف وتعبئة البلح

(ب) صناعة الشراب والمربى والمخللات

(ج) صناعة الزيوت العطرية والطبية

وقد تم انشاء مصنعين لتجفيف البلح بوحدتى برنشت وأم خنان (جيزة) وهى مناطق تركيز النخيل بمديرية الجيزة .

وسيقام مصنعان آخران بوحدتى بيهمو (الفيوم) ووحدةالصوالح (الشرقية) وتبلغ القوة الانتاجية لكل مصنع ١٥٠ طن فى مرحلة التشغيل الكاملة وقد أنتج المصنعان ٥٠ طن بلح سنة ١٩٥٨ ، ١٠٠ طن سنة ١٩٥٩ ويعمل بكل مصنع ٣٠ عامل يوميا وتدار المصانع بواسطة جمعية تعاونية متخصصة تضم منتجى البلح فى المنطقتين

مشروعات السنوات الخمس المقبلة

١ ـ استكمال انشاء مراكز الطلائق لابقار الفريزيان :

انشاء ١٠ مراكز جديدة لانتاج الطلائق موزعة على المحافظات بها ٢٢٠٠ عجلة مستوردة فريزيان أصيلة حامل بالاضافة الى انشـاء ١١ مركز فرعى قوة ٥٠ عجلة من النتاج المحلى بجوار مراكز تجميع وتبريد الالبان ويهدف المشروع الى توزيع ١٠٠٠ طلوقة فى نهـاية مدة الخمس سنوات المقررة مما يكسب نتاج الماشية المحلية صفات وراثية عالية تزيد من انتاج اللبن واللحم بنسبة ٥٠ ٪ ٠

مطلوب للانشاء خلال الخمس سنوات	٦٥٠ر٠٠٠ جنيه
مطلوب للتشغيل	٩٨٥ر٠٠٠ جنيه
ويقدر العائد من المشروع خلال الخمس سنوات	٤٨١ر٠٠٠ جنيه

٢ ـ انشاء مراكز انتاج الاغنام المرينو :

انشاء ثلاث مراكز قوة كل منها ٢٠٠ رأس فى محافظات البحيرة والدقهلية والفيوم ويهدف المشروع الى توفير كباش من الاغنام المرينو لتوزيعها على مناطق الوحدات المجمعة لانتاج خليط ذى كفاءة انتاجية عالية ٠

مطلوب للانشاء خلال الخمس سنوات	٣٧ر٠٠٠
وللتشغيل	٣٨ر٠٠٠
ويقدر العائد من المشروع خلال الخمس سنوات	٢٦ر٠٠٠

٣ ـ انشاء مراكز انتاج الماعز الانجلونوبيان :

انشاء ثلاث مراكز قوة كل منها ٢٠٠ رأس فى محافظـات بنى سويف وسوهاج وأسيوط ويهدف المشروع الى التوسع فى تربيـة الماعز الانجلونوبيان وتوزيع ٢٥٠ ذكر على الوحدات المجمعة لتلقيح الماعز المحلى لرفع كفاءته الانتاجية من اللبن واللحم ٠

مطلوب للانشاء خلال الخمس سنوات	٥١٫٠٠٠
وللتشغيل	٤٠٫٠٠٠
ويقدر العائد من المشروع خلال الخمس سنوات	١٥٫٠٠٠

٤ ـ استكمال مراكز التلقيح الصناعى :

انشاء ستة مراكز جديدة لتغطية باقى المحـــافظات وتزويدها بطلائق الفريزيان والجاموس

مطلوب للانشاء	١٤٤٫٠٠٠
وللتشغيل	٣٨٫٠٠٠

٥ ـ استكمال مراكز تجميع وتبريد الالبان :

انشاء ٦٠ مركزا جديدا لتجميع وتبريد الالبان بالوحدات موزعة على المحافظات

مطلوب للانشاء	١٫٠٦٣٫٠٠٠
وللتشغيل	١٥٣٫٠٠٠
ويقدر العائد	٣٢٩٫٠٠٠

٦ ـ تشغيل وحدة تصنيع العلف وتجفيف الاعلاف الخضراء :

تشغيل المصنع الذى تم انشائه بالقناطر الخيرية

مطلوب للتشغيل	٥٤٧٫٠٠٠
ويقدر العائد	١٩٣٫٠٠٠

٧ ـ استكمال مراكز انتاج الدواجن :

استكمال محطتى الدواجن بقها وباروط بما فى ذلك انشاء المذبح بالاضافة الى انشاء ثلاث مراكز جديدة بشرق وغرب الدلتا والوجه القبلى ٠

مطلوب للانشاء ٢٥٤٫٠٠٠

وللتشغيل ٩٢١٫٠٠٠

ويقوم العائد بما سيعود على الدخل القومى من تحسين الدجاج

٨ ـ انشاء مراكز تفريخ بالوحدات :

انشاء ٢٥ مركزا لتلقيح الدواجن بالوحدات موزعة على المحافظات بحيث تكفى الوحدة لتفريخ البيض الناتج من عشر وحدات ومجمعة وتشتمل على مفرخين سعة كل منهما ١١٫٠٠٠ بيضة وحجرة تبريد لحفظ البيض بحيث تفرخ كل وحدة ٨ دفعات فى الموسم وبذلك تنتج هذه الوحدات ٣١٠٫٠٠٠ كتكوت سنويا لتوزيعها على المربين من أهالى الوحدات المجمعة

مطلوب للانشاء ٢٧٥٫٠٠٠

وللتشغيل ٢٢١٫٠٠٠

ويقدر العائد ٤٢٫٠٠٠

٩ ـ انشاء مراكز انتاج البدارى للمائدة :

انشاء ٢٥ مركزا لانتاج بدارى المائدة فى الوحدات موزعة على المحافظات ملحقة بمراكز التفريخ ويمكن أن تدر تعاونيا وتكون نواة لمراكز أخرى تنشأ بواسطة الجمعيات التعاونية فى مناطق الوحدات

مطلوب للانشاء ٣٨٤٫٠٠٠

وللتشغيل ١٦٠٫٠٠٠

ويقدر العائد ٣٢٥٫٠٠٠

١٠ ـ استكمال مشروع نشر وتربية نحل العسل :

الوصول بعدد خلايا النحل الى ٣٥٠٠٠ خلية فى ٢٠٠ منحل موزعة على المحافظات مع انتاج ملكات النحل الكريتولى فى وحدة كفر سعد (دمياط)

مطلوب للانشاء	١٩٠ر٠٠٠
وللتشغيل	٢٥٥ر٠٠٠
ويقدر العائد	١٧٠ر٠٠٠

١١ ـ استكمال وضع الاساسات الشمعية :

استكمال مصنع الاساسات الشمعية بوحدة الجعافرة ـ قليوبية

مطلوب للانشاء	٥٠٠
وللتشغيل	١١٣ر٠٠٠
ويقدر العائد	٤٢ر٠٠٠

١٢ ـ استكمال وحدات تجفيف البلح وتعبئته :

انشاء ٨ مصانع جـــــديدة لتجفيف وتعبئـــة البلح موزعة على المحافظات

مطلوب للانشاء	٥٧ر٠٠٠
وللتشغيل	٩٢ر٠٠٠
ويقدر العائد	٥٦ر٠٠٠

١٣ ـ انشاء وحدات لتقطير النباتات الطبية والعطرية :

انشاء ٧ وحدات للتقطير موزعة على المحافظات التى تنجح فيهـا زراعة هذه النباتات والقدرة الانتاجية لكل وحدة من النباتات كل ٣ ساعات ٠

مطلوب للانشاء	٢٨ر٠٠٠
وللتشغيل	٣٤ر٠٠٠
ويقدر العائد	١٩ر٠٠٠

١٤ ـ استكمال مزارع الخضر النموذجية :

انشاء ٦٠ مزرعة نموذجية ملحقة بالوحدات وموزعة على المحافظات

مطلوب للانشاء	٢٣٫٠٠٠
وللتشغيل	٢٤٤٫٠٠٠

١٥ – استكمال مشاتل الفاكهة والاشجار الخشبية :

استكمال زراعة مشاتل الفاكهة بمديريات المنوفية والشرقية والقليوبية وبنى سويف وأسيوط والمنيا

مطلوب للانشاء	١٧٫٠٠٠
وللتشغيل	٦٠٫٠٠٠
ويقدر العائد	١١٫٠٠٠

١٦ – استكمال وحدات مقاومة الآفات الزراعية :

استكمال انشاء وحدات مقاومة الآفات الزراعية لجميع الوحدات المجمعة وتوفير المبيدات الكيماويات اللازمة لها ٠

مطلوب للانشاء	١٦٢٫٠٠٠
وللتشغيل	١٫٣٣٩٫٠٠٠
ويقدر العائد	٢٢٦٫٠٠٠

١٧ – مشروعات الصناعات الريفية :

انشاء ٦٠ مركزا للصناعات الريفية بقرى الوحدات المجمعة موزعة على المديريات تكون بمثابة وحدات انتاجية نموذجية لتحسين الصناعات والارشاد الفنى وتدريب عمال القرية على استعمال المستحدث من الادوات ووسائل الانتاج والعمل على تكوين جمعيات تعاونية صناعية تضم عمال القرية ومن أتموا تدريبهم بهذه المراكز للعمل على النهوض بالصناعات القائمة ٠

وتبلغ جملة تكاليف انشاء هذه المراكز ١٢٥٫٠٠٠ جنيه

الرعاية الصحية

ان مهمة الدولة فى المجتمع الاشـــــتراكى ، تقوم على تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف مجالات الحياة ، وعلى ضمان العدالة الاجتماعية وتأمين وسائل الحماية والوقاية لـكافة المواطنين على حد سواء ، كما تقوم على منع الاستغلال بمختلف أنواعه ، وعلى درء المخاطر • فان هذه المبادىء والاهداف تلزمنا هنا أيضـا ، وفى سبيل الوقاية من الامراض والاوبئة ، وأن نوفر لهم وسائل مكافحة المرض وعلاجه ، أن نهيىء كل ما بمقدور الدولة تهيئته من ظروف ووسائل لينعم المواطنون بالصحة والسلامة •

فى الاقليم السورى :

بذلت الدولة عنايتها لتوسيع نطاق الخدمات الصحية ، لتدخل بها مجالات جديدة ، فزادت من اهتمامها بشئون الصحة الوقائية ، صحة البيئة والمجتمع خاصة • كما أولت اهتمامها العنـــاية بصحة المواطنين فى الريف والاماكن النائية من الاقليم •

فبينما كانت ميزانيـــة وزارة الصـــحة فى عام ١٩٥٦ تبلغ ١١٦٠٣٠٠٠ ليرة ، وعام ١٩٥٧ ١٢٢١١٠٠٠ ليرة ، فانها آرتفعت عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ الى ١٣٤٣٤٤٨٧ ليرة ، وفى عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ الى ١٤٦٢٧٠٠٠ ليرة •

تأمين الخدمات الصحية :

ان خدمات الاسعاف الطبى فى الحالات المستعجلة لـكافة المواطنين تؤدى على حد سواء ، وكذلك الامر بالنسبة للخـدمات التى تتعلق بشئون الصحة العامة • فالخدمات الصحية الوقائية تقـــدم لجميع المواطنين ، كما تقدم لهم مجانا أيضا : خدمات تشخيص ومعـالجة

الامراض السارية ، وخدمات مكافحة الاوبئة والامراض المستوطنة ، وخدمات رعاية الطفولة والامومة .

أما اليوم فان كافة الخدمات الصحية التى تستطيع وزارة الصحة القيام بها ، تقدم مجانا لحملة البطاقة الصحية .

وعدد المستفيدين من نظام البطاقة الصحية فى التطبيب المجانى ، بلغ حتى تاريخ آلاحصاء الاخير - قبل نهاية عام ١٩٥٩ - ٢٣٢٫٦٤٧ مواطنا . وقد أعفى سكان بعض المناطق الريفية النائيـة كمناطق الجزيرة . ومن العرب الرحل من حمل البطاقة آلصحيـة ، ولهم الخدمات الصحية مجانا ، وقد زاد عدد الاطباء فى العامين المـاضيين من ٣٧١ فى سنة ١٩٥٩ الى ٤٦٦ ، أى بزيادة ٩٥ طبيباً .

ولمعالجة مشكلة تأمين الخدمات الطبية فى الريف ، أصـدر سيادة رئيس آلجمهورية قرارا بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن توزيع الاطباء وأطباء الاسنان والصيادلة ، للعمل فى أنحاء الجمهـورية ، ونص القرار على ألا يرخص لمن يتخرجون من كليـات الطب وطب الاسنان والصيدلة بمزاولة المهنة فى المدن الـكبرى أو خارج حدود الجمهورية الا اذا زاولوا مهنتهم فى الريف مدة سنتين على الاقل .. كما نص القرار على منح تعويضات للموظفين من الاطباء وأطبـاء الاسنان والصيادلة ، الذين يعملون فى المناطق البعيدة عن العمران .

الاطباء آلسيارون :

وضعت خطة لتأمين الخدمات الصحية فى بعض المنـاطق والقرى التى لا توجد فيها مستوصفات ، وفى مضـارب العرب الرحل ، بواسطة جولات يقوم بها أطباء سيارون ، وتم آنشاء وحدة تدريبية للصحة الريفية فى الغوطة .

الاطباء الاخصائيون :

وضعت خطة لتشجيع الاختصاص بايفاد البعثات العلمية ، وهناك

١٣ طبيبا موفدا لم ينهوا بعد دراسة الاختصاص ، وقد خصص هذا العام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ : ١٨ مقعدا جديدا لبعثات الاختصاص ، عدا سبعة منح قدمتها منظمة الصحة العالمية .

وقد تم انشاء مدرسة للتمريض في دمشق ، وتضم هذه المدرسة ١٥٠ طالبة ، وهي تخرج ٥٠ ممرضة كل عام . كما أنشئت مدارس للتمريض في حماه وحلب ودير الزور واللاذقية .

المستشفيات :

يبلغ عدد المستشفيات في الاقليم السورى ٢٦ مستشفى ، وقد تم ادخال مياه الشرب آلى المشافي المحرومة منها ، وتزويد بعض المشافي بالتدفئة المركزية ، وتكملة تجهيزاتها بالآلات والادوات وتزويدها بالاخصائيين والكفايات النشيطة لرفع سوية الخدمات الصحية فيها ، والتوسع في بعضها باحداث شعب جديدة فيها :

١ ـ أسست في مستشفى حمص شعبة لامراض العيون تتسع لعشرين سريرا .

٢ ـ أسست في المستشفى الوطني في حماه شعبة للتوليد وأمراض النساء تتسع لخمسة وثلاثين سريرا .

٣ ـ افتتح مصنع القدموس في مطلع عهد الوحدة ، وكان عدد أسرته ثلاثين سريرا ، وقد أصبح عدد أسرته اليوم مائتى سرير ، وجهز بغرفة للعمليات الصدرية كاملة المعدات .

٤ ـ افتتح في مستشفى دمشق جناح خاص لامراض الاذن والانف والحنجرة يتسع لـ ٤٠ سريرا .

٥ ـ أنشئت في المستشفى الوطني في حلب شعبة لامراض الاذن والانف والحنجرة .

٦ – أنشئت فى مستشفى دير الزور شعبة لامراض العيون ·
٧ – أحدثت فى مستشفى درعا شعبة لامراض العيون ·
٨ – جهز مصح ابن النفيس بدمشق بغرفة عمليات حديثة لجراحة الصدر ·

٢ – بناء مستشفيات جديدة :

تبنى فى بعض المحافظات مستشفيات جديدة للاستعاضـــة عن المشافى القديمة من جهة ، ولاستكمال حاجة الاقليم من المشافى من جهة أخرى ، بادئين بمراكز المحافظات ، ليكون فى كل مركز محافظة مايفى بحاجتها الضرورية ، على أن يعمل بعد ذلك على احداث مشاف فى مراكز المناطق التى لا توجد فيها مشاف ، بادئين بالضرورى منها والاهم · وتقسم المشافى الجديدة الى :

(أ) المستشفيات التى انتهى العمل فيها وبدىء بتجهيزها وهى :

١ – مستشفى أمراض العيون بدمشق : يستوعب ١٠٠ سرير ، وسيكون جاهزا فى أواخر شهر تموز « يوليو » ١٩٦٠

٢ – مستشفى دير الزور (الاميركى ســــابقا) الذى استملك حديثا ، وهو يستوعب ٧٥ سريرا ، وسيتم تجهيزه فى نهاية يوليو ١٩٦٠

٣ – تم شراء مستشفى الارسالية الامريكية فى دير الزور ·
٤ – تم ترقيم وتجهيز المستشفى المعروف بالمستشفى الانجليزى فى دمشق لامراض العيون ·

٥ – تم تجهيز مستشفى يبرود ·

المستوصفات :

يوجد فى الاقليم الشـــمالى ١٤٦ مستوصفا فى دمشق وحلب

وحمص وحماه واللاذقية ودير الزور والحسكة ودرعا والسويداء .

المستوصفات الجديدة :

في سنة ١٩٥٩ تم بنـاء تسعة مستوصفات ، وهي موزعة على الشكل التالي :

ــ ثلاثة مستوصفات في محافظة السويداء ومستوصف لاهتـه ومستوصف طربا ومستوصف خلخلة .

ــ ثلاث مستوصفات في محافظة دير الزور هي :

ــ مستوصف دير الزور ومستوصف السـبخة ومستوصف تل أبيض .

ــ مستوصف في محافظة الحسكة هو : مستوصف تل معروف .

ــ مستوصف مدينة بانياس .

ــ مستوصف البياض لمكافحة السل في مدينة حماه .

وسيباشر بناء مستوصف في قرية السخنة من محافظة حمص .

رعاية الطفولة والامومة :

تولي الدولة موضوع رعاية الاسرة وحمايتها كل اهتمامها في مختلف مجالات نشاطها الاجتماعي والصحي والثقافي .

وتقوم بمهام تقديم الخدمات الصحيـة لرعاية الطفولة والامومة دائرة خاصة في وزارة الصحة ، هي دائرة رعاية الطفولة والامومة ، لها ادارتها العامه ومركزها التدريبي النموذجي في دمشق ، ومراكز ومستوصفات الرعاية الموزعة في أحياء المدن الكبرى وفي مختلف مدن الاقليم .

وقد افتتحت وزارة الصحة خلال السنوات الاخيرة أربعة عشر مركزا لرعاية الطفولة والامومة ، موزعة على الشكل التالى :

- أربعة مرآكز فى دمشق بما فيها المركز التدريبى النموذجى .

- ثلاثة مراكز فى حلب .

مركز واحد فى كل محافظة من بقية محافظات الاقليم ، وقد تم تأسيس مركز السويداء فى عام ١٩٥٨ ، كما تم تأسيس مركزى دير الزور والحسكة فى منتصف عام ١٩٥٩ ، وافتتح أخيرا مركز فى مدينة درعا .

وقد نصت الاتفاقية التى وضعت بين وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية لاستئصال الملاريا ، على أن يقوم العمل بالتعاون خلال خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٥٦ وتنتهى بنهاية عام ١٩٦٠.

وان خبراء الملاريا فى منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة قد اتضح لهم من دراساتهم للمراحل التى وصلت اليها أعمال استئصال الملاريا فى الاقليم السورى ، أن من الضرورى استمرار الجهود مدة أربع سنوات أخرى ليتم استئصال الملاريا استئصالا نهائيا ، وقد تقدموا بمشروع اتفاقية لامتداد التعاون بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة أربع سنوات أخرى تنتهى عام ١٩٦٤

وتمكنت أعمال استئصال الملاريا خلال عام ١٩٥٩ من حماية ١٠٤٨٦٢٨ نسمة ، وقد شملت كافة المناطق المزرعية الباقية فى الاقليم السورى .

البلهارسيا والانكلوستوما :

وضعت خطة لمكافحة البلهارسيا والانكلوستوما ، فى محافظات دير الزور والحسكة وحماه .

وفى الاقليم المصرى

أولت الثورة رعايتهـــا للقطاع الصـــحى فوفرت له الامكانيات والوسائل ليتمكن من القضاء على المشاكل الصحية التى طالما وقفت حائلا دون تقدمه وتطوره ، فتتابعت سلسلة الانشاءات والمشروعات من أجل توفير العلاج والدواء لكل مواطن ، كما توجت هذه النهضـــة الاصلاحية بأكبر مشروع تنظيمى ألا وهو نظام اللامركزية الذى يهدف الى توفير الخدمات العامة لجميع المواطنين فى أسهل الصور واسرعها وحيث توجد المشاكل الفعلية ٠

المستشفيات العامة :

منذ عام ١٩٥٢ والاعمال الانشائية قائمة على قدم وســاق لتعميم الخدمات المتنوعة التى تؤديها مستشفيات الوزارة فى مختلف المناطق والاقاليم ٠ ففى عام ١٩٥٢ كان عدد المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة ٩٠ وحدة وارتفع هذا العدد الى ١٠٧ وحدة فى عام ١٩٦٠ ، كما ارتفع عدد الاسرة من ٦١٤٧ سريرا فى سنة ١٩٥٢ الى ٧٥٢١ سريرا فى عام ١٩٦٠ ، كما تم أيضا فى خلال هذه الفترة تحــويل ٨ مجموعات صحية الى مستشفيات مركزية ٠ وعملت الوزارة على تعميم مراكز نقل الدم حتى أصبح فى جميع المحافظات والمديريات مراكز لخدمة المواطنين واسعاف المرضى وحالات الطـــوارىء وكذلك عززت المستشفيات بخدمات علاج الاسنان ٠ وفى عام ١٩٦٠ وحده أنشىء خمسة مراكز جديدة للاسنان ٠ وكان من نتيجة هــذا التوسع فى المشروعات الذى صحبه التقدم المضطرد فى وسائل تحسين الخــدمة ورفع مستوى الكفاية الفنية بين الافراد العاملين فى هذه الخدمات أن أدى كل هذا الى زيادة العناية بين جمهور المنتفعين من هذه المؤسسات واقبالهم عليها حتى ارتفع عدد مرضى العيادات الخارجية من ٤ مليون فى سنة ١٩٥١ الى ٨ مليون فى سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ ، كما زاد عدد

مرضى الاقسام الداخلية من ١٢٠٠٠٠ فى سنة ١٩٥١ الى ٢٣٠٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ كما ارتفع عدد المرضى الذين فحصوا بالاشعة فى سنة ١٩٥١ من ٣٩٠٠٠ الى ١٨٣٠٠٠ فى سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، وارتفع عدد مرضى أقسام الاسنان بالمستشفيات من ١٤٨٠٠٠ فى سنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ٣٦١٠٠٠ فى سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ .

كما شمل هذا التوسع الخدمات العلاجية الاخرى كالحميات والامراض الجلدية والتناسلية وللدلالة على هذا بلغت احصائيات المرضى المعالجين فى عام واحد هو سنة ١٩٥٨-١٩٥٩ ٩٣٠٠٠ مريضا بوحدات الحميات و٧٤٥٠٠٠ مريضا بوحدات الامراض الجلدية و٨٩٠٠ مريضا بوحدات الامراض التناسلية . وتعزيزا للخدمات العلاجية عملت الوزارة على تزويد جميع المناطق بمراكز الدم ، وساهمت مساهمة فعالة فى تنظيم خدمات الاسعاف والحالات الطارئة كما عملت على توفير الدواء فى وحداتها وصرفه فى عبوات نظيفة .

الأمراض الصدرية :

كانت مشكلة الامراض الصدرية من أهم المشاكل الصحية التى اهتمت بها الوزارة وقامت بدراستها من كافة النواحى الوقائية والعلاجية والاجتماعية واتبعت هذه الدراسة بسلسلة من الانشاءات والمشروعات . ففى عام ١٩٥٢ كان عدد الاسرة ٣٧٧٥ فأصبح فى عام ١٩٦٠-٨٧٨٤ وبالنسبة للمستوصفات الدرنية كان عددها عام ١٩٥٢ ٢٧ مستوصفا وفى عام ١٩٦٠ وصل عددها الى ٦٤ مستوصفا . ولم تكتف وزارة الصحة بهذه المنشآت ، فعندما وضح لها أن هناك مرضى ما زالوا خارج هذه المستشفيات والمستوصفات بدىء فى مشروع العلاج المنزلى الذى يغطى احتياجات كثير من المرضى الذين قد لا تتاح لهم فرصة العلاج بهذه المستشفيات . كما اشتمل البرنامج أيضا على تعزيز وسائل وقاية المواطنين وتحصينهم واكتشاف الحالات المبكرة

بوسائل الفحص الجموعى بالاشعة وغـــيرها وكذلك تعزيز الرعاية الاجتماعية والتوسع فى مشروعات التأهيل المهنى ورعاية الناقهين ٠

كما عنيت حكومة الثورة بالخدمات الاجتماعية لمرضى الدرن عناية فائقة كما يتبين من زيادة اعتمادات الاعانات للمرضى من ٦٠٠٠ جنيه الى ٠٠٠ر٠٠١ جنيه وبلغ عدد المرضى الذين ينتفعون بهـذه الاعانات ٧٣٧٤ مريضا ، وكذلك اهتمت بتدعيم فروع الخدمات الاجتماعيـة الاخرى كالتأهيل المهنى والترفيه ، ويقوم على هذه الخدمات عدد كبير من الاخصائيين الاجتماعيين ٠ وبلغ عدد مراكز التأهيل المستحـدثة خمسة مراكز داخل مصحات وخمسة مراكز خارجية ٠ وقد ساهمت بعض الهيئات الاهلية بنصيب وافر لحل هذه المشكلة نظير الاعانات التى تمنحها الوزارة لهذه الهيئات ٠

وقد تكلفت مشروعات الدرن فى عهد الثورة ٠٠٠ر١٨٠ر١ جنيها على ما اعتمد فى الميزانية العامة ٠

الأمراض العقلية والنفسية :

عند قيام الثورة كان كل النشاط الموجود بميدان الصحة العقلية والنفسية مقصورا على مستشفيين للامراض العقلية بالعباسية والخانكة وعيادتين نفسيتين فى القاهرة ٠ وتحقيقا لاهـــداف الثورة من نشر الخدمات الصحية بين المواطنين عملت الوزارة على التوسع فى هـذه الخدمات وتحسين الخدمةالعلاجية بهافعملت على النهوض بالمستشفيات العقلية حتى تتبع فى نظمها وطرق العلاج بها أحدث ما وصل اليـه العلم فى رعاية المرضى وعلاجهم وتحقيقا لذلك أصبحت العقاقير الجديدة فى تناول المرضى ، كما أنشئت أقسام خاصة للعلاج بالانســـولين والعلاج بالعمل والترفيه ٠

وفى سبيل رفع مستوى العـــلاج أنشىء معمل كيماوى حيوى

بمستشفى العباسية يقوم بعمل الفحوص المعملية اللازمة مع اجـراء بحوث علمية ٠

وقد كان من نتيجة هذه الجهود كلها وتحسين مستوى الخدمة داخل المستشفيات أن نقصت المدة اللازمة للعلاج فى نسبة غير قليلة من الحالات ٠

أما بالنسبة للعيادات النفسية فنظرا لما تقوم به من مجهـــودات وقائية فى مكافحة الاضطرابات النفسية والعقلية عملت الوزارة على التوسع فيها فزاد عددها الى سبع منها أربع عيادات بالقاهرة وثلاثة خارج القاهرة ٠

وما زال الاقبال على هذه العيادات فى زيادة مضطردة لذلك أعطيت اولوية خاصة فى مشروعات النهوض بالصحة العقلية والنفسية ٠

كما تم انشاء مركز لعلاج الصرع وعيادة خاصة فى أحد مستشفيات القاهرة رعاية للمرضى بهذا الداء ٠

أما بالنسبة لعيادات الطلبة فقد كان الموجود من هذه العيادات فى عام ١٩٥٢ عيادة واحدة مركزها القاهرة ٠ وقد أصبح عدد هـــذه العيادات الآن ثلاث بالقاهرة والاســــكندرية وأسيوط ، زودت بالاخصائيين وبالاجهزة والادوات اللازمة لمعالجة الاضطرابات النفسية ونشر الثقافة الصحية والنفسية بين جمهور التلاميذ وذويهم ، حتى يتحقق للجيل الجديد من صحة البدن والنفس ما يكفل حسن اضطلاعه بالآمال التى تعقدها الثورة عليه ٠

مكافحة وعلاج الارماد :

ويمكن تلخيصها فى الآتى :

١ ــ تثبيت جميع الوحدات المتنقلة فى الجهات الهامة التى تعتبر أشد حاجة من غيرها بعد تعميم الفروع الرمدية بالوحدات المركزية ٠

٢ ـ انشاء ١٠ فروع رمدية جديدة ٠
٣ ـ استبدلت الخيام بأكشاك خشبية فى بعض المستشفيات الرمدية
٤ ـ انشاء ٤ عيادات لعلاج الحول ٠
٥ ـ تشترك الوزارة مع الهيئة الصحية العالمية وهيئة اغاثة الطفولة فى مشروع مكافحة الارماد ضـــمن مشروعات مركز التنظيم والتدريب بقليوب وهى تقوم الآن بتنفيذ المشروع بين تلاميذ المدارس الابتدائية بمديرية الشرقية ٠

الصحة الوقائية :

لا شك أن قياس تقدم ونجاح الخطط الطبية والصحية التى تنفذ فى أنحاء الاقليم الجنوبى هو منع انتشار الامراض وحصرها قبـــل استفحالها ٠ وقد نجحت وزارة الصحة فى هذا المضمار نجاحا بعيد المدى ويكفى أن نقرر لتوضيح هذه الحقيقة أنه لم يحدث أية اصـــابة فى البلاد من الامراض الكورنتينية وهى الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء رغم وقوع عدة أوبئة فى الدول المحيطة بالجمهورية العربيـــة المتحدة ورغم أن وسائل النقل من شأنها أن تساعد على نقل العدوى ورغم أن موضع البلاد بوصفها تتوسط ثلاثا من أكبر قارات العـــالم من شأنه أن يعرضها دائما لخطر العدوى بمختلف الاوبئة الطارئة وفى هذا كله دليل على كفاية وسائل الوقاية والمكافحة ٠

وتقوم خطة الوزارة على تغطية جميع المناطق تدريجيا بمكاتب الصحة وقد بلغ عدد هذه المكاتب التى أنشئت منذ قيام الثورة حتى الآن ٣٣ مكتبا ، هذا فضلا عن التشريعات الحديثة التى صـــدرت فى الفترة الاخيرة والتى تتمشى مع روح العصر والتطور العلمى الذى شمل جميع المرافق الصحية والطبية ، كما أخذت أحدث الوسائل فى أعمـــال الوقاية والتحصين والتطهير والتعفير مما كان له أثره فى منع انتشار الامراض المعدية ٠

الحجر الصحي :

ادارة الحجر الصحي هى أحد الاجهزة الحيوية الهامة التى تشكل سياجا منيعا يحمى البلاد من غائلة الامراض الوافدة وتقيها من شر الامراض الكورنتينية المختلفة ٠٠ لذلك لم تضن عليه الثورة بكل الامكانيات والوسائل التى تستلزمها الاعباء الملقاة على عاتقه فتم اصدار القوانين الصحية ولوائح الحجر الصحي وروعى فيها ادخال أحدث النظم المعروفة وتخفيف الاجراءات المتعلقة بالبضائع الخاضعة لاجراءات الحجر الصحي بما لا يتعارض مع كفالة وقاية البــــلاد من خطر دخــــول الامراض الكورنتينية ٠

وتم أيضا الغاء رسم الحراسة الصحية الذى كان يفرض على الحجاج القادمين من البلاد العربية المجاورة تشجيعا لهم على اتخاذ طريقهم الى الحجاز عن طريق الاقليم الجنوبى من الجمهورية ٠

وفى عهد الثورة تم بناء أربعة أقسام جديدة لاستقبال حجــــاج الطائرات بمحجر الطور كما تم بناء معزل جديد بمطار القاهرة وآخر فى بور سعيد وأجرى تجديد معزل مطار الاسكندرية ، كما جهــزت وحدات الحجر الصحي بأحدث الوسائل استكمالا لراحـــة الحجـاج والمسافرين بصفة عامة ٠

الثقافة الصحية :

لا شك أن كثيرا من المشاكل الصحية يقتضى حلها جهودا شـــعبية منظمة تشترك فيها جميع الهيئات الشعبية وعلى رأسها الاتحاد القومى لتعمل على نشر الوعى والتثقيف الصحي ٠

وقد تم فعلا تشكيل لجنة دائمة للتثقيف الصحى تضم جميع الجهات المعنية لوضع سياسة تخطيطية وتنسيقية تتبعها لجان اقليمية تشرف على خطط التثقيف على مختلف المستويات سواء فى القرى أو البنادر

أو الشياخات • ومن جهة أخرى أعدت الوزارة عدتها لتوفير الامكانيات واعداد الوسائل التثقيفية لتكون طوع هذه اللجان عند تنفيذ حملات الارشاد الصحي والتى سيشترك فيها أطباء وزارة الصحة وهيئاتها المختلفة ولجان الاتحاد القومي والمعلمون ومجالس رعاية الشباب الاقليمية ورجال الوعظ والارشاد وغيرهم • وقد قام قسم الثقافة الصحية في عهد الثورة بنشاط متعدد يتضمن انشاء صالتين للعرض للتثقيف الصحي فى القاهرة وانشاء مكتب للتثقيف الصحى بكفر الشيخ ووحدة متنقلة لمناطق الحدود ، كما أقيمت المتاحف الاقليمية في بعض الاقاليم وساهم قسم الثقافة الصحية بالتعاون مع الجهات الحكومية والاهلية فى حملات المشروعات الصحية وغيرها •

رعاية الامومة والطفولة :

تهدف رسالة الوزارة الى تقليل أخطار الحمل والوضع والى خفض نسبة وفيات الوضع والاطفال وايجاد نسل سليم قوى خال من العلل والامراض المختلفة حتى ينشأ منه شعب قوى الجسم صحيح العقل يشغل مكانا مرموقا بين شعوب العالم •

ولتحقيق هذه الاهداف تبذل كل الجهود للعناية بالحامل والأم والطفل وتقليل أخطار الحمل والوضع ومضاعفات الولادة والقضاء على حمى النفاس وتجنيب الأم وطفلها شر الامراض الوراثية والوبائية والنزلات المعوية والصدرية ومكافحة الرمد والكساح والتحصين ضد شلل الاطفال والدفتريا والدرن والتطعيم ضد الجدرى وكذا ارشاد الأم إلى أبسط الطرق الصحية وأنجحها وطرق الرضاعة الصحيحة لتتمكن من تربية طفلها تربية قويمة لاعداد جيل سليم خال من الامراض •

ويبلغ عدد مراكز رعاية الطفولة والامومة الآن ٩٥ وحدة موزعة على القاهرة والمحافظات والمديريات وبنادر المراكز ومنها ١٤ مركزا

أنشئت فى الثمانى سنوات الاخيرة وذلك بخلاف ثلاث دور لحضانة الاطفال أولاد الامهات العاملات ، ٢٢ مدرسة لمساعدات المولدات ، ١٥ مدرسة للدايات وملجأ للاطفال اللقطاء ٠

وتبعا لذلك زاد عدد المترددات على مراكز رعاية الامومة والطفولة من ٢٤٥٠٠٠ سنة ١٩٥٢ الى حوالى مليون سنة ١٩٥٩ ، وعددالولادات عام ١٩٥٢ ـ ١٣٨٠٠٠ فأصبح فى عام ١٩٥٩ عدد ١٧٠٠٠٠ وكان عدد الاطفال الذين عولجوا بهذه المراكز عام ١٩٥٢ ـ ١٩٠٠ر٠٠٠ وزاد عددهم سنة ١٩٥٩ فأصبح ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ طفلا ٠

مكافحة الجذام :

تعمل وزارة الصحة على استئصال شأفةهذا المرض المزمن القديم من البلاد وذلك باكتشافه ودراسة الاسباب والظروف التى ساعدت على ظهوره وعزل المرضى وعلاجهم بأحدث الطرق والمستحضرات الطبية وتأهيلهم والعناية بشئونهم الاجتماعية عناية تشجعهم على البقاء فى هذه الاماكن ٠

وقد أنشأت الوزارة مستعمرتين زراعيتين صناعيتين كل منهما مستكملة أسباب الحياة الطبيعية احداهما فى أبى زعبل والاخرى بجهة العامرية ٠٠

وتمشيا مع روح العهد الجديد قام قسم الجذام بتنفيذ الافراج عن المرضى الذين تتوفر فيهم بعض الشروط واستمرار علاجهم فى العيادات الخارجية وتأهيل المفرج عنهم ومساعدتهم ماديا ٠ هذا وقد أنشئت جمعية أهلية تخدم هذه الاهداف والاغراض وقد قررت وزارة الصحة منحها اعانة قدرها ١٠٠٠٠ جنيها حتى يمكن أن تقوم برسالتها على الوجه الاكمل ٠

هذا وقد صدر قرار جمهورى بالموافقة على انتداب الموظفين

والمستخدمين وعمال اليومية المصابين بمرض الجذام للعمل بمستعمرات الجذام حتى لا تنقطع عنهم مرتبـــاتهم التى هى مورد رزقهم ورزق عائلاتهم ٠

قسم التغذية :

لما كانت التغذية التى تقوم على أساس سليم من أهم العوامـــل لتحسين صحة الفرد وانتاجه ، فقد أنشأت الوزارة فى عهد الثورة معهدا للتغذية لاجراء البحوث العلمية على المواد الغذائية وبحث الحالة الغذائية وكشف حالات سوء التغذية والعمل على مكافحتها فى جميع أنحاء الجمهورية ٠

كما يقوم بتقدير الاحتياجات الغذائية لفئات الدخل والسن والمجهود المختلفة ووضع الوجبات الغذائية الملائمة لوحدات الجيش والمدارس والملاجىء والمستشفيات والمصانع والمؤسسات المختلفة ويعمل عـــلى نشر الثقافة الغذائية بين المواطنين ٠ وتعمل الوزارة على تزويد هـــذا المعهد بالفنيين اللازمين واعداده بأحدث الاجهزة العلمية والمعـــدات الفنية وتوسيع مبانيه وذلك ببناء معهد جديد للتغذية اعتمد له بميزانية ٥٩/١٩٦٠ المبالغ اللازمة ٠

مراقبة الاغذية :

يقوم قسم مراقبة الاغذية بمراقبة كافة المواد الغذائية مراقبةدقيقة فى المحافظات والمديريات وذلك بواسطة مفتشى الاغذية الذين يقومون بالتفتيش المستمر على المواد الغذائية بالمحلات والاسواق والطرقات والموانى ٠ وقد كانت فرق الاغذية حتى عام ١٩٥٢ ــ ٣٧ فرقة فبلغ عددها الآن ٥٦ فرقة ٠ وتمشيا مع التطور الثورى فى جميع المرافق قامت الوزارة باصدار وتعديل عدة تشريعات وقرارات تهـــدف الى حماية المواطنين على أسس علمية حديثة يمكن تطبيقها فى يسر وسهولة

ولما كان على الباعة الجائلين أمر هام للغاية وهم فئة كبيرة ولهم اتصال مباشر بالجمهور لذلك أنشئت ٦ مكاتب لمراقبة الباعة الجائلين ولتيسير استخراج التصاريح الصحية لاحكام الرقابة عليهم وتعمل الوزارة على تعميم هذه المكاتب فى جميع المناطق بالاقليم الجنوبى ٠

صحة البيئة :

لما كانت الصحة العامة للمواطنين مرتبطة ارتباطا وثيقا بالبيئة التى يعيشون فيها حيث عن طريقها ينقل أغلب الامراض لذلك تبذل وزارة الصحة جهادا كبيرا لرفع مستوى البيئة حتى يمكن القضاء على العوامل التى تساعد على انتشار الامراض ٠ ونظرا لان المياه من أهم ضروريات الحياة وعن طريقها قد ينتشر بعض الامراض لذلك تعمل الوزارة على أن تكون مياه الشرب مأمونة ونقية وقد قام القسم بدراسة المواضيع الخاصة بهذا المرفق واتخذت لجنة المياه العليا القرارات اللازمة لهذا الغرض ٠

وكذلك تم البت فى أعمال المجارى ودراسة المشروعات الخاصة بها بما يضمن رعاية المواطنين ٠ وكفالة المرافق الصحية المناسبة ٠

كما لاحظ القسم وجود عدد كبير من الجبانات القديمة غير المستعملة أوقف الدفن فيها من مدة طويلة تربو على عشرات السنين ويقع معظمها وسط المساكن أو بالقرب منها ، ولهذا رأت الوزارة اخلائها من الرفات والعظام ٠ وقد خصص لذلك المبالغ اللازمة لهذا الغرض وقد تم خلال تلك المدة اخلاء جبانات قديمة عددها ٢٣٠ جبانة تم تسليمها للاملاك الاميرية ٠٠

وبعد قيام التنظيم الجديد بوزارة الصحة القائم على اللامركزية أصبحت المناطق الطبية تقوم بسائر أعمال الجبانات ولا تعود الى الوزارة الا بشأن القرارات الوزارية ٠

قسم الصحة الصناعية :

تمشيا مع اهتمام الدولة وحركة التصنيع الشاملة ، أنشىء قسم الصحة الصناعية بتاريخ ١٩٥٩/٨/٣ ليقوم بدراسة مشاكل الصحة الصناعية وبحث تأثير الصناعة على صحة الجمهور وتأثيرها على صحة العمال المشتغلين بها • وفى هذه الفترة القصيرة قام القسم بعدة دراسات هامة منها تأثير الاتربة وزغب القطن على العمال بمحالج ومكابس القطن وطرق وقايتهم من هذه الاضرار • وكذلك دراسة تأثير الاتربة على أهالى منطقة أسوان وبعض عمال المناجم بها ودراسة الصناعات الخاصة بهذه المنطقة • كما قام القسم بالاشتراك مع ادارة الامراض الصدرية بالوزارة بعمل مسح بالاشعة الجموعية لجميع أهالى المنطقة • ودراسة تأثير صناعة الكتان على العمال المشتغلين بها فى منطقة منوف ، وتعمل الوزارة على وضع التوصيات الخاصة بهذه الموضوعات موضع التنفيذ •

الصحة القروية :

عندما صدر القرار الجمهورى رقم ١١٩٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتنظيم الجديد لوزارة الصحة التنفيذية لتنفيذ اللامركزية اضطلعت الادارة العامة للصحة القروية اعتبارا من ١٩٥٩/٨/١٥ بما كانت تقوم به مصلحة الصحة القروية قبلا وذلك من الناحية الفنية •• أما الاشراف الادارى فقد أصبح من اختصاص المناطق الطبية •

وقد تعاونت الصحة القروية مع المصالح والهيئات الدولية فى اصلاح الريف فاشتركت مع الاصلاح الزراعى فى تنفيذ برنامج يهدف الى رفع مستوى الحياة الريفية وذلك بمنقطة أبيس كما اشتركت أيضا فى برنامج لتحسين الصحة القروية بشبرامنت وكانت تهدف فى ذلك الى الوصول الى برنامج عملى فى الخدمات الصحية الريفية وتحسين صحة البيئة لامكان تطبيقه فى المناطق الريفية الاخرى •

وفى عهد الثورة قامت الوزارة بتدعيم جهاز الصحة القروية وتم استلام وتجهيز ٥١ مجموعة وذلك حتى سنة ١٩٥٦ . ثم أرجىءانشاء المجموعات الصحية إبتداء من سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ عندما بدأ انشاء الوحدات المجمعة .

وقد والت ادارة الصحة القروية مضاعفة الجهد لاستكمال العمل بجميع فروع كل مجموعة صحية وتجهيزها بمقومات ذلك متغلبة فى ذلك على ما يعترضها من صعاب فزاد عدد الاقسام الداخلية بالمجموعات من ١١٠ سنة ١٩٥١ الى ٢١٠ سنة ١٩٥٦ والى ٣٠٨ سنة ١٩٥٩ ، وأصبح عدد الأسرة سنة ١٩٥٩ ـ ٣٧٣٢ بعد أن كان ١٦٠٣ سنة ١٩٥١ وذلك بالرغم من تحـــويل بعض المجموعات الصحيـــة الى مستشفيات مركزية والغاء البعض الآخر لوجود وحدات مجمعة عاملة فى مقارها ، كذلك اضطردت الزيادة فى الفروع الاخرى بالمجموعات فزاد عدد أقسام الامراض المتوطنة من ١٩٨ سنة ١٩٥١ الى ٢٤٧ سنة ١٩٥٩ وزاد عدد فروع رعاية الامومة والطفولة من ١٤٩ الى ٢٢٢ فى نفس الفترة كذلك زاد عدد مكاتب الصحة بالمجموعات الصحية من ١٩٥ الى ٢٣٠ .

وكان من أثر التوسع المضطرد فى خدمات الصحة القروية أن ازداد اقبال المواطنين عليها وارتفع عدد المرضى المترددين عـــلى المجموعات للعلاج الخـــارجى والداخـــلى من ١٤٢٢٠٠٠ فى عام ١٩٥٠ الى ٢٦٩١٠٠٠ مريضا فى عام ١٩٥٩ وعدد مرضى الامراض المتوطنةمن ٧٤٢١٢٠ مريضا فى سنة ١٩٥٠ الى ٢٨٦٨٣٦٩ مريضا فى سنة ١٩٥٩ وعدد حالات الحوامل الجدد والمترددين من ٢٢١٨١٦ فى سنة ١٩٥٠ الى ٥٣٦٨٧٣ فى ١٩٥٩ وعدد الاطفال الذين ترددوا عـــلى المجموعات الصحية من ٤٠٢٨٦٥ فى سنة ١٩٥٠ الى ١٣٣٥٨٢٣ فى سنة ١٩٥٩ .

كما قامت الصحة القروية بالتوسع في أعمال تحسين البيئة التى تهدف الى رفع المستوى الصحى للمواطنين بالقرى وذلك عن طريق تزويد منازلهم بالمراحيض القروية الصحية لصرف الفضلات بطرق صحية وذلك لوقايتهم من الامراض المعدية والطفيليات ، وكذا اقامة مجموعات من الحنفيات بالقرى أو طلمبات يدوية بالنواحى التى لم تصل اليها المياه من عمليات وزارة الشئون البلدية والقروية ٠

وقد شملت أعمال تحسين البيئة منذ قيام الثورة مديريات الجيزة والقليوبية والمنوفية ٠

ومنذ قيام الثورة المباركة حتى الآن تم اقامة ١٨٫٩١٨ مرحاض بنواحى مختلفة بمديريات الجيزة والقليوبية والمنوفية والدقهلية والمنيا ٠ كما أقيمت ١٥ من مجموعات الحنفيات و٢٠ طلمبة يدوية يضاف الى ذلك أعمال النظافة وازالة القمامة بالمناطق التى تشملها أعمال تحسين البيئة ٠

ومما لا شك فيه آن الاعتمادات مهما بلغت لا تسمح بتعميم هذه الخدمات على نطاق واسع بمفردها وهذا يوضح أهمية اشتراك المواطنين عن طريق لجان الاتحاد القومى فى القيام بهذه الخدمات وتعويض ما تقصر الاعتمادات عن القيام به ٠

الامراض المتوطنة :

تسبب مرض البلهارسيا فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة فى مشكلة من أهم المشاكل الصحية التى يظهر أثره بوضوح فيما تسببه من نقص فى الانتاج قدره الخبراء بما يزيد عن ٨٠ مليون جنيه سنويا ٠ وتبلغ متوسط نسبة الاصابة بها فى الاقليم الجنوبى ٦٠٪ ٠

لذلك قامت حكومة الثورة بمجهود كبير للتخلص من هذه الامراض

أو على الاقل الحد من انتشارها وخفض نسبة الاصابة بها بين الاهالى الى أقل مستوى ممكن بحيث لا تعطل الجهود المبذولة لرفع مستوى الفرد ومضاعفة الانتاج - وقد نجحت فعلا وزارة الصحة فى السيطرة على هذا البلاء وانخفضت نسبة الاصابة به خصوصا فى المناطق التى تركزت فيها عناصر العلاج والمكافحة الى حوالى ٣٥٪ وفى المناطق الاخرى أمكن الابقاء على نسبة الاصابة كما هى بالرغم من زيادة عدد السكان والتوسع المتزايد فى وسائل الرى المستديم ويرجع الفضل فى هذا النجاح النسبى الى الجهود الكبيرة التى قامت بها الاجهزة العلاجية ووحدات مكافحة البلهارسيا .

ومنذ بداية الثورة حتى الآن يجرى التوسع باضطراد فى زيادة وتعزيز الخدمات العلاجية والوقائية من هذا المرض وبلغ عدد الوحدات التى قامت الوزارة بانشائها ١٦٨ وحدة وزعت كلها فى صميم الريف بالاضافة الى انشاء خمسة فروع للامراض المتوطنة بالمستشفيات المركزية .

كما قامت الوزارة بتخصيص أكثر من ٢٠٠٠ سرير فى الاقسام الداخلية لقبول وعلاج الذين لا تسمح حالاتهم بالعلاج فى العيادات الخارجية .

هذا وقد ساهم فى حملة علاج ومكافحة البلهارسيا وحدات الوزارة المختلفة وكذلك الوزارات الاخرى وبلغ عدد الوحدات التى تقوم بنصيب وافر فى هذا المجهود ٩٦٠ وحدة .

أما أعمال المكافحة فتهدف الى تجنيب المواطنين الاصحاء الوقوع فى مخالب المرض وكذا التقليل من فرص تكرار العدوى فى المرضى منهم حتى لا يصل المرض الى المضاعفات الخطيرة الفتاكة .

وتحقيقا لهذه الاهداف زادت عدد المعامل الفرعية التى تقوم بفحص

القواقع لمذنبات البلهارسيا من ١٦ الى ٧٠ معملا. كما زاد عدد القواقع المفحوصة سنويا من ٥٠٠ ألف قوقعة الى ٦ ملايين قوقعة أى حوالى اثنى عشر ضعفا وذلك للكشف عن الاماكن الخطرة من حيث نقل العدوى والمبادرة بمعالجتها بمبيدات القواقع . ويقوم القسم بفحص ما يزيد عن مليون وربع مليون من قنوات الرى والصرف سنويا يعالج فيها بمبيدات القواقع نحو ٢٠ ألف مجرى مساحتها نحو ١٥ ألف كيلو متر مما أدى الى انخفاض نسبة الاصابة بالبلهارسيا هيماتوميوم فى القواقع من ٤٣ر٠٪ الى ١٣ر٠٪ وبالبلهارسيا مانسونى ١٦ر٠٪

كما تم ابادة القواقع الناقلة للبلهارسيا من الواحات الداخلة والواحات الخارجة ابادة عامة .

وتهتم الوزارة اهتماما خاصا بدراسة عوامل الرى والصرف وأثرها على انتشار القواقع وهناك لجان مشتركة بين الوزارة وبين وزارة الاشغال ووزارة الزراعة لدراسة مشروعات الرى والصرف والتعاون فى وضع خطة طويلة الامد لتطهير قنوات الرى والصرف والحصول على الآلات اللازمة لذلك .

ونظرا لنجاح مادة البنتاكلوروفينات الصديوم فى ابادة قواقع البلهارسيا من منطقة وراق العرب التجريبية فضلا عن أنها تقتل القواقع وأجنة البلهارسيا ومنه نباتها بنفس النسبة التى تقتل بها القواقع فقد تقرر استعمال هذه المادة جنبا الى جنب مع مادة سلفات النحاس فى أعمال المكافحة وسيبدأ فى استعمالها فى ابادة قواقع البلانوريس من مصر الوسطى بمجرد استكمال استيراد المهمات اللازمة لاستعمال هذه المادة .

مكافحة الملاريا :

لا شك أن مرض الملاريا من الامراض التى تؤثر فى الطاقة البدنية

وبالتالى الانتاجية للمواطنين خصوصا فى الاعوام الاخيرة التى بدأ يأخذ فيها صورة وبائية خطيرة ٠

لذلك وضعت وزارة الصحة نصب عينيها اتخاذ جميع الاجراءات للحد من خطورة هذا المرض تمهيدا لاستئصاله نهائيا من البلاد ٠

وبالرغم من العوامل الطبيعية المتعددة التى تساعد على انتشار الملاريا فى بلادنا مثل ارتفاع منسوب الفيضان فى كثير من الاعوام والتوسع المضطرد فى زراعة الارز والظروف الجوية الملائمة والوضع الجغرافى لموقع البلاد من ناحية المواصلات الا أن الجهود المضاعفة التى بذلتها الاجهزة المختلفة فى وزارة الصحة أدت الى تضييق نطاق الاصابة بهذا المرض فى أضيق الحدود ٠

فقد عملت الوزارة على زيادة محطات الملاريا فى جهات متفرقة من الاقليم الجنوبى ، ففى عام ١٩٥٢ كانت تتبع هذا القسم ٣٩ محطة رئيسية و ٧٤ مأمورية فرعية لها ـ فزيد عددها حتى صارت فى عام عام ١٩٥٩ ، ٤٦ محطة رئيسية و٧٥ مأمورية فرعية لها ٠

وقد ترتب على زيادة عدد المحطات زيادة قوة القسم العاملة من: فنيين واداريين وعمال وغيرهم ٠

كما أن الوزارة قد سنت سنة جديدة فى رفع المستوى الفنى لموظفى الملاريا فبدأت باعطائهم دراسات خاصة علمية وعملية لمدة كافية بمركز التدريب بالدقى ٠

مكافحة الحشرات :

أنشئت معامل القسم بالدقى فى أوائل عام ١٩٥٣ والغرض من انشائها هو عمل الابحاث المعملية عن الحشرات الطبية ومدى اختلاف بيئتها فى مصر عن غيرها من الدول وتشمل على معامل لفحص الانواع المختلفة للبعوض سواء الناقل للملاريا أو الفيلاريا كذلك فحص

عينات الدم التى ترد من الجهات المختلفة ، ومعمل للاختبـــارات البيولوجية لمعرفة مدى تأثير المبيدات الحشرية على الانواع المختلفة من الحشرات ومدى تكون أجيال منيعة ضد هذه المبيدات ، ومعمل لتربية الحشرات ويحتفظ بأنواع مختلفة من الحشرات ذات الاهمية الطبية فى مصر ، وكذا معمل لفحص وتحليل المبيدات الحشرية ٠

وتوجد بها مدرسة خاصة لتدريب الموظفين والمستخدمين المشتغلين فى مكافحة الحشرات ولا يقتصر التدريب بها على أبنـــاء الجمهورية العربية المتحدة فحسب وانما توفد اليها الطلبة من البلاد العربيـــة الشقيقة عن طريق الهيئة الصحية العالمية للتدريب على نفس الاعمال لتطبيقها فى بلادهم ٠

وفى عام ١٩٥٥ أنشئت ببلدة مرصفا منطقة لابحاث مرض الفيلاريا المتوطن بتلك الجهة والاماكن المجاورة لها ، فبعد أن كانت نســـبة الفيلاريا بها ١٦٪ هبطت الآن الى ١ر٢٪ ونقلت الحمـــلة الى مناطق أخرى ، كما أنشئت حملة لاستكشاف الحشرات بأنحاء الجمهـــورية وتحديد أنواعها وأماكن توالدها وطرق التخلص منها للعمل عـــلى استئصالها ٠ وفى سنة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ تم انشاء مركز التـــدريب الاقليمى لاستئصال الملاريا بالاشتراك مع الهيئة الصحية العالميـــة لتدريب الاطباء ومساعديهم من الجمهورية العربية المتحدة ودول اقليم شمال البحر الابيض المتوسط والدول العربية ٠

معهد الابحاث :

تقدم معهد الابحاث منذ قيام الثورة تقدما يسترعى النظر ، فقد توسع فى أقسامه الداخلية وأضاف اليها اقساما جديدة مسايرا بذلك التطور الحديث للبحوث الطبية وأنشأت فيه الوزارة الوحدات الحديثة وهى وحدة البحوث الراديوبيولوجية لفحص تأثير الاشعاع على الانسان

وقسم التجارب البيولوجية ، وقسم الفسيولوجى والفارماكولوجى ، وقسم البكتريولوجى وقد ألحق به قسم للميكولوجى جارى انشاؤه وتجهيزه ٠

وقد تم أيضا انشاء عيادة خارجية بمستشفى المعهد على نمط نموذجى لعيادة تشخيصية مزودة بجميع المعامل التى تحتاجها لاجراء الفحوص المعملية والاكلينيكية الخاصة للمرضى ، وكذلك أنشىء مركز للتدريب على مقاومة البلهارسيا بالمبيدات الحديثة وهو مزود بوحدة حالية مجهزة على أحدث النظم البحثية فى منطقة وراق العرب ٠ كما تم انشاء طابق جديد للاقسام الداخلية وزود بما يلزمه من أجهزة ومهمات ٠

ويجرى حاليا اعداد وتجهيز قسم النظائر المشعة بالتعاون الفنى مع مؤسسة الطاقة الذرية ٠

الصحة المدرسية :

تشكل الخدمات التى تؤديها وزارة الصحة للطلبة فى مختلف المراحل ركنا حيويا فى خطة الخدمات العلاجية الوقائية للمواطنين ، فالدولة تؤمن ايمانا عميقا بأهمية الدور الذى سيضطلع به هذا الجيل فى عملية البناء والتعمير التى شملت المجتمع الذى نعيش فيـــه وكان من أول واجبات وزارة الصحة اعداد النشء اعدادا صحيا يمكنه أن يؤدى هذا الدور الذى سيلقى على عاتقه فى الغد القريب ٠

ومنذ أن قامت الثورة وعمليات التوسع آخذة فى ازدياد كما يتبين فى انشاء الوحدات المتعددة وبيانها :

١ ـ انشاء ١٧ وحدة ثابتة ومتنقلة بالمحافظات لعلاج القراع بالاشعة السطحية ٠

٢ ـ انشاء ٩٧ وحدة علاجية فرعية ببنادر المراكز ٠

٣ ـ انشاء عيادة نفسية باسكندرية وأسيوط ٠

٤ ـ انشاء تفتيش للصحة المدرسية بكل من منطقة القاهرة التعليمية الوسطى والسويس •

٥ ـ انشاء عيادة للامراض الصدرية مزودة بجهاز للفحص الجموعى بمدينة القاهرة •

٦ ـ انشاء مجموعة علاجية للطلبة بكل من المنيل بمصر القديمة وحلوان •

٧ ـ انشاء وحدة لقياس السمع بالقاهرة •

٨ ـ تزويد مستشفى الطلبة بالقاهرة بالآتى :

(أ) مركز لعلاج الروماتيزم ومضاعفاته وقد زود برسام كهربائى للقلب •

(ب) انشاء غرفة عمليات أخرى بالمستشفى •

(ج) توسيع مستشفى الطلبة بالقاهرة وانشاء جناح جديد يسع ٤٠ سريرا •

٩ ـ انشاء وحدة علاجية متنقلة لعلاج التلاميذ بمدارسهم •

وقد صاحب خطة التوسع المذكورة ازدياد النشاط الذى تقوم به الوزارة فى هذا القطاع ، ففى عام ١٩٥٩ بلغ عدد الطلبة الذين عولجوا من الامراض الباطنية ٤٤٩ر٩١٨ والرمد ٢٠١ر٩٤٣ والاسنان ١٨٦٠٧٠ والجراحة ٩٤ر٩٠٩ والامراض الجلدية ١١٦ر٣٧٤ والذين فحصوا وعولجوا من الامراض المتوطنة ٤٤٤ر٠٠٠ والذين طعموا لوقايتهم من الامراض المختلفة كالجدرى والدفتريا والتيفود ما يقرب من مليون طالب •

المعامل :

وتعتبر من الخدمات الصحية الانتاجية ، اذ أنها تنتج التطعيم

والامصال المضادة لميكروبات الامراض المختلفة كلقاح مرض الكلب ، هذا بالاضافة الى أنها تشمل بنوك الدم ومعامل انتاج البلازما • وقد نجحت المعامل فى تزويد البلاد بكثير من احتياجاتها من هذه المواد بل أمكن امداد بعض البلاد الصديقة بطلباتها عندما دعت الحاجة الى ذلك •

ولا يخفى كذلك ما تقدمه المعامل البكتريولوجية والباثولوجية من خدمات للاطباء العلاجيين والوقائيين على السواء فى تشخيص الامراض والوصول الى مسبباتها واستنباط المستحدث من العلاج لها خصوصا فى حالات الاوبئة مما يمكن لرجال الطب الوقائى من حصرها والعمل على ابادتها قبل أن يستفحل أمرها ويعم خطرها •

وتقوم سياسة الوزارة على تدعيم المعامل القائمة وتعميم المعامل التشخيصية بعواصم المديريات والاهتمام بمعامل الابحاث الوقائية •

وتمشيا مع التقدم العلمى الحديث رأت الوزارة انشاء معمل الفيرولوجى لتشخيص الامراض المتسببة عن فيروسات مثل الجدرى والانفلونزا وشلل الاطفال والحصبة وغيرها بخلاف تحضير بعض اللقاحات الواقية من الامراض مثل لقاح التيفوس والجدرى وغيرها • وقد عززت الوزارة هذا القسم باخصائيين أكفاء واتفقت مع الهيئة الصحية العالمية على التعاون فى هذا المجال حتى يكون هذا المعمل مركزا دوليا لابحاث الفيروسات وتدريب الفنيين • وكذلك تقوم الوزارة باستكمال معمل رقابة الادوية لمواجهة التوسع المضطرد فى التصنيع المعملى للادوية ورقابة المستورد منها •

ونظرا لما لعمليات جمع وتوزيع وتخزين الدم ومركباته من الاهمية الكبرى فى العلاج والاسعاف وحالات الطوارىء مما يكتنف مباشرتها من خطورة على حياة المرضى والمتطوعين بحكم تنظيمها ، لذلك صدر قانون خاص يحقق هذه الاهداف • هذا وستنشىء وزارة الصحة هيئة

لمراقبة هذه العمليات والاشراف عليها وتنسيقها مع جميع المنـــاطق وأصبح فى كل محافظة ومديرية بالاقليم الجنوبى مركزا لنقــل الدم لخدمة المواطنين واسعاف المرضى ·

تدريب الاطباء والموظفين وهيئات التمريض :

التدريب هو التقدم فى كل عمل سواء كان اداريا أو فنيا لذلك أنشأت الوزارة ادارة عامة تتولى دراسة المشاكل الموجودة حاليا والمنتظرة مستقبلا والعمل على تلافي المشاكل وكذلك تدبير جميع وسائل التدريب لاعداد جميع العناصر فى كفاية عالية اللازمة لتنفيذ المشروعات والاعمال التى القيت على عاتق أجهزة الوزارة ·

وعلى ضوء هذه السياسة المرسومة لاختصاصـــاتها قامت الادارة بتعديل لائحة مدارس ومساعدات الممرضات بما يتمشى مع التطــور المطلوب للارتفاع بمستوى هذه الفئة لجعل التوسع فى البرامج بمــا يليق بعمل هذه المهنة الانسانية ·

وكذلك عملت الوزارة على توحيد مناهج مدارس الممرضـــات والمولدات بجميع مدارس الاقليم الجنوبى للجمهورية العربية المتحــدة لتوحيد المستوى العلمى ومساواة فئات الخريجات الحاصلات عـــلى التراخيص الطبية من وزارة الصحة ·

كما تقرر انشاء شعبة جديدة بالمعهد الفنى الصحى (شـــعبة المساعدين الاداريين للمستشفيات تعمل على حسن سير المستشفيات وتفرغ الاطباء لعملهم الفنى وجارى تطور برامج الشعب الاخرى القائمة لتتمشى مع روح ادارة التدريب برامج محلية لتدريب الموظفين الفنيين والاداريين والكتابيين سواء القدامى منهم أو الجدد ·

كما صار التوسع فى ايفاد البعثات الداخلية والخارجية للتخصص العلمى طبقا للتخطيط الذى وضع لمواجهـــة مشروعات الوزارة فى

السنوات القادمة وقد تم ايفاد بعثات داخلية فى فروع الطب المختلفة لكليات الطب الثلاث والمعهد العالى للصحة العامة ٠

واتماما للخطة الموضوعة للارتفاع بالمستوى الفنى لموظفى الوزارة على جميع مستوياتهم تتوسع الوزارة فى طلب ايفاد البعثات الخارجية سواء العلمية أو العملية ليقوم هؤلاء المبعوثين بنقل خبرات العلماء بالخارج الينا ٠

كما صار التوسع فى منح الاجازات الدراسية لمواجهة الحاجة الى التخصص العالى ٠

ولا تألو الوزارة جهدا فى ايجاد الحلول لمشاكلنا الصحية ولا تتوانى فى هذا السبيل عن استقدام الخبراء من الخارج للاستفادة بخبراتهم فى حل مشاكلنا الصحية ٠

هذا وقد تم بناء مركز تدريب مزود بالمعامل والاجهزة لتنفيذ برامج التدريب به ٠

العلاج الحر :

يقوم قطاع الخدمات العلاجية الحرة بنصيب وافر فى المساهمة فى خدمة المواطنين وتهدف سياسة الوزارة الى تشجيع الهيئات الاهلية والمواطنين على المساهمة فى اقامة وانشاء المستشفيات والمنشآت بجميع أنواعها ٠ وقد عملت الوزارة على تحقيق هذه الاغراض بتشجيع الجمعيات والهيئات التى تشرف على المؤسسات العلاجية الحرة حتى بلغت جملة الاعانات الممنوحة لها من الوزارة فى عام ٥٩ ـ ١٩٦٠ ما يقرب من نصف مليون جنيه وذلك نظير تخصيص أسرة للعلاج المجانى واستقبال حالات الاسعاف والحالات الطارئة بدون مقابل ٠ وتمشيا مع هذه السياسة أنشىء لاول مرة فى العام الماضى جهاز متكامل للاشراف على القطاع الاهلى وأطلق عليه مراقبة العلاج الحر ٠

وكانت سياسة الوزارة تهدف الى تعزيز امكانيات هذا الجهاز حتى يكون أداة فعالة للاخذ بيد المؤسسات الحرة فى طريق التقدم والنجاح وفى الوقت نفسه سلاحا قويا لمحاربة أدعياء الطب وحماية المواطنين من كل من تسول له نفسه استغلال المرضى الضعفاء وكذلك مراقبة تنفيذ قوانين مزاولة المهن الطبية المختلفة •

القومسيونات :

لما كانت لائحة القومسيونات الطبية صـــدرت عام ١٩٤٩ جامدة ومعقدة فى معاملاتها لبعض فئات الطبقات الكادحة من العمال والموظفين الامر الذى يتنافى مع ما تهدف اليه الحكومة من تحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين جميعا، لذلك أوحت فلسفة الثورة ومبادئها الى وزارة الصحة لتعديل هذه اللائحة بما يتفق مع ما وصل اليه التطور العلمى ويتمشى مع الاهداف والاغراض السابقة وقد انتهت الوزارة الى وضع مشروع يهدف الى تيسير والتخفيف من شروط اللياقة الطبية للمرشـــحين والموظفين مع ضمان اللياقة الطبية المناسبة لطبيعة كل عزل مع تبسيط الاجراءات وتسهيل وسائل الكشف الطبى وتعميم نظام اللامركزية •

هذا وقد أنشأت الوزارة لجانا عامة فى القاهرة والاســـكندرية وأسيوط ولجان محلية فى باقى المحافظات تيسيرا للمواطنين ونقل هذه الخدمات اليهم بدلا من انتقالهم الى القاهرة •

المال والاقتصاد

استطاعت الثورة ان تعيد بناء الاقليم الجنوبى وان تنهض به فى كافة النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ٠ بعد أن خلصت ابناءه من آثار الفساد ، والطغيان والحزبيـــة والاستعمار وحققت لهم عزة الحرية والاســتقلال ومناعة الأمن والاستقرار ٠

واستطاعت الوحدة بين ، اقليمى الجمهورية العربية المتحدة أن تحقق وجود اكبر دولة عربية فى العصر الحديث ، وان تقرر الخطة الشاملة للتنميه الاقتصادية والاجتماعية فى اقليمى الجمهورية التى أقيمت على البحث العلمى الدقيق والدراسة العميقة المتقصية والتى توافرت مقومات تنفيذها فى آجالها المحددة لترفع مستوى المعيشة وتكفل عدالة توزيع الدخل وتحقيق الرخاء والرفاهية لكافة المواطنين

وفيما يلى عرض لاتجاهات السياسة المالية فى كلا الاقليمين :

أولا — فى الاقليم الجنوبى

المالية العامة قبل الثورة وبعدها :

كانت الأحوال المالية قبل الثورة تسير على غير هدى من سياسة مالية سليمة أو خطة شاملة مدروسة وكانت التصرفات الحكومية فى الشئون المالية لا يربط بينها رابط من اتجاه معلوم ولا تجمع بينها صلة من غرض محدد يستهدف خير الشعب وتحقيق الصالح العام وانما اتسمت فى مجموعها بالارتجال والاشراف والفساد ٠

ومنذ فجر الثورة البيضا وتولى ابناء الشعب مقاليد الحكم فيـــه بزعامة بطله وقائد نهضته الرئيس جمال عبد الناصر ، طويت تلك الصفحات السودا ونشرت صحائف اخرى سجلت جهود الاصــلاح المتعاقبة ٠

الميزانيـــــة :

وان المقارنة بين ميزانيات ما قبل الثورة وميزانيات ما بعد الثورة لتكشف عن مدى التطور الذى تناول ما ليتنا العامة وتعكس صورة عن مدى التقدم الذى حققناه فى شتى مجالات حياتنا العامة .

فقد بلغ المصروفات الفعلية للميزانية العادية فى السنوات السابقة على الثورة من ١٩٤٦/١٩٤٧ الى ١٩٥١/١٩٥٢ — مبلغ ٩٢٧ر٣ من ملايين الجنيهات ، بينما بلغ مجموع المصروفات الفعلية للميزانية العادية فى السنوات الست التالية للثورة — من ١٩٥٢/١٩٥٣ الى ١٩٥٧/١٩٥٨ مبلغ ١٥١٢ر١ من ملايين الجنيهات بزيادة قدرها ٥٨٤ر٨ من ملايين الجنيهات ، ووقعت الزيادة فى المصروفات فى النواحى الانتاجية والاجتماعية كالزراعة والصناعة والتربية والتعليم والصحة والشئون الاجتماعية .

على أنه لكى تتسم المقارنة الصحيحة بين المصروفات الفعلية للميزانية العامة فى السنوات المشار اليها ، ينبغى أن يضاف الى مصروفات الميزانية العادية صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقة بميزانية الدولة وبين الاعانات الحكومية التى تدخل فى ايرادات هذه الميزانيات الملحقة والتى أدرجت فى أقسامها المختصة فى الميزانية العادية .

وبذلك تبلغ مصروفات السنوات الست السابقة على الثورة ٩٢٩ر٩ من ملايين الجنيهات مقابل ١٧٤٠ر٣ من الملايين فى السنوات الست التالية للثورة .

وبذلك تبلغ الزيادة فى المصروفات الفعلية فى السنوات الست التالية للثورة على المصروفات الفعلية فى السنوات الست السابقة عليها ٨١٠ر٤ من ملايين الجنيهات .

وأهم الزيادات فى صافى الفرق بين مصروفات الميزانيات الملحقة وبين الاعانات الحكومية الممنوحة لها ، تقع فى النواحى الانتاجية

والمتصلة بالخدما العامة ، اذ خص الميزانية الانتاجية وحدها ١٥٩ر٧ من ملايين الجنيهات .

وتجدر الاشارة الى أن هذه الميزانية الانتاجية لم تكن موجودة اصلا في عهد ما قبل الثورة بل هي وليدة النهضة الحديثة التيأقامها العهد الجديد .

وقد بلغت جملة مصروفات الميزانية الانتاجية منذ انشائها حتى الآن :

جنيــــــــه	
١٥٩ر٧٠٣ر٦٠٩	مصروفات فعلية في السنوات الست التالية للثورة
١٤٤ر٠١٣ر٢٠٠	مصروفات معتمدة في السنتين الماليتين الأخيرتين
٣٠٣ر٧١٥ر٨٠٩	جملة مصروفات الميزانية الانتاجية في ثماني سنوات

مقابل ٢٨٥ر٨٤٥ر٠٠٠ جنيه في السنة المالية الجديدة وحدها .

أما الميزانية العادية في السنتين الاخيرتين فقد تابعت الصعود في مصروفاتها المقدرة متجهة الى النواحي الانتاجية والمتصلة بالخدمات العامة فبلغت جملة مصروفاتها للاقليم الجنوبي في السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ مبلغ ٢٨٢ر٢٥١ر٨٣٢ جنيها وفي السنة المالية ٥٩/ ١٩٦٠ مبلغ ٣٢١ر٤٨٩ر٠٠٠ جنيه ومجموع ذلك ٦٠٣ر٧٤٠ر٨٣٢ جنيها .

ولكي تتبين حقيقة المصروفات المعتمدة في السنتينالماليتينالاخيرتين يجدر بنا أن ندخل في الحساب صافي الفـــرق بين مصروفات الميزانيات الملحقة بميزانية الاقليم الجنوبي وبين الاعانات الحكومية المقررة لهذه الميزانات الملحقة وكذلك الحال بالنسبة للميزانيات الملحقة بالميزانية الموحدة فيما يتعلق منها بالاقليم الجنوبي .

ومن هذا يتبين أن جملة تقديرات المصروفات في السنتين الماليتين التاليتين للوحدة بلغت ٨٦٧ر٠٧٧ر٧٩٧ جنيها .

وفى ميزانية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ بلغ معدل الانفـــاق العام :

جنيــــــــــه	
٣٠١ر٥١٠ر٩٠٠	جملة مصروفات الميزانية العادية
٢٨٥ر٨٤٥ر٠٠٠	جملة مصروفات الميزانية الانتاجية
١٧٦ر٠٠٦ر٣٧١	جملة مصروفات الميزانيات المستقلة والملحقة
٧٦٤ر٢٦٢ر٢٧١	الاجمالى
	يستبعد ما يخص الميزانيات الملحقة والمستقلة مـــن
٦٣ر٦٩٧ر٢٢١	اعانات واعتمادات انتاجية
٧٠٠ر٥٦٥ر٠٥٠	

واستنادا الى ما تقدم من بيانات يكون معدل الانفاق العـــام فى الاقليم الجنوبى بعد الثورة والوحدة مقارنا بما قبل الثورة عـــلى النحو الآتى وذلك بملايين الجنيهات :

المتوسط السنوى فى السنوات الست السابقة على الثورة	١٥٥
المتوسط السنوى فى السنوات الست التالية للثورة	٢٩٠
المتوسط السنوى فى السنتين التاليتين للوحدة	٤٣٣ر٥
المعدل السنوى فى العام المالى الجديد	٧٠٠ر٥

مع ملاحظة أن الزيادة المطردة فى معدل الانفاق العام قد اتجهت فيما بعد الثورة الى مشروعات تنمية الانتاج القومى والتوسع فى الخدمات العامة لتحقيق الرخاء العام والرفاهية لكافة افراد الشعب والسير الحثيث نحو اقامة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى كما يتضح تفصيلا من البيان الخاص بمشروع ميزانية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١

التزامات التحرر القومي :

وفي معرض الحديث عن السياسة المالية وتطورات الميزانية العامة فيما بعد الثورة تجدر الاشارة الى الانتزامات المالية التى ترتبت على اجراءات التحرر القومى التى اتخذتها حكومة الثورة وهى تأميم قناة السويس وتمصير الممتلكات البريطانية ، اقامة السد العالى الذى ترتب عليه تعويض جمهورية السودان عن الممتلكات التى ستغمرها مياه السد .

وقد بلغت الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات الثلاث المبرمة بين الاقليم الجنوبى وكل من شركة السوس المالية وحكومة المملكة المتحدة وجمهورية السودان ٧٠ر٥١٢ر٨٥٧ج ، سدد منها ٤٦ر٥١٢ر٨٥٧ جنيها وبقى ١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه لم تحن آجال سدادها بعد .

القروض وتنمية الادخار القومى :

استطاعت حكومة الثورة بفضل سياستها السديدة التخلص من كافة الديون الاجنبية التى تورطت فيها مصر فى العهود الغابرة .

وقد اقتضت الجهود الاصلاحية المتصلة بدعم الاستقلال وتنمية الاقتصاد القومى ، اصدار قروض تمكنها من تحقيق النهوض باقتصاديات البلاد وتدبير فائض من العملات الاجنبية . وفى مقدمة المشروعات التى خصصت لها حصائل هذه القروض الانتاجية : السد العالى ، وتوليد الكهرباء من خزان أسوان والاسهام فى مصانع الحديد والصلب والسماد ، وموالاة الكشف عن الثروة المعدنية والتنقيب عن البترول وغيرها من المشرعات .

كذلك اقتضت الخطوات الاصلاحية التى اتخذتها الحكومة فى مجال العدالة الاقتصادية والاجتماعية ـ كقانون الاصلاح الزراعى ـ اصدار قرض لسداد قيمة الارض الزراعية المستولى عليها .

وقامت الحكومة برفع سعر الفائدة على الاموال المدخرة فى صندوق توفير البريد من ٢/١ ٢ ٪ الى ٣٪ فضلا عما لجأت اليه من رفع حدود الادخار فى هذا الصندوق من ٥٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه ٠

واخضعت امو ل شركات التأمين ـ فى استثماراتها ـ لسياسة موحدة يوجهها المجلس الأعلى للتأمين بما يضمن حقوق الافـــراد وصالح المجتمع ٠ ؛ فى ظل هذه السياسة اتسع نطاق العمليـــات الادخارية التى تقوم بها هذه الشركات للمؤمنين لديها ٠ وليس من شك فى أن مصيرها كان له أثره الواضح فى زيادة الادخار لديهـــا عن طريق التأمين ٠

وقد انتشر الوعى الادخارى بين جميع طوائف المواطنين فوضع للطلبة نظام تأمين ادخارى وانشئت للعمال صناديق للتأمين والادخار واصبحت لهم مؤسسة عامة تتجمع فيها مدخراتهم ليحصلوا عليها مضاعفة مع فوائد مجزية عند تركهم الخدمة ٠

كما نظمت الحكومة صنادبق الطوائف المهنية من أطباء ومهندسين وصيادلة ومحامين ومعلمين وغيرهم تأمينا لمستقبلهمومستقبل أسرهم عند التقاعد أو الوفاة ٠

وقد كان بهذا الانتشار فى الوعى الادخارى بين الافراد أثر ظاهر فى توجيه الاستثمارات توجيها سليما ، يتفق ومصلحة البلاد ٠

وتعمل الحكومة الآن على أن تجعل من سنداتها اجزاء صغيرة تمكن كل مدخر من المساهمة فيها ٠

السياسة الضريبية :

تطورت السياسة الضريبية فى عهد ما بعد الثورة والوحدة تطورا يساير الاتجاه الديمقراطى الاشتراكى التعاونى وما اقتضـــــاه الاصلاح الشامل من دعم الاقتصاد القومى وتنميته ومن تحقيـــق العدالة فى توزيع الأعباء العامة ٠

فاصدرت الحكومة تشريعات عدة منها ما يستهدف دعم الاقتصاد القومي وتنميته ، ومنها ما يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل عن طريق زيادة الاعفاءات المقررة لاصحاب الدخول الصغيرة وزيادة فئات الضرائب المفروضة على اصحاب الدخـــول الكبيرة واخضاع البدلات المختلفة التي يحصل عليها بعض الممولين.

وتطبيق نظام تحديد الضرائب على اساس الايراد الفعلي بدلا من تحصيل بعض الضرائب على اساس تقدير حكمي لا يأخذ في الاعتبار الايراد الفعلي للممول .

هذا فضلا عن فرض وتعديل بعض الضرائب على رأس المال التي تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات كفرض الضريبة عـــلى التركة الى جانب رسم الايلولة المفروضة على نصيب الوارث ومن في حكمه . ونجمل فيما يلي أهم هذه التعديلات : ـ

١ ـ زيادة الاعفاء المقرر في ضريبة الارباح التجارية والصناعيـة وضريبة كسب العمل وضريبة المهن الحرة من ١٠٠ و ١٢٠ و ١٣٠ ر ١٥٠ الى ١٥٠ ر ٢٠٠ و ٢٣٠ و ٢٥٠ وفقا لحالـة الممول الاجتماعية .

٢ ـ اخضاع بدل التمثيل وبدل الحضور وبدل الاستقبال لضريبة كسب العمل

٣ ـ رفع فئات ضريبة كسب العمل بالنسبة للشرائح الكبيرة من الدخل .

٤ ـ تحصيل ضريبة المهن على اساس الايراد الفعلي وتحديد اسعار تصاعدية لها بتداء من ١٢٪ الى ٢٢٪

٥ ـ زيادة الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للشرائح العليا من الايراد مع ابقاء على الحد الاقصى للضريبة وقدره ٨٠٪ ولكن مع ...

فرضه على الايراد الذى يزيد على ٣٠ ألف جنيه بدلا من الايراد الذى يزيد على ٥٠ ألف جنيه ٠

٦ ـ الغاء الضريبة الاضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الادارة في الشركات المساهمة ٠

٧ ـ تخفيض رسم الدمغة على اليانصيب ٠

٨ ـ زيادة رسم الايلولة وضريبة التركات على الشرائح العليا والابقاء على الرسوم والضرائب الحالية بالنسبة للثروات الصغيرة والمتوسطة ٠

ومنها ما يستهدف احكام جباية الضرائب كتحديد العقوبات فى حالات التهرب وتعديل مواعيد الحجز التحفظى ٠

والى جانب هذه الجهود بذلت جهود أخرى للتيسير على الممولين وتبسيط الاجراءات كتقسيط الضرائب بالنسبة لارباح المهن غير التجارية وتقسيط فروق الضريبة العامة على الإيراد ، ومد ميعاد تقديم الاقرارات وقبول الاوراق المالية غير المضمونة من الحكومة فى سداد ضريبة التركات فى حدود النصف ٠

وتقصير مواعيد التقاضى والتيسير على الورثة بجواز حصولهم على نصف التأمين المستحق لهم دون انتظار تصفية التركة وحسم الخلافات الخاصة بالتقادم وسريان الربط الحكومى على سنوات تالية ٠

وحسم المنازعات الضريبية بالطرق الادارية والتيسير على ممولى منطقة القناة

وفيما يتعلق بالضرائب العقارية صدرت فى عهد الثورة تشريعات اوحت بها روح العهد الاشتراكى الديمقراطى التعاونى منها :

اعفاء صغار الملاك من الضريبة العقارية وقد انتفع بهذا الاعفاء ٢٫٧٣٢٫٩١٥ ممولا فى عام ١٩٥٩ من مجموع ممولى هذه الضريبة البالغ عددهم ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ ممول .

تصحيح أخطاء الربط ـ بالنسبة لاصحاب الاراضى البور ـ التى وقعت فيها لجان تعديل الضرائب (١٩٤٦/١٩٤٨) ٠

استمرار العمل بالتقديرات التى اتخذت اساسا لفرض ضريبة الاطيان اعتبارا من اول يناير ١٩٤٩ لمدة سنتين تنتهيان فى ديسمبر سنة ١٩٦٠ تخفيفا عن المواطنين ملاكا ومستاجرين ٠

تنظيم احكام الضريبة على العقارات المبنية على اسس تتمشى مع النهضة الحديثة وتحديد وعاء الضريبة تحديدا واضحا عادلا مع رفع حد الاعفاء بالنسبة لمبانى صغار الملاك واعفاء الجمعيات والهيئات الخيرية والاندية الرياضية ٠

اعفاء ملاك المبانى المعفاة من الضريبة من الغرامات دون حاجة الى تقديم تظلمات ٠

وفيما يتعلق بالرسوم والعوائد الجمركية سايرت السياسة الجمركية بدورها اتجاهات السياسة العامة فى العهد الجديد ٠

فصدرت قوانين بنظام السماح المؤقت على الخامات المستوردة بقصد تصنيعها وتصديرها ٠ وعدلت اللائحة الجمركية تعديلا يحقق تنظيم الاعفاءات الجمركية كما نظمت المناطق الحرة على وجه يكفل تشجيع المنشآت التى تعمل فيها على التوسع فى اعمالها ٠

وتم اعداد جدول موحد للتعريفة الجمركية تعمل به دول الجامعة العربية فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ لتسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانسيت كما عقدت اتفاقية مع المملكة السعودية فى سنة

١٩٥٨ لزيادة حجم التبادل التجارى واخيرا عقدت اتفاقية مع جمهورية السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ باخضاع البضائع المتبادلة والتى منشئوها احد الاقليمين لمعاملة تفضيلية أو تخفيض فى التعريفة الجمركية ٠

وقد ارتفعت حصيلة ايرادات الجمارك من ٨٧ر٧١٧ر٢١٣ جنيها فى سنة ١٩٥٣/٥٢ الى ١٠٦ر٦٥٢ر٥٧٧ جنيها فى سنة ١٩٥٩/٥٨ ٠

التأمين والمعاشات :

شرعت حكومة الثورة فى مستهل عهدها فى ايجاد حل سريع لمشكلة الموظفين غير المثبتين تمشيا مع سياستها فى اشاعة روح الطمأنينة بين كافة طوائف الامة وتمكينهم من الحياة الكريمة التى يتطلع اليها كل مواطن ٠

وقد رأت الحكومة حينئذ أن تتجه بالمعاشات اتجاها تأمينيا بحتا فأصدرت فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفى الدولة وقد ارتكز نظام المعاشات الذى تقرر بمقتضى هذا القانون على أساس تأمينى يعرف بنظام الشراء النقدى للمعاش ٠

ثم رأت حكومة الثورة أن تخطو خطوة أوسع فى تحقيق سياستها نحو الموظفين فأصدرت القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الذى اشتمل على الكثير من المزايا التى لم يتضمنها أى نظام سابق للمعاشات ٠

وتبع ذلك صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٧ مشتملا على المزايا التى استحدثها القانون الجديد وجعل تطبيقها اختياريا على المنتفعين بأحكام القوانين السابقة فى نظير زيادة احتياطى المعاش الى ٩ ٪ بدلا من ٥ر٧٪ وبذلك حقق صدور هذا القانون المساواة بين طوائف

الموظفين مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة وفقا لاحكام نظام المعاشات السابقة .

ولم تقف جهود حكومة الثورة عند هذا الحد بل سارت بعد أن تحققت الوحدة بين اقليمى مصر وسورية الى تنسيق مختلف الشئون بين اقليميها ومن هذه الشئون نظم التأمين والمعاشات لموظفى الدولة وقد وجهت الحكومة عنايتها الى اصدار قانون التأمين والمعاشات الموحد وأخذت بما استقرت عليه الاوضاع فى الاقليم المصرى فجاء القانون على نسق القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المعمـــول به فى الاقليم المذكور .

ورأت حكومة الثورة أن تطبق نظام التأمين والمعاشات على المستخدمين والعمال فأصدرت لهذا الغرض القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

وبذلك أصبح نظام التأمين والمعاشات نظاما عاما يطبق على فئات العاملين بالدولة من موظفين ومستخدمين وعمال .

وغنى عن البيان أن الاموال المتجمعة فى صناديق التأمين والمعاشات تكون أداة ائتمان قوية فى تدعيم الاقتصاد القومى وذلك عن طريق المساهمة فى تمويل مشروعات الانتـــاج والتصنيع فى كل من الاقليمين .

هذا وتقوم الحكومة بدراسة الاحوال الوظيفية لموظفى وعمـــال المؤسسات العامة لتطبيق هذا النظام عليهم .

سك النقود :

ظلت البلاد طويلا تعتمد على غيرها من الدول فى سك عملاتها أو الاكتفاء بالتعامل بعملات دول أجنبية .

واستمر الحال كذلك الى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فكان انشاء دار سك النقود احدى مفاخرها وقدمت باكورة انتاجها بالعملات البرونزية بفئاتها الثلاث فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ ثم تدرج نشاط هذه المصلحة فصار فى سنة ١٩٥٥/٥٤ يشمل انتاج العملات الفضية وزاد تنوع الانتاج بانتاج عملات ذهبية تذكارية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٥ ٠

ثانيا ـ الاقليم الشمالى

١ ـ الميزانية :

ازدادت النفقات العامة فى الاقليم الشمالى من ٤٨٠ مليون ليرة كمتوسط سنوى للسنتين السابقتين للوحدة الى ٦٥٥ مليون ليرة كمتوسط سنوى فى العامين التاليين للوحدة ثم قدرت فى العام المالى ١٩٦١/٦٠ بمبلغ ٨٢٣٫٣٥٤٫٠٠٠ ليرة ٠

وتعبر هذه الزيادة عن التوسع المستمر فى الاستثمار العام فى مشروعات التنمية الاقتصادية التى هى الركن الاساسى فى بناء الاقتصاد القومى كما تعبر فى الوقت ذاته عن التوسع فى الخدمات العامة ونشرها فى شتى أنحاء الاقليم ٠

وقد اتجهت النفقات العامة بعد الوحدة الى النواحى الانتاجية والاجتماعية اذ كانت الميزانية الانمائية فى السنة المالية ١٩٥٩/٥٨ تبلغ ٨٠٫٨ من ملايين الليرات فارتفعت فى سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ١٨٥٫٥ من ملايين الليرات ثم بلغت ٢٥٤ مليونا فى سنة ١٦١/٦٠ ٠

٢ ـ تطور التشريع المالى :

١ ـ كان توحيد بدء السنة المالية بين اقليمى الجمهورية بعد الوحدة اجراءا تقتضيه الضرورة ولهذا صدر القانون ٧٦ لسنة ١٩٥٨

فجعل أول تموز (يوليو) من كل عام بداية للسنة المالية للجمهورية باقليميها ٠

٢ ـ كما أصبح تصديق الميزانية بابا بابا بدلا من تصديقها بندا بنداكماكان عليه الحال فيما قبل الوحدةوبذلكمنحت الوزارات بالاتفاق مع وزارة الخزانة مرونة كافية باجراء التعديلات بين بنود الباب الواحد وفقرات البند الواحد ٠

٣ ـ كما كان صدور قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ معدلا لنظام الرقابة السابقة على عقد النفقات حدثا هاما فى التشريع المالى يعتبر خطوة كبرى فى توحيد التشريعات بين اقليمى الجمهورية ٠

٣ ـ السياسة الضريبية :

١ ـ تتسم السياسة الضريبية فى الاقليم الشمالى بعد الوحدةبتجنب اللجوء الى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائبالنافذة وذلك بغية الحيلولة دون عرقلة النشاط الاقتصادى ورغبة فى الحد من ارتفاع تكاليف الانتاج والمعيشة وان شذ عن هذا فرض رسم على خروج المسافرين لاسباب اقتصادية ٠

كما تتسم السياسة المذكورة باللجوء الى اصلاح أنظمة الضرائب بتبسيط الاجراءات المتعلقة ببعض الضرائب ٠
كما تهدف هذه السياسة الى تحقيق قسط أوفر من العدالة بالنسبة لمختلف فئات المكلفين ٠

٢ ـ صدر القانون ١٠٩ لسنة ١٩٥٨ القاضى بتحديد مهلة تقادم الضرائب ٠

٣ ـ كما صدر القانون ١١٠ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ قاضيا باعفاء المكلفين من الجزاءات والغرامات

المترتبة عليهم اذا قاموا بتسديد ما عليهم من ذمم خلال فترة حددها القانون .

٤ ـ هذا وبالنظر لأهمية ضريبة الدخل ولما يقتضيه تحقيقها من صعوبات ادارية مختلفة فقد صدر القانون ١١١ لسنة ١٩٥٨ واضعا أسسا جديدة لتصفية تكاليف ضريبة الدخل التى تأخر تحقيقها .

٥ ـ كما صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ القاضى باحداث ضريبة الدخل المقطوع التى يجرى طرحها بموجبه على صغار المكلفين ومتوسطيهم بصورة مقطوعة ولمدة ٥ سنوات ثم صدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٠ مقررا منح مهل جديدة للاعتراض وتخفيف مقدار التأمين .

٦ ـ هذا وتحقيقا للعدالة الاجتماعية فقد صدر القانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٩ القاضى باعفاء عقارات السكن التى لا يتجاوز ريعها السنوى ١٥٠ ليرة سورية من ضريبة ريع العقارات اعفاءا تاما .

٧ ـ تقديرا لحالة البلاد الاقتصادية صدر القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٩ المتضمن تخفيض معدلات ضريبة المواشى بالنسبة للعام المذكور .

٨ ـ وكذلك صدرت فى عام ١٩٥٩ التشريعات المالية ذات الارقام ١٧٠ر١٠١٤ر١٢٠٤ التى ساهمت فى اصلاح جباية الضرائب بصورة عامة من حيث أسس التحصيل ونسبة الدنيا السنوية .

٩ ـ وقد أحدث فى نطاق الضرائب غير المباشرة رسم للخروج من أراضى الاقليم السورى بموجب القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٨ والمعدل

بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٩ ورغبة في المحافظة على الثروة القومية وعدم تبديدها في الخارج وتشجيعا لمناطق النزهة والسياحة والاصطياف في الاقليم ·

٤ ـ الدين العام :

تتناول ادارة الدين العام بصورة خاصة :

١ ـ توظيف سندات الدين العام :

أجازت القوانين النافذة لصندوق الدين العام أن يعمل على اصدار سندات الخزينة وتوظيفها لدى المصارف والمؤسسات العامة والجمهور وذلك لتمويل بعض المشاريع الانمائية ولقد صدرت القرارات التنظيمية المتعلقة بكيفية اصدار هذه السندات وتسديدها وتبديلها كما اتخذت سائر التدابير اللازمة للاكتتاب بها كلما دعت الحاجة الى ذلك ·

وقد قامت مديرية صندوق الدين العام باصدار دين عام بمبلغ ٣٩ر٤٤٠ر٠٠٠ ليرة سورية خصصت حصيلتها لتمويل المشاريع الانمائية ·

٢ ـ منح القروض وتحصيل الموارد المخصصة لذلك :

وقد تمكن صندوق الدين العام خلال عام ١٩٥٩ من دفع ١٨٢ر٥١٧ ليرة لمشروعات مياه حلب ومؤسسة كهرباء حمص حماه والخط الحديدي الحجازي و ٥٠٠ر٠٠٠ ليرة مساهمة من الدولة في زيادة رأس مال شركة مرفأ اللاذقية و ٣ر٤٦١ر٥٠٥ ليرة للمصرف الصناعي ·

أما فيما يتعلق بفعالة صندوق الدين العام والمبالغ المصروفة من قبله حتى الآن فقد بلغت ما يقارب ١١٣ر٤٠٥ر٥٦٥ ليرة سورية خلال نفاذ الموازنة المذكورة أي منذ شهر أيلول (سبتمبر) عام ١٩٥٥ ، أنفقت على المشاريع المدرجة في الجدولين ٣و٤ من الموازنة الاستثنائية ·

وأما فيما يتعلق بمشاريع الميزانية الانمائية فقد أنفق صندوق الدين العام عليها ما يقارب ٧١ر٧٩٠ر٦٤٣ ليرة سورية منذ ١٩٥٨/٧/١ لغاية ١٩٥٩/١٢/٣١ ·

التعمير والانشاء

سارت حركة التعمير مع حركة التحرير فى جمهوريتنا ٠٠ واستطعنا خلال السنوات الماضية تجديد وانشاء معالم جديدة فى مدننا وقرانا ٠

وقد عملت وزارة الشئون البلدية والقروية على تعميم المرافق والخدمات لينتفع بها كافة المواطنين فى الجمهورية العربية المتحدة ـ وبجانب هذا فان الوزارة تتولى اقامة الابنية اللازمة للخدمات الاخرى ٠ وارتفعت النفقات المصروفة على المشاريع فى اقليمى الجمهورية ٠ فكانت فى الاقليم الشمالى فى عام ١٩٥٥ ـ ٤٩٦ر٢٠٦ر٤ ليرة سورية فارتفعت فى عام ٥٩/ ١٩٦٠ الى ١٧٣ر٣٥٣ر٧ ليرة سورية ، أما فى الاقليم الجنوبى فمن عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٠ بلغت تكاليف المشروعات ٢٠٠ مليون جنيه ٠

مياه الشرب فى الاقليم الشمالى :

قامت الوزارة بحصر القرى وبيان الموارد المائية المختلفة التى يمكن الاستفادة منها لارواء كل من هذه القرى ثم وضعت سياسة ثابتة تستهدف تعميم مياه الشرب فبادرت الى نجدة القرى العطشى بتأمين المياه لها بالصهاريج وبلغ ما أنفقته الوزارة ٨٥٦١٣٢ ليرة سورية وقد وضعت أفضلية للقرى تبعا للحاجة ولمبادىء مقررة ثابتة ـ كما أشرفت الوزارة اشرافا فعليا على عمليات الاستثمار والصيانة وانشاء مراكز صيانة موزعة حسب التجمعات فى مختلف المناطق ٠ واكتفت بتوصيل المياه من العملية الى القرى المستفيدة بواسطة مناهل والعمل على تقوية العمليات الحالية وحماية وتحسين مصادر المياه التى تستقى

منها القرى والاستفادة من مشروعات تجميع مياه الامطار والسيول. واهتمت الوزارة بمياه الشرب في مراكز المحافظات فالمشاريع التى نفذت أو التى هى قيد التنفيذ سترفع نسبة المستفيدين من ستين فى المائة الى مائة فى المائة . ففي دمشق عممت المياه في مختلف أحيـاء المدينة وتطلبت هذه المشاريع تحسين عملية المياه .

مياه الشرب فى الاقليم الجنوبى :

كان تعميم مياه الشرب النقية بالريف أهم ما عنيت به حكومـة الثورة ورسمت سياسة ثابتة لتنفيذه وتمويله وبلغ المنصرف عـلى المشروعات حوالى ٢٥ مليون جنيه . فى حين لم يصرف على مشروعات مياه الشرب بالريف فى فترة الخمسة عشر عاما التى سبقت الثـورة الا حوالى ٥ر٧ مليون جنيه ومنذ قيـــام الثورة تم انشاء وتدعيم واستكمال عمليات المياه فى ٥٠ مدينة منها ٤٠ مدينة فى السنوات الثلاثة الاخيرة . وكذا توسيع ومد شبكات المواسير فى ٦٧ مدينـة وبلغ المنصرف فى السنوات الثانية الاخيرة ٠٠٠ر٧٠٠ر١ جنيه .

كما يوالى تجديد شبكات المواسير وامتدادها وتوسيعها .وبدىء فى انشاء محطة جديدة فى شمال القاهرة . وروعى فى اعداد البرنامج الذى تعتزم الوزارة تنفيذه ضمن الاطار العام لخطة التنمية فى السنوات الخمس القادمة ايصال المياه النقية الى المناطق المحرومة منها . وتقدر الاستثمارات اللازمة لها مبلغ ١٥ مليون جنيه .

الانارة فى الاقليم الشمالى :

وضعت الدولة مشروع خطة لتنمية مشاريع الكهرباء لتنفيذهـا خلال السنوات الخمس ١٩٦٤/٦٠ لتعميم الانارة فى جميع المـدن والقرى التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة . وجعل مشروعات

الكهرباء القائمة قادرة على مواجهة التطور وانشاء مراكز صيانة متنقلة، كما أدرج فى مشروع خطة التنمية انشاء ١٤ عمليـــة كهربائية فى دمشق ، ٤٠ فى حلب ، ١٥ فى حمص ، ١٣ فى حماه ٠

وهكذا فان مجهود الوزارة فى حقل الكهرباء خلال عامى الوحدة شمل أحداث ٦٥ مشروعا جديدا وتدعيم ٢٢ مشروعا من أصل ٧٦ مشروعا كان قائما من قبـــل وقد بلغت تـــكاليف هـــذه المشاريع ١٥٩ر٨٤٦ر٥ ليرة سورية ٠ كما بلغ عدد المستفيدين منها ٣٧٩ر٧١٣ مواطنـــا ٠ وبلغ عدد من تدخل الكهـــرباء بيوتهم لاول مرة منهم ١٨١ر٩١٣ مواطنا وارتفع بذلك عدد المستفيدين من الكهرباء فى ريف الاقليم الســـورى من ٦٨٣ر٠٠٠ مواطن الى ٨٦٤ر٩١٣ أى بزيادة قدرها ٢٦ر٥٠ فى المائة ٠

الانارة فى الاقليم الجنوبى :

اهتمت حكومة الثورة بهذا المرفق فقد كان عدد المدن التى غذيت بالكهرباء حتى عام ١٩٥٢ــ٥٥ مدينة ومنذ قيام الثورة زاد هذا العدد الى ٦٨ مدينة بخلاف القاهرة والاسكندرية ٠ وتم تغذية ٩ مدن منها بالكهرباء خلال السنوات الثلاثة الاخيرة بعد عام ١٩٥٧ ٠ وبلغت قيمة المشروعات التى تمت فعلا منذ قيام الثورة والتى يجرى العمل فيها حاليا ما يزيد على ٤ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيها ٠

أما فى الريف فتم تركيب مجموعات كهربائية صـغيرة فى ٦٣٠ مجموعة صحية فى السنوات الخمس الاولى للثورة كمـــا تم تركيب المولدات الكهربائية للوحدات المجمعة وعـددها ٢٠٠ وتتضمن خطة الوزارة للسنوات الخمس القادمة تغذية ٨٨ مدينة بالتيار الكهربائى وتقدر الاستثمارات اللازمة لمشروعات الكهرباء ١٦ مليون جنيها ٠

المجارى فى الاقليم الشمالى :

وضعت خطة لتغطية الانهر الممتدة فى شوارع دمشق وســـتوضع

بعض مشاريع التغطية موضع التنفيذ هذا العام • وقد وضعت بالفعل خطة لتنفيذ مجارى تصرف أذاها عن النـــــاس • وقد تمت كذلك الدراسات المتعلقة بانشاء شبكات فنية للمجارى فى القامشلى والسويداء والقنيطرة وحمص وحماه ودرعا •

المجارى فى الاقليم الجنوبى :

لم تحظ مشروعات المجارى فى الماضى بما تستحقه من عناية فحتى عام ١٩٥٢ لم تنشأ المجارى العامة الا فى عشرة مدن فقط وما أن قامت الثورة حتى تناولت حكومتها هذا المرفق باهتمام كبير وأتمت مشروعات مجارى عامة بثمانية بلغت تكاليفها مايزيد عن ثلاثة ملايين من الجنيهات وتم التعاقد على المشروع العام لمجارى مدينة الاسكندرية وتقدر تكاليفه بحوالى ٤ مليون جنيه • وفى مدينة القاهرة فيجرى تنفيذ الاعمـــال العاجلة الضرورية لمواجهة التصرفات المتزايدة وتبلغ تكاليفها ٨٠٠ ألف جنيه • كما يجرى اعداد مشروع شامل للمدينة تقدر تكاليف الجزء الاول منه بحوالى ٥ ملايين جنيه على أن يتم تنفيذه والانتفاع به فى عام ١٩٦٤ ويقدر عدد المنتفعين منه بحوالى ١ر١٠٠ر٠٠٠ من سـكان المدينة هذا بالاضافة الى مشروعات التجديد التى تقدر تكاليفها بحوالى ٢ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه وتقدر الاستثمارات اللازمة لمشروعات المجارى فى السنوات الخمس القادمة بمبلغ ١٥ مليون جنيها •

التخطيط والتنظيم فى الاقليم الشمالى :

تتطور المدن والقرى فى الاقليم الشمالى وبالرغم من هذا التطور فقد كانت الحكومات السابقة مقصرة فيه الى حد بعيد • أما بعد الوحدة فقد قامت الحكومة بوضع خطة لتخطيط وتنظيم المدن فتتضمن حوالى ٩٠ مدينة وقرية راعت فيها مراكز المحافظات لاهميتها من ناحية زيادة السكان والمدن والقرى التى لها أهمية خاصة من ناحيتى السياحة والاصطياف والتى لها أهمية عسكرية ويبلغ عدد المستفيدين من هذه

المشاريع ما يزيد عن المليون نسمة كما تبلغ تكاليف هذه المشاريع ٣٠٠ر١٢١ر١ ليرة سورية تقريبا ٠

التخطيط والتنظيم في الاقليم الجنوبي :

جاءت الثورة فأولت مشروعات التخطيط كل عنايتها وبدأت في اعداد مشروعات التخطيط العامة للمدن والقرى ومنذ قيام الثورة تم اعداد مشروعات عامة لتخطيط ١٢ مدينة يبلغ تعداد سكانها ٥ مليون نسمة ٠ كما تم تخطيط ٦٠ قرية يبلغ تعداد سكانها حوالى ٢٥٠ ألف نسمة ٠ وتعتزم الوزارة أن يتم التخطيط العام لجميع المدن منتهى عام ١٩٧٠ ٠

وتهدف خطة الوزارة الى السير فى اعداد التخطيط العام لباقى مدن وقرى الاقليم مع اعطاء الاولوية للمدن الاكبر وتقدر الاستثمارات اللازمة للسنوات الخمس القادمة فى اطار خطة التنمية بحوالى ٠٠٠ر٤٠٠ر٢٦ جنيه للتعويض عن نزع ملكية المنشآت القائمة المتداخلة فى مشروعات التخطيط والتنظيم وكذا تكاليف انشاء المرافق العامة بالاراضى ملك الدولة ٠

الطرق والمنشآت العامة بالاقليم الشمالى :

من عوامل التقدم والحضارة فى أى بلد كان تكامل شبكات الطرق ولذلك وضعت الحكومة سياسة لمشاريعها المقبلة تتلخص فى تعبيد ورصف جميع الطرق الترابية الموجودة داخل المدن الكبرى لرفع نسبة الطرق المرصوفة الى ١٠٠ ٪ وتعبيد ورصف الطرق الرئيسية فى المدن الصغرى وتعبيد ورصف مداخل المدن ٠ وقد بلغ ما صرف على أعمال مشروعات الطرق منذ الوحدة حتى ١٩٦٠ حوالى ١٢ مليون ليرة سورية ٠ بجانب هذا قامت الحكومة بانشاء الاندية الثقافية والرياضية والملاعب وأسواق وحمامات ومغاسل ومراحيض وتجهيز الحدائق العامة ٠

الطرق والمنشآت في الاقليم الجنوبي :

نشطت أعمال الطرق بعد الثورة نشاطا ملحوظا وبلغ ما صرف على هذه الاعمال بخلاف مدينتى القاهرة والاسكندرية ما يزيد على ٤مليون جنيه وبلغت مسطحات الشوارع والطرق التى رصفت حوالى ٥ر٤ مليون متر مسطح · وفى القاهرة بلغ ما صرف على أعمال رصف الطرق وأعمال الكبارى والانفاق حوالى ٠٠٠ر٨٠٠ر٥ جنيها ·

وبلغ ما أنفق على مشروعات الطرق وصيانتها فى الاسكندرية منذ قيام الثورة حوالى ٣ مليون جنيه وتقدر الاستثمارات اللازمة لاعمال الطرق والكبارى داخل المدن خلال الخمس سنوات القادمة ضمن خطة التنمية مبلغ ٦ مليون جنيها · هذا بجانب ما تم تنفيذه فى عهد الثورة من مبان عامة ومشروعات عمرانية فقد قامت الوزارة بتنفيذ ا يزيد على ألف مبنى لمدارس المرحلة الاولى هذا بخلاف حوالى ١٠٠ مبنى لمدارس التعليم الفنى والعام ومبانى الجامعات بلغت تكاليفها حوالى ٤مليون جنيه الى غير ذلك من المستشفيات ومجمعات المحاكم والوحدات المجمعة ومراكز ونقط الشرطة · ومنشآت رعاية الشباب ومبانى مختلف الوزارات والمصالح ولمختلف الخدمات الصحية والتعليميـــة والثقافية والاجتماعية والزراعية والامن والعدل وغيرها الى جانب المنشآت العامة للخدمات البلدية كدور البلديات والمجازر ومظـلات مواقف السيارات ونقط الاطفاء ودورات المياه العامة · وقد بلغ تكاليف ما أقيم من مبان عامة فى السنوات الثمانية الماضية حوالى ٥٥ مليون جنيه ·.

وتقدر الاستثمارات اللازمة للمنشآت العامة للخدمات البـلدية خلال السنوات الخمس القادمة ضمن خطة التنمية الاقتصـــــادية والاجتماعية بحوالى ٠٠٠ر٨٠٠ر٣ جنيه ·

المشروعات السياحية فى الاقليم الشمالى :

اهتمت الحكومات بالمشروعات السنياحية فى الاقليم الشمالى لما حباه الله من جو معتدل وجبال مرتفعة مكسوة بالخضرة وسهول فسيحة والوديان التى تزهو بالنضارة والجمال هذا بجانب تراث العـــرب الامجاد وحضارة اليونان والرومان والحيثيين والصليبيين • فضلا عن هذا فالاقليم السورى هو الطريق الطبيعى الى بيت المقدس وهو حلقة الاتصال بين مختلف الاقطار العربية • وموقع الاقليم هذا يجعل منه اذا ما أمسى اعداده للسياحة العالمية محطا لكل رواد العالم العربى •

ولم يكن للحكومات السابقة فى مجال السياحة والاصطياف نشاط مذكور قبل الوحدة • ولم تكن هناك ميزانيات تذكر للنهوض بمشاريع السياحة بل كان الامر مقتصرا على اعانات •

ففي عام ١٩٥٦ بلغ مجموع الاعانات الممنـــوحة ١٥٢ ألف ليرة سورية •

وفي عام ١٩٥٧ زادت الأعانات الممنـــوحة الى ٢٤٥ ألف ليرة سورية •

هذا وقد بلغت ميزانية السياحة والاصـــطياف منـــذ الوحدة ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ ليرة سورية •

المشروعات السياحية والترويحية فى الاقليم الجنوبى :

لقد حبا الله الاقليم الجنوبى بجميع مقومات السياحة فى مختلف أنحائه لهذا جعلت حكومة الثورة من أول أهدافها تدعيم صـــناعة السياحة • فقامت الحكومة والبلديات بدراسة الامكانيات السياسنية وعملت على استكمال ما ينقصها من مرافق عامة وخدمات • وعنيت بلدية الاسكندرية بادخال تحسينات كثيرة على شواطىء المدينـــة

واستغلت الاراضى الزراعية بمنطقة المعمورة واسند استغلالها الى شركة سياحية • وتم انشاء عدد كبير من الكباين الخرسانية بمصيف بور سعيد وبمدينة بور فؤاد • وأعيد تخطيط مصيف رأس البر ورصفت شوارعه كما توفرت مياه الشرب الصالحة فى مرسى مطروح ودعمت الكهرباء وشقت بها شوارع جديدة وأعطيت العناية للمصايف الاخرى مثل بلطيم والخاشعة والسويس والاسماعيلية • وفى القاهرة أنشئت ملاعب رياضية وحدائق غناء واستاد كبير يسع ٨٠ ألف متفرج وسوق دولية تبلغ مساحتها ١٧٠ فدانا • ومدينة ملاهى مساحتها ٣٠ فدانا واهتمت حكومة الثورة بهضبة المقطم فبعد ما كان مصدر اقلاق لسكان مدينة القاهرة عهدت تنفيذ مشروع تعميرها الى شركة سياحية تتولى انشاء مدينة سكنية عليها بجانب ما تتطلبه من منشآت عامة وكازينو عالمى • وقامت بلدية القاهرة ١٩٥٥ بتجديد مبانى حمامات حلوان واقامة المنشآت الحديثة وتزويدها بالمعدات الطبية الحديثة والاخصائيين •

وشمل الاهتمام مدينة الاقصر واسوان • وقد وضع مشروعا لحاجيات هذا القطاع فى السنوات الخمس القادمة فيما يختص بالمنشآت والمرافق العامة فخص مشروعات الوزارة مبلغ حوالى ٦٠٠ ألف جنيه أدرجت ضمن خطة التنمية للسنوات الخمس القادمة •

الاسكان فى الاقليم الشمالى :

كان من نتيجة التقدم الصناعى أن ازدادت الهجرة المتدفقة من الريف الى المدن سعيا وراء الرزق فى ميدان النشاط الصناعى • وبالرغم من هذا فان العهود السابقة لم تضع للاسكان سياسة مرسومة ودعت الحكومة الى معالجة هذا الموضوع الهام على أسس علمية سليمة فتوصلت الى وضع سياسة تتجاوب مع مطالب المواطنين وحاولت الحكومة مخلصة أن تعالج موضوع الاسكان من زوايا مختلفة فحققت

بعض المكاسب للمواطنين وذلك بتخفيض أثمان الاراضي السكنية وزيادة عدد مناطق التنظيم وتوسيعها بحيث يزداد العرض على الطلب . واستملاك الاراضي التي تصلح للسكن في المناطق الحالية ثم تنظيمها واقامة المناطق السكنية الجديدة في الاراضي الصحراوية والرخيصة وتشجيع قيام الجمعيات التعاونية السكنية وتأمين القروض لها . هذا وقد وضعت وزارة الشئون البلدية والقروية خلال العامين السابقين المشاريع للتخفيف من حدة أزمة السكن وهي مشروع دمشق الجديدة فبلغت الاراضي المستملكة ٣٤٧ هكتارا خصص منها ١١٤ هكتارا للمقاسم المعدة للبناء بما في ذلك الحدائق الخاصة بهذه المقاسم و ٥٤ هكتارا للطرق والساحات و ١٣ هكتارا للحدائق العامة و ١٦٦ هكتارا لاغراض التخريج . وتضمن التخطيط الجاري لهذه المنطقة ما تحتاج اليه من خدمات ففيها ١٦ مدرسة و ٨ أسواق محلية و ١٠ حدائق عامة وملعب رياضي واجتازت المنطقة الجديدة مراحلها الحاسمة . وقدرت تكاليف تأمين الاستهلاك وتأمين المرافق بحوالى ٢٢ مليون ليرة سورية . كذلك مشروع حي الميدان الجديد . وقد اعتمد بصورة رئيسية على استهلاك الاراضي الرخيصة الثمن التي نظمت تنظيما فنيا . ومشروع برزه وتقوم شركة نمساوية بتخطيط هذه المنطقة . وتبلغ مساحة الاراضي في هذه المنطقة زهاء ٠٠٠ر٢١٠ر٢ متر مربع . وتدرس الوزارة امكان مساهمة عدد ممن يمتلكون أراضي في هذا المشروع في تأليف شركة مساهمة تتولى بنفسها اعمال هذه المنطقة وفق الشروط والضمانات التي يتفق عليها مع الوزارة . ونفذ في حلب مشروعات الاول يتألف من ٢٥٣ وحدة سكنية تكلفت ٠٠٠ر١٠٠ر٢ ليرة سورية .

وأما الثاني وهو مشروع السبيل ثكنة طارق بن زياد يتألف من ٧٩ وحدة سكنية كلفتها ٠٠٠ر٢٠٠ر١ ليرة سورية وانهت أعمال هذا المشروع بتاريخ ١٠/١/١٩٦٠ ، وفي منطقة الفردوس غربي

حمص ستقام مجموعات سكنية وتعاونية يبلغ عدد وحداتها ٢٠٩١ وحدة سكنية تكفى ١٠٫٠٠٠ نسمة ٠ وعمدت الوزارة فى مدينـــة اللاذقية الى استهلاك بعض الاراضى الصالحة للبناء ابتغاء تقسيمهـــا وبيعها بالتقسيط ٠

وفى مراكز محافظات حماه ودير الزور والحسكه ودرعا والسويداء نظمت بعض الاراضى فى هذه المدن لتكون مناطق سكنية واستعملت فى ذلك أراضى المطارات الملغاة كالحسكة ودرعا وأعلن عن بناء ٩٦ وحدة سكنية فى حماه ودير الزور تكاليفها ٦٠٠٫٠٠٠ ليرة سورية و ٦٤ وحدة سكنية فى درعا تكاليفها ٤٠٠٫٠٠٠ ليرة سورية و ٥٦ وحدة سكنية فى السويداء تبلغ تكاليفها ٣٠٠٫٠٠٠ ليرة سورية ٠

الاسكان فى الاقليم الجنوبى :

لم تأل الحكومة جهدا فى خلال الاعوام الثمانية الاخيرة فى بذل الجهد بالنهوض بقد كبير بمرفق الاسكان اذ قامت بتنسيق التشريعات التى صدرت فى هذا الشأن كما أصدر تشريعات جديدة تنظـــم الاجراءات الخاصة بالمساكن الاقتصادية فأصدرت التشريعات والقوانين والمساهمة الفعلية فى انشاء المساكن الاقتصادية وتشجيــع الجمعيات التعاونية للبناء ٠ وقد أصبح عدد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ١١٠ جمعية تضم حوالى ٢٥٫٠٠٠ أسرة وبلغ ما تم تنفيذه من المساكن التعاونية خلال السنوات الاخيرة حوالى ١٧٠٠ مسكنا لعدد ٢٠ جمعية منها ١٥٩٢ سكنا مستقلا و ١٠٨ شقة فى ثلاث عمارات ســكنية ٠ وكانت الجهود التى بذلتها فى مجال الاسكان فى خلال الاعوام الثمانية الاخيرة جهودا شاملة تضمنت قيام الحكومة بتطبيق قانون المساكن الشعبية ووضعه موضع التنفيذ بتشجيع صغار المدخرين على تملك مساكن تنشؤها شركة التعمير والمساكن الشعبية بعد دفع جزء يسير من تكاليفها مع تقسيط باقى التكاليف ٠ كما ساهمت الحكومة فى

تخفيض القيمة الاجمالية لهذه المساكن عن طريق الامتيازات وساهمت الحكومة بمبلغ ١ر٧٦٣ر٧٥٠ جنيه فى ميزانية المجلس الدائم للخدمات العامة من الاموال المصادرة لانشاء مساكن للعمال والموظفين وبواسطة المجالس البلدية والهيئات كما تم انشاء مساكن التمليك وقامت شركة التعمير والمساكن الشعبية بانشاء مساكن شعبية للتمليك ساهم أصحابها قبل البناء بجزء من تكاليفها ويقومون بتقسيط المتبقى على أقساط سنوية ٠ وبلغ مجموع هذه المساكن ٤٠٦٦ مسكنا بالقاهرة ونظرا لكثرة السكان فى العواصم والمدن الكبرى واضطراد تزايدهم فقد رؤى الاهتمام أولا بدراسة المشكلة فى المدن الكبرى كمرحلة أولى على أن تعالج مشكلة الاسكان فى المدن الصغرى فى دراسة تالية ٠

وقد وضعت خطة الاسكان للسنوات الخمس القادمة على أساس أن ينشأ بالمدن ٣٣ ألف و ٥٠٠ مسكن سنويا من مختلف الانواع تقدر تكاليفها بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ــ منها ٢٠ ألف مسكن من النوع الاقتصادى بتكاليف اجمالية ٨ مليون جنيه و ١٠ آلاف مسكن من النوع المتوسط بتكاليف اجمالية ٧ مليون جنيه و ٣٥٠٠ مسكن من النوع فوق المتوسط بتكاليف اجمالية ٥ مليون جنيه ٠

الماء والكهرباء

من أهم المشاكل التى واجهتها والتى ظلت سنوات طويلة قبل الثورة معلقة بغير حل .. مشكلة الزيادة المطردة فى عدد السكان فى الوقت الذى تجمدت فيه مساحة الاراضى المنزرعة التى تعتمد عليها ثروتنا القومية الى حد كبير فكان لزاما على الحكومة أن تهيء السبيل لنهضة شاملة فى ميدانى الزراعة والصناعة بتوفير الدعامتين الرئيسيتين اللتين تستند اليهما وهى الماء والكهرباء وبذلك أسهمت وزارة الاشغال بنصيب كبير فى هذا المجال باعتبارها الوزارة المسئولة عن توفير الامكانيات المائية من النيل ومن المصادر الاخرى وتوجيهها لخدمة الانتاج الزراعى وهى المسئولة كذلك عن تدبير الطاقة الكهربائية بأجر زهيد من سقوط المياه ومن المحطات الحرارية وتوجيهها لخدمة الانتاج الصناعى والزراعى ومظاهر العمران جميعا وهى المسئولة فوق ذلك عن تنفيذ طائفة من المشروعات الاخرى التى تخدم الملاحة النهرية والنقل البرى وقطاع التموين وغيرها من المشروعات ذات الاثر البعيد فى تحقيق الرخاء المنشود .

ففى مجال الانتاج الزراعى واجهت حكومة الثورة مشكلة الهبوط السريع فى حصة الفرد من الاراضى المزروعة فى الوقت الذى تعتمد فيه ثروتنا القومية الى حد كبير على ما تدره الارض المزروعة من محاصيل وغلات . ولم يكن التوسع الزراعى مستطاعا الا بتخزين مياه النيل التى تضيع سدى فى البحر كل عام ولم تكن مشروعات التخزين التى اقترحتها الحكومات السابقة فى البحيرات الكبرى عند منابع النيل بالمشروعات المناسبة لبعد الشقة بيننا وبينه فضلا عن أن تنفيذها يستغرق دهرا طويلا كما أن البت فيها معلق على مفاوضات عسيرة مع الحكومات التى تسيطر عليها .

وكان أن فاجأت حكومة الثورة البلاد بمشروع السد العالى الذى دوى صوته في أرجاء العالم لعظمته الهندسية وضخامته الانشائية وما يحققه من فوائد بعيدة المدى تجعله بحق فى مركز الصدارة بالنسبة لمشروعات التخزين الاخرى نظرا لوقوعه داخل بلادنا ولأنه يحتجز مياه الفيضان التى تمثل الجانب الاكبر من موارد النيل وأنه يكفل التوسع الزراعى فى حوالى مليون فدان من الاراضى البور مع ضمان الاحتياجات الكاملة للاراضى المزروعة جميعا مهما شح ايراد النهر وضمان زراعة ٧٠٠ر٠٠٠ فدان أرز سنويا وتحسين حالة الصرف لجميع الاراضى المزروعة والوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية وتحسين حالة الملاحة وتيسير الاستفادة من القناطر المقامة على النيل فى توليد الكهرباء وأخيرا فى أنه يوفر للبلاد طاقة كهربائية تقدر بحوالى ١٠ مليار كيلووات ساعة سنويا وتوفير ٢ر٥ مليون طن مازوت سنويا وامكان الاستغناء عن كثير من المواد المستوردة بما يحقق وفرا فى العملات الصعبة ٠

ولقد دخل هذا المشروع الضخم مرحلة التنفيذ فى ٩ يناير الماضى وكان للقرار الحكيم الذى قضى بادماج مراحله أجمل الاثر فى النفس وكان حافزا لمضاعفة الجهود والسير ببرامج التنفيذ فى أقصى سرعة حتى يتم البناء الشامخ فى أقصر مدة ممكنة ويعم نفعه ويعود علينا بأطيب الخيرات والثمرات ٠

غير ان حكومة الثورة لم تشأ أن تقف مكتوفة اليد حتى يبدأ الانتفاع بمياه السد العالى فتعجلت التوسع الزراعى فى الاراضى البور بعد أن تمكنت وزارة الاشغال من تدبير طائفة من الموارد المائية الاضافية أمكن بفضلها تنفيذ مشروعات الرى والصرف فى مساحات جديدة بلغت جملتها حوالى ٢٣٠ ألف فدان بالوجهين البحرى والقبلى كما أقيمت لخدمة أغراض الرى بمناطق التوسع بالوجه البحرى طلمبات ادكو وحانوت والوادى لرفع مياه المصارف بجانب انشاء

محطات صرف القصبى صفط وبحر البقر ونمرة ٨ وزغلول والقلعة والدشودى التى تخدم زماما قدره ٣٧٣ ألف فدان ، وقد بلغت تكاليف هذه الاعمال نحو ٧ مليون من الجنيهات ٠

ولم يقتصر نشاط الوزارة فى مجال التوسع الزراعى الافقى على وادى النيل فحسب بل اتجهت قبل انشاء هيئة تعمير الصحارى الى الصحارى والواحات فأعدت لها من المشروعات التى تعتمد على المياه الجوفية والامطار ما يكفل تعميرها ورفع مستوى المعيشة بين المواطنين بها فاشتمل البرنامج الذى أعد لذلك على انشاء المراوى والمصارف لرى ١٠ آلاف فدان كما تضمن حفر ٢٠ بئرا ارتوازيا عميقا بواحتى الداخلة والخارجة بالاضافة الى تطهير الآبار الحالية ٠

ولم تكد الوزارة تنفض يدها من هذه المشروعات الاخيرة حتى عكفت فى عام ١٩٥٩ على دراسة الموقف المائى من جديد لاضافة مساحات أخرى الى الاراضى المزروعة فأسفرت دراستها عن امكان تدبير ما يربو على ٢ مليار متر مكعب من المياه الاضافية من مصادر متعددة منها زيادة الحجز على خزان أسوان الى منسوب ١٢٢ بعد تدعيم مبانيه واستخدام مياه الصرف الصالحة للرى واستغلال المياه الجوفية وضغط مقننات الرى فى بعض المناطق ٠ وسوف يستخدم ٥ر١ مليار متر مكعب من هذه المياه فى زيادة الرقعة المنزرعة بما يقدر بحوالى ٣٧٥ ألف فدان خلال السنوات الاربع المقبلة ونصف مليار سيستخدم فى التوسع الزراعى الرأسى وقد أتمت الوزارة انتخاب الاراضى التى سيتم استصلاحها من المساحات التى يسهل امدادها بالمياه والواقعة على الترع الرئيسية التى تسمح منافعها وأعمالها الصناعية باضافة زمامات جديدة الى مناطقها وذلك رغبة من الوزارة فى اتمام مشروعات التوسع فى أسرع وقت ٠

وغنى عن البيان أن تنمية الانتاج القومى فى القطاع الزراعى لايقوم

على أساس اضافة مساحات جديدة فحسب وانما يقوم أيضا على أساس تحسين طرق الرى والصرف فى الاراضى المزروعة لزيادة غلتهـــا وازدهار محاصيلها ولذا سارت برامج الوزارة للتوسع الزراعى الافقى فى السنوات الثمان الماضية جنبا الى جنب مع برامجها لتحسين طرق الرى والصرف لا سيما فى المناطق التى قلت غلتها وتدهور انتاجها بسبب صعوبة الرى أو سوء الصرف ٠

وقد اشتملت سياسة الوزارة فى هذا الشأن على برامج ضخمة لتعميم المصارف وتعميقها وانشاء فروع جديدة لهـــا وعلى توسيع مجارى الرى وانشاء ما يلزم لها من جنابيات ومن فروع جديدة فضلا عن تحويل المساقى والمصارف الخصوصية الى ترع ومصارف عمومية حتى تؤدى وظيفتها على الوجه الاكمل ٠ هذا بجانب انشاء محطات طلمبات جديدة للرى والصرف وتقوية المحطات الحالية التى أصبحت تنوء باحمالها بسبب اتساع الزمام المرتب عليها وقد تم فعلا تنفيذ محطات طلمبات العطف وأبو المنجا والاميرية والكريمـــات والليثى والرشيدية الشرقية والغربية للرى وكذا محطتى طلمبات الدرب وأبو حمار الكهربائيتين بمنطقة نجع حمادى كما أقيمت طلمبات رى عائمة لرى مناطق النوبيين ٠ هذا بجانب ما أنشىء من طلمبات لخدمة أغراض الصرف وهى طلمبات تلا وشرق المنوفية وقشيشه وأبو شوشه التى تخدم زماما قدره ٤١٧ الف فدان وسوف تنشأ فى الشهور القليلة القادمة محطة طلمبات كهربائية جديدة بدلا من طلمبات المكس الحالية التى استهلكت ٠ وقد بلغ جملة ما أنفق على مشروعات تحسين طرق الرى والصرف بالاقليم المصرى منذ قيام الثورة حوالى ٢٢ مليونا من الجنيهات ٠

وقد عنيت الوزارة أشد العناية بالقناطر الكبرى على النيل وفروعه الرئيسية التى تقادم عليها العهد ، فامتدت لها يد التعديل والتقوية لتؤدى وظيفتها فى التحكم فى مياه النهر وفروعه ، وتحمل الضغوط

عليها لا سيما بعد أن يتم السد العالى ، ونذكر منها مشروع تقوية قناطر زفتى لتحسين حالة الرى فى مساحة ١٫٠٨٠٫٠٠٠ فدان مرتبة على ترعة المنصورية والرياح العباسى ومشروع تقوية قنطرة فم ترعة الابراهيمية لتتحمل فرق توازن ٤ متر فى الصيف ، ٢٫٥ متر فى الفيضان وقد تضمن هذا المشروع تطويل الهويس بما يكفل تحسين الملاحة ومشروع تقوية قنطرة فم الرياح التوفيقى ومشروع تعديل وتقوية قنطرة فم ترعة المنصورية ومشروع تغيير بوابات قناطر اسنا ومشروع تقوية قنطرة جمجرة على الرياح التوفيقى ومشروع تقوية قنطرة فم ترعة الشرقاوية وتوسيع الطريق فوق القنطرة وجارى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع تدعيم مبانى خزان أسوان لامكان رفع منسوب التخزين لخدمة أغراض التوسع الزراعى وقد بلغت جملة ما أنفق على هذه المشروعات فى عهد الثورة حوالى خمسة ملايين من الجنيهات .

هذا هو ما حققته الوزارة فى السنين الثمان الماضية أما فى الاعوام الخمس المقبلة فسوف تواجه الوزارة عبئا جسيما يتناسب مع التطور الذى وضحت معالمه منذ أن بدأ العمل فى مشروع السد العالى .

فأمام الوزارة برنامج ضخم لتحويل حياض الوجه القبلى لنظام الرى المستديم كجزء من مشروعات التوسع الرأسى على مياه السد العالى ولقد شرعت الوزارة فى تنفيذ المرحلة الاولى من هذا المشروع الكبير بارساء عملياتها على المقاولين وسيسير العمل فيه قدما حتى يستقبل المياه الصيفية فى عام ١٩٦٥ .

ولقد رصد فى خطة التنمية للسنوات الخمس المقبلة مبلغ ٣٠ مليونا من الجنيهات لتحويل حوالى ٧٠٠ ألف فدان للرى المستديم يترتب عليها زيادة محصولية بالغة الاثر فى رفع مستوى المعيشة وتوفير

أسباب الرخاء فضلا عن النهضة العمرانية التى ينتظر أن يحققها هذا المشروع بما يشتمل عليه من انشاء الجسور للترع والمصارف واستخدامها كطرق زراعية وانشاء الكبارى ذات الاحمال الثقيلة لتواجه ضغط المرور للوحدات الميكانيكية كالجرارات والمحاريث الآلية والكراكات وغيرها وقد أصبحت جميعها من مستلزمات طرق الزراعة الحديثة .

وأمام الوزارة أيضا برنامج حافل لتعميم الصرف الكامل فى أنحاء الاقليم المصرى بعد أن عكفت فى السنين الاخيرة على رسم خطوطه العريضة تمشيا مع أحدث النظم العلمية والفنية لتواجه المشكلة المترتبة على حرمان التربة من فترات الراحة المناسبة بين الزراعات فى نظام الرى المستديم مما أدى الى ارتفاع مناسيب المياه الجوفية باطراد حتى تشعبت طبقات نمو جذور النبات فزادت درجة ملوحتها ونقص انتاجها وقد بلغت مساحات الاراضى التى تأثرت من هذه الحالة حوالى مليونين من الافدنة أى ثلث المساحة المزروعة أما باقى المساحة ففى مسيس الحاجة الى تحسين الصرف بها وتعميم المصارف الحقلية لانقاذها من التدهور الذى يهددها وقد بنيت سياسة الوزارة فى هذا السبيل على الاسس التالية :

١ - تقسيم الاقليم المصرى الى مناطق يراعى فيها ألا يزيد طول المصارف الرئيسى لكل منها عن ٣٠ كيلو مترا سواء كان الصرف بالراحة أو بالآلة .

٢ - توسيع وتعديل وتعميق المصارف الرئيسية والفرعية لتوفير الصرف الحقلى على عمق ١٫٢٥ متر .

٣ - استبدال محطات الصرف الحالية بمحطات جديدة تتفق كفاءتها مع الضغوط المائية الجديدة .

٤ـ التوسع فى اقامة محطات الصرف لتوفير الصرف على الاعماق الجديدة لكافة الاراضى ٠

٥ ـ تعميم المصارف المغطاة لجميع الاراضى المزروعة ٠

وقد اشتملت خطة التنمية الانتاجية للسنوات الخمس المقبلة على المبالغ اللازمة للمرحلة الاولى من ذلك البرنامج حيث أدرج له فى الخطة عشرون مليونا من الجنيهات لمشروعات الصرف العام وعشرة ملايين من الجنيهات لمشروعات الصرف الحقلى المغطى ٠

أما جهود الوزارة فى توليد الطاقة الكهربائية فقد كانت نتيجة طبيعية لاهمية الكهرباء كعنصر أساسى فى برامج الحكومة لتنمية الانتاج القومى ٠

وغنى عن البيان أن بعض الدول الكبرى التى أحرزت قصب السبق فى ميادين الصناعة قد بنت صرحها الاقتصادى على أساس استغلالها لمواردها الطبيعية فى انتاج الطاقة الكهربائية رغم افتقارها الى المواد الخام اللازمة لصناعاتها ٠

ولقد كان الاقليم المصرى قبل قيام الثورة متخلفا فى هذا المضمار أشد التخلف اذ كانت ثروته من الطاقة الكهربائية مقصورة على ما تنتجه بعض المحطات الحرارية التى بلغت من الضعف حدا جعلها عاجزة عن الوفاء بالاغراض التى أنشئت من أجلها فضلا عن مواجهة التوسع الذى قامت عليه برامج الثورة وأهدافها ولا أدل على ذلك من أن معدل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائيــة فى الاقليم المصرى عام ١٩٥٢ لم يتجاوز ٧٠ كيلووات ساعة سنويا فى الوقت الذى أربى فيه هـــذا المعدل فى بلاد كسويسرا مثلا على ٢٠٠٠ كيلووات ساعة ٠

وقد تتابعت جهود الوزارة فى هذا المجال فما أن تم افتتاح محطة التوليد بشمال القاهرة فى عام ١٩٥٣ حتى بادرت الوزارة الى توسيعها

باضافة مولدات جديدة قدرتها ٦٥ ألف كيلو وات وأعقبتها بانشاء محطة أخرى للتوليد بجنوب القاهرة قدرتها ١٢٠ ألف كيلو وات ثم بمحطة التبين التى تبلغ قدرتها ٤٥ ألف كيلووات وتقوم هذه المحطات مع محطة السبتية البالغ قدرتها ٣٠ ألف كيلووات بتغذية القاهرة وضواحيها ومديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم والقليوبية بالتيار الكهربائى وقد بلغت جملة ما أنفق على هذه المشروعات ما يربو على ١٨ مليون من الجنيهات ٠

وفى الاقاليم أنشأت حكومة الثورة محطات حرارية كبرى لتوليد الكهرباء وعلى رأسها محطة طلخا وقوتها ٤٢٫٥٠٠ كيلووات ومحطة دمنهور وقوتها ٣٠٫٠٠٠ كيلووات وذلك لمواجهة أغراض الرى والصرف واحتياجات الصناعة والمرافق الاخرى ومن المقرر توسيع هاتين المحطتين باضافة وحدتين جديدتين لمحطة طلخا قدرة كل منهما ٣٠ ألف كيلو وات واضافة وحدتين جديدتين لمحطة دمنهور قدرة كل منهما ٥٠ ألف كيلووات ٠

وقد اقتضى توزيع الاحمال وتبادلها بين المحطات مد شبكات جديدة من الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالى زاد مجموع أطوالها عن ضعف ما كان عليه قبل قيام الثورة وقد روعى فى تحديد مسارها أن تكون قريبة من المدن والمصانع الكبرى لتعم فائدتها على أوسع نطاق فامتدت شبكات منطقة شرق الدلتا الى دمياط ورأس البر شمالا والى الزقازيق والوادى والعباسة جنوبا كما امتدت شبكات وسط الدلتا الى طنطا وزفتى وشبين الكوم وفى غرب الدلتا الى القلعة والدشودى بالقرب من الاسكندرية شمالا والى مديرية التحرير جنوبا كما تم توصيل التيار الكهربائى الى مدن دمنهور وادفينا وطنطا وسمنود ودمياط والزقازيق وأبو حمص وفوه وشربين والعباسه ٠

كما تعاقدت الوزارة على ربط شبكة شمال الدلتا التى تصل جنوبا

الى الزقازيق بشبكة القاهرة التى تصل شمالا الى أبى زعبل وذلك لتبادل الاحمال بين محطات التوليد بكل منها والاستفادة بالفائض وتحسين معامل الادارة وسوف يترتب على هذا الربط امداد مدينـة بلبيس بالتيار الكهربائى ٠

وفى منطقة مصر الوسطى تم مد خط كهربائى طوله ٦٠ كيلو مترا يتغذى من شبكة الضغط العالى لمدينة القاهرة وذلك لامداد محطات الرى والصرف بالتيار الكهربائى كما عمل امتداد لهذا الخط من قشيشه الى بنى سويف بطول حوالى ٢٧ كيلومترا لامدادها بالتيار الكهربائى وجارى تنفيذ خط آخر من قشيشه الى الفيوم لنفس الغرض ٠

وفى منطقة مصر العليا تم توسيع محطة الكهرباء بادفـــو بانشاء وحدات جديدة قوتها ٧٢٠٠ كيلووات لمواجهة الزيادة المطردة فى محطات الرى والصرف بمنطقة الحياض المنعزلة ٠

وبذلك انفقت حكومة الثورة على المشروعات الكهربائية فى الاقليم خلال السنوات الثمان الماضية ما يزيد على ٤٥ مليونا من الجنيهات ٠

أما مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، فيقع فى المرتبة الاولى من جهود الثورة المباركة فى هذا المضمار ، فهو المشروع العتيد الذى ظل حلما يراود الاذهان قرابة أربعين عاما الى أن تحقق فى عهد الثورة وبدأ يؤتى ثماره منذ أن أطلق السيد الرئيس الشرارة الاولى منه فى ١٠ ينـــاير الماضى ومن المنتظر أن يدار بكامل وحــدآته بعد شـــهور قليلة ٠

أما الطاقة المتاحة منه فسوف تبلغ فى المتوسط حوالى ٢٥٠٠ مليون كيلووات ساعة سوف تزداد بعد انشاء السد العالى ٠ وسيستغل الجانب الاكبر من هذه الطاقة فى تشغيل مصانع السماد الازوتى فى أسوان والباقى فى تشغيل المصانع الكيماوية الاخرى فضلا عن ادآرة

مرافق الرى العمرانية بمديريات جرجا وقنا وأسوان .

وتبلغ التكاليف النهائية لهذا المشروع قرابة ٣٠ مليونا من الجنيهات وجدير بالذكر أن انتاج السماد سوف يوفر على الدولة نحو ٥ر١١ مليون جنيه من العملات الاجنبية سنويا كانت تنفق فى استيراد ما يعادل هذا الانتاج .

وجدير بالذكر كذلك أن سعر التكلفة لوحدة الطاقة الكهربائية المولدة من المشروع تبلغ ١مليم للكيلووات ساعة وللوحدة الكهربائية المنتظر استهلاكها ٢٥ر١ مليم للكيلووات ساعة وجملة ثمن التكلفة للطاقة المولدة سنويا نحو ٥٥ر٢ مليون من الجنيهات .

وعما قريب سوف تعزز الطاقة الكهربائية المولدة بالاقليم الجنوبى بما يستنبط من الكهرباء من مشروع السد العالى اذ أنه من المنتظر أن تبلغ الطاقة المولدة من هذا المشروع الجبار حوالى ١٠ مليار كيلووات ساعة أو ما يعادل ستة أمثال الطاقة المستغلة بالاقليم الجنوبى فى الوقت الحاضر .

وبالاضافة الى ماسبق ذكره من مشروعات توليد الطاقةالكهربائية فان وزارة الاشغال تسير قدما فى طريق استغلال كل المصادر الطبيعية المتاحة بالاقليم المصرى لتوليد الكهرباء وتحقيقا لهذا الهدف تقوم بدراسة مشروعات أخرى لتوليد الكهرباء من منخفض القطارة ومن القناطر الكبرى المقامة على أحباس النيل

ولاشك أن التطور الضخم الذى حققته الوزارة فى هذا الميدان يزداد وضوحا اذا علمنا أن القدرة المركبة فى محطات التوليدبالاقليم المصرى فى عام ١٩٥٢ كانت حوالى ٣٨٥ ألف كيلووات فما لبثت أن ارتفعت فى عام ١٩٥٩ الى حوالى ٨١٦ ألف كيلووات والمنتظر أن

يستمر ارتفاعها حتى تبلغ حوالى مليون و ٦١٥ ألف كيلووات فى عام ١٩٦٥ وبذلك يصل معدل الاستهلاك السنوى للفرد الى حوالى ٢٢٥ كيلووات ساعة أو الى أكثر من ثلاثة أضعاف ماكان عليه فى عام ١٩٥٢

وقد اشتملت الخطة الخمسية للتنمية الانتاجية فى مجال كهربة الاقليم المصرى على مشروعات يبلغ مجموع تكاليفها ما يربو عـــلى ١٤١ مليون من الجنيهات

ولم تقتصر جهود الوزارة على مشروعات تسخير الماء والكهرباء لخدمة الشعب فحسب بل أضافت اليها جهودا أخرى لتحسين خـطوط الملاحة الداخلية تمشيا مع التقدم العمرانى الذى ساد انحـــاء البلاد ولاشك أن مجرى النيل وفروعه الرئيسية كطرق ملاحيـــة سوف يكون لها فى المستقبل القريب شـــأن كبير فى دعم النهضة التجارية والصناعية لاسيما وان الغالبية العظمى من مدنناالكبرى تقع على النيل وفروعه ٠

ولقد وضعت الوزارة لهذا الغرض برنامجا لعشر سنوات بدأ من عام ١٩٥٤ وسارت فى تنفيذه بخطى واسعة لتتم الشبكة الملاحية فى الموعد المقدر لها وتبلغ جملة تكاليف هذا البرنامج حوالى ٢١ مليون جنيه ٠

وقد اشتمل البرنامج على الكثير من المشروعات نذكر منهـــا مشروع تحسين الخط الملاحى بين مصر والاسكندرية عن طريق رياح البحيرة والخندق الشرقى فترعه المحمودية وقد ترتب على تنفيذه زيادة حمولة الوحدات النهرية من ٢٠٠ طن الى ٦٠٠ طن كما انخفضت مدة الرحلة عبر هـــذا الخط الى حوالى أربعة أيام بعــــد أن كانت تســـتغرق حوالى أســبوعين وقد تم تنفيذ هذا المشروع وبدىء فى استعمال الخط فى أول مارس سنة ١٩٥٩

كما يجرى فى الوقت الحاضر تنفيذ مشروع قنـــاة طنطا الملاحية

لربط مدينة شبين الكوم بمدينتى طنطا وكفر الزيات ومن المنتظر اتمام هذا المشروع خلال العام المقبل كما تم تنفيذ مشروع البحر الصغير •

أما فى الوجه القبلى فقداعد مشروع لربط مديريات المنيا وبنى سويف والجيزة والفيوم بجعل بحر يوسف وترعة الجيزة طريقين ملاحيين من الدرجة الثانية •

أما فى الاقليم السورى فقد وضعت عنه مشاريع للاستفادة من مصادر المياه لرى كل مايمكن ريه من أراض زراعية ، والاستفادة من الطاقة المائية المتوفرة فى توليد الطاقة الكهربائية الاساسية لتكامل البناء الاقتصادى ورفع مستوى الحياة للمواطنين

الفرات : ينبع نهر الفرات من هضبات تركيا الواقعة خلف جبال طوروس ، ويدخل الاراضى السورية عند جرابلس ويغادرها عند البوكمال ، ويستمر فى سيره فى الاراضى العراقية حتى ينتهى فى الخليج العربى ويصب فى شط العرب •

ويتميز مجرى الفرات بالتواءات وتغييرات كثيرة ، وخاصة فى أوقات فيضانه ، اذ يفقد المجرى استقراره ، وكثيرا مايشكل منعطفات وجزرا يهجرها أو يعيد تشكيل غيرها ، وهذا التغيير فى مجرى النهر أمر هام فى دراسة مايقام عليه من انشاءات ، كسدود التخزين أو التحويل لاهمية دورها فى تنظيم مقدار تصريف النهر وفى مجراه

وروافد نهر الفرات فى مجراه بالاقليم الشمالى ثلاثة رئيسية هى :

١ ـ نهر الساجور :

وينبع من هضبة عنتاب ، ويصب فى الفرات عند تل الاحمر ، بعد

أن يسير فى الاقليم الشمالى ٤٨ كم من مجموع مجراه البالغ ١٠٨ كم · ويبلغ معدل تصريف هـــذا النهر حوالى ١٠٠ مليون م ٣ فى العام ·

٢ ـ نهر البليخ :

ويتكون من تجميع المياه فى مرتفعات حران فى تركيا ومن غرب الجزيرة ليصب فى الفرات بعد مدينة الرقة بعد أن يسير حوالى ١٠٥ كم من مجراه فى الاقليم الشمالى ، ويقدر متوسط تصريف هذا النهر السنوى بحوالى ٢٠٠ مليون م ٣

٣ ـ نهر الخابور :

ينبع من الحدود الشمالية لسورية عند رأس العين ، وبعدالتقائه بعدد من الروافد يسير مسافة ٤٥٠ كم من مجراه فى سورية ويصب فى الفرات بعد مدينة دير الزور ، وقبل بلدة الميادين بحـــوالى ٢٠ كم · أما متوسط التصريف السنوى للنهر فهو ١ر٧٠٠ مليون كم ٣ ·

ويتغير جريان الفرات بتغير فصول السنة ، ويختلف مقـــدار تصريفه باختلاف الايام والشهور خلال العام ، فينخفض جريان الفرات خلال أشهر الصيف أو الجفاف الاربعة : آب (أغسطس) ـ تشرين الثانى (نوفمبر) ، ويرتفع تصريف الفرات فى أشـــهر الشتاء والامطار ، ويبلغ حده الاقصى خلال شهر نيسان (ابريل)

ورغم قصر مدة قياسات جريان الفرات ومحدوديتها فان مقدار تصريف هذا النهر عند مسكنه يقدم صورة واضحة عن مقادير هـــذا الجريان · ويبلغ مجموع تصريف النهر خلال العام مقدارا يتفاوت بين ١٤ و ٢٧ مليارا من الامتار المكعبة · اما متوســـط مجموع التصريف فى العام فيقدر بحوالى ٢٥ مليـــار م ٣ أو مايعـــادل ٨٣٪ من مجموع تصريف الانهر والسواقى فى الاقليم الشمالى ·

حوض الفرات :

يدخل الفرات سورية عند جرابلس في واد ضيق ، ولكن مجراه يأخذ في الاتساع خلال سيره والتواءاته في المنطقة الغرينية التي تؤلف وادي الفرات • ويمر الفرات في مجراه في هذا الوادي الغريني بعدد من المضايق أهمها :

(أ) موقع قلعة النجم على بعد ٣٥ كم من مجرى النهر وعلى ارتفاع ٣٠٨ م من مجرى النهر ، وعلى ارتفاع ٣٠٨ م من سطح البحر تقريبا •

(ب) موقع يوسف باشا على بعد ٧٨ كم ، وعلى ارتفاع ٢٩٤ م عن سطح البحر ، وفي هذا الموقع يصبح عرض الوادي الغريني حوالي ٧٠ م فقط •

٧ ـ موقع حلبية على بعد ٣٨٤ كم وعلى ارتفاع ٢١١ م عن سطح البحر ، وفي هذا الموضع يصبح عرض الوادي الغريني حوالي ٦٠٠ م

وفيما عدا هذه المضايق يتسع وادي الفرات في مجراه حتى يغادر سورية •

ويمتد وادي الفرات الطويل الضيق في سورية من الزاوية الشمالية الغربية عند جرابلس الى الزاوية الشمالية الغربية عند البوكمال ، ويبلغ طوله ٤٥٠ كم •

ويتفاوت عرض هذا الوادي فيبلغ متوسط عرضه في الربع الاول من مجراه (جرابلس ـ مسكنه) ٤ كم ، وفي الربع الثاني من مجراه (أبوهريرة ـ حلبية) يبلغ هذا المتوسط ٦ كم ، أما في النصف الاخير من مجراه فيصل عرض هذا الوادي الى حده الاقصى وقدره ١٦ كم وعلى هذا كان متوسط عرض وادي الفرات

فى مجموع مجراه فى الاقليم الشمالى يقدر بـ ٧٫٥ كم ، وعلى ذلك فان مساحة وادى الفرات الغرينى تزيد على ٣٣٠٫٠٠٠ هكتار .

وتتألف تربة هذا الوادى بصورة رئيسية من الرواسب التى تتراوح بين الطمى والغرين الصلصالى والصلصال . وعمق التربة وخلوها من الملوحة فى هذا الوادى يجعل تربته من أحسن أنواع التربة للزراعة بعد اروائها . فتصلح تربة هذا الوادى لزراعة القطن والارز والشمندر والفول السودانى والذرة البيضاء وغيرها من المحاصيل الصيفية ، كما تصلح لزراعة القمح والشعير وغيرهما من الحبوب ، والقطانى والعلف من المحاصيل الشتوية الرئيسية ، ويمكن كذلك زراعة هذه التربة بالاشجار المثمرة والاستفادة منها فى زراعة شجر الحور وغره من الاشجار . أما سهل الفرات الذى يحيط بوادى الفرات على جانبيه فيقع على ارتفاع يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ م فوق مستوى الوادى الغرينى الذى يجرى فيه هذا النهر ، وتشق مجارى المياه الشتوية جوانب هذا السهل بصورة عميقة وخاصة فى الجزء الاول منه ، أما مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى هذا السهل المحيط بالوادى فتزيد على مليون هكتار

ويقع الجزء الاكبر من هذه الاراضى الزراعية فى القسم الاوسط من حوض النهر ، بين مسكنه وديرالزور ، ويبلغ طولها ٢٤٠ كم . وتدل الدراسات الاولية على صلاحية هذه الاراضى للزراعة

امكانيات الري :

يقع حوض الفرات فى منطقة يتراوح مقدار هطول الامطار السنوى فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ مم ، ولكن الربع الاول فقط من أراضي حوض الفرات يزيد فيه مقدار هطول الامطار على ٢٠٠ مم

في العام • أما بقية أراضي هذا الحوض فيقل مقدار هطول المطر عليها عن ٢٠٠ مم في العام •

وتقدر الاراضي القابلة للزراعة في حوض الفــرات بأكثر من ١٫٣٤٠٫٠٠٠ هكتار ، ومجموع المساحة المنزرعة من هذهالاراضي في وادي الفرات والسهل المحيط به لايتعــدى ٢٧ ٪ من مجموع الاراضي ، اذ يزرع منها حوالى ٣٧٠٫٠٠٠ هكتار منها ٢٠٠٫٠٠٠ هكتار ريا ، والباقي وقدره ١٧٠٫٠٠٠ هكتار بعلا أما الباقي من هذه الاراضي القابلة للزراعة وقدره ٩٧٠٫٠٠٠ هكتار فما زالت بكرا لم تزرع بعد • ويرجع ذلك الى وقوع معظم هذه الاراضي في منطقة يقل فيها هطول الامطار عن ٢٠٠ مم سنويا ، كما أنبعض هذه الاراضي غير المزروعة يقع في السهل الذي يرتفع (١٠٠ ـ ٢٠٠ م) عن مستوى الماء في وادي الفرات ، وهذا مما يجعل ريــه بالراحة أو بالضخ مرتفع التكاليف الى حد تعجز عن تحقيقهالجهود الفردية •

وبناء على ذلك فان الزراعة الحالية في حوض الفرات تقتصر على الاراضي الغرينية في وادي الفرات أو الاراضي السهلية المجاورة التي يسهل رفع الماء اليها لاروائها •

وتقوم عملية الارواء حاليا على رفع مستوى الماء في النهــر الى مستوى الارض المراد ريها ، لتروى بالراحة أو باستخدامالنواعير والمضخات في رفع الماء لتزويد شبكات الري اللازمة وتقدر نسبة مايروى بالمضخات حاليا بحوالى ٨٥ ٪ من مجموع المساحة المروية في وادي الفرات ، ويقدر عدد المضخات القائمة على شــــواطيء الفرات ، والتي احتلت مكان النواعير وسيلة الري القديمة ـ بحوالى ٢٠٠٠ مضخة تروي ٩٠٫٠٠٠ هكتار ، ولما كانت الدورة الزراعيــة المتبعة ثنائية تقوم على اراحة نصــف الارض فان مجموع الاراضي

المروية بالضخ حاليا لايتجاوز ١٨٠٫٠٠٠ هكتار من الاراضي المروية وعلى اعتبار حاجة الهكتار الواحد من الماء الى نصف لتر ثانية خلال أشهر الصيف الاربعة فان مقدار مايستعمل من مياه الفرات في ري كافة الاراضي المروية حاليا في حوضه لايتعدى كثيرا مليـــار متر مكعب من الماء سنويا أي مايعادل ٤ ٪ فقط من مجموع جريان الفرات وبذلك يظل القسم الاكبر من المصدر الرئيسي للثروة المائية في الاقليم الشمالي دون استغلال ٠

ومن الممكن عمليا ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في حوض الفرات ، ويمكن تقديرها بأكثر من ١٫٣٠٠٫٠٠٠ هكتار ٠ واذا فرضنا أن متوسط مايحتاج اليه الهكتار الواحد لاروائه من الماء بمعدل نصف لتر ثانية ولفترة ستة أشهر كاملة من العام ، وعلى فرض فقدان مالايقل عن ١٥٪ من المياه المتوفرة للري في التبـــخر والتسرب في شبكات الري اللازمة فان مجموع مايلزم لري الهكتار الواحد لا يتعدى ٩٫٠٠٠ م٣ من الماء سنويا ، وعلى هذا الاساس كان مجموع ما يحتاج اليه لري هذه الكمية من الاراضي الزراعية في حوض الفرات لايتعدى ١١٫٧ مليار م ٣ من الماء أو مايعادل ٤٧ ٪ من جريان الفرات ٠ وهذا المقدار من المياه هو دون حصة الاقليم الشمالي من مياه الفرات التي تقدر بـ ١٢٫٤ مليار متر مكعب في العام ٠ وهكذا كانت الثروة المائية في هذا النهر كفيلة بري الاراضي القابلة للزراعة في حوضه بسوريا دون ان يؤثر هذا جريان النهر ومايحتاج اليه العراق من مياهه لارواء أراضيه ٠

ومحاولة ارواء كافة الاراضي الزراعية في حوض الفرات بزيادة عدد المضخات القائمة عليه لايمكن اعتباره حلا سليما للاســـباب الآتية :

أولا ـ تعتبر عملية الري بالضخ اقتصادية في حـــدود رفع

لايتعدى ٢٠ م واذا مازاد مقدار رفع الماء عن هذاالحد فان عملية الرى بالضخ تفقد تدريجيا الكثير من فوائدها الاقتصادية • وبالنسبة لحوض الفرات فان مجموع الاراضي الواقعة علىمستوى لا يتعدى ٢٠ م من مستوى الماء فى النهر تقل عن ٦٠٠٫٠٠٠ هكتار موزعة على النحو التالى :

١ ـ ٢٥٠٫٠٠٠ هكتار لا يزيد ارتفاع مستواها عن ١٠ أمتار فوق مستوى ماء النهر •

٢ ـ ٣٤٠٫٠٠٠ هكتار لايتعدى متوسط ارتفاعها عن ٢٠ مترافوق مستوى الماء فى النهر •

ومن هذه الاراضي مايقرب من ٢٠٠٫٠٠٠ هكتار على الضفة اليسرى والباقى وقدره ١٤٠٫٠٠٠ هكتار على الضفة اليمنى

واذا استثنينا الاراضى المزروعة حاليا وتقدر بعلا وسقيا فىوادى الفرات بحوالى ٣٧٠٫٠٠٠ هكتار فان مقدار الزيادة فى الاراضى المستصلحة بعملية الارواء بالضخ هذه لن تتعدى ٢٢٠٫٠٠٠ هكتار أى مادون الربع من الاراضى البكر التى لم تزرع بعد فى حوض الفرات •

ثانيا ـ تقدر نفقات الرى بالضخ فى المتوسط بأكثر من ثلاثة أمثال كلفتها بالراحة ، وقيمة نفقات الرى بالضخ لاتقل عن ١٥ ٪ من قيمة الانتاج الزراعى فى الاراضى المروية • ومما لاشك فيه أن هذه النسبة المرتفعة فى تكاليف الانتاج تؤثر تأثيرا كبيرا على عملية الانتاج الزراعى يقلل من صافى دخل الانتاج الزراعى ، ويضعف من منافسة الصادرات الزراعية من انتاج الاقليم الشمالى فى الاسواق العالمية •

ثالثا ـ من المؤكد أن تكاليف الرى بالراحة التى تشمل اقامة

السدود وشبكات الري اللازمة تعتبر مرتفعة في قيمتهـــــا الاولية بالنسبة لتكاليف الضخ الاولية ، وهذا يجعلها مقصورة في تحقيقها على الحكومات أو المؤسسات العامة ولكن النفقات الجارية أوالكلفة السنوية لعمليات الري بالراحة تقل كثيرا عن كلفة الري بالضـــخ بشكل لايترك مجالا للمقارنة •

رابعا ـ تستلزم عملية الري بالضخ استيراد المحركات وقطع الغيار كما تستهلك كميات من الوقود ، وهذا يجعل امر الحصول عليها وتوفيرها معرضا للكثير من المصاعب ، يضـــاف الى ذلك ماتستنزفه من العملات الاجنبية الصعبة التي تمكن الاستفادة منها في مشروعات الانماء الاقتصادي المتعددة في الاقليم الشمالي •

ومن هذا يتضح بجلاء أن أنجح السبل وانسبها وأكثرهـــــا اقتصادا لاستصلاح أراضي حوض الفرات وارواتها يتطلب استخدام الري بالراحة ، وذلك باقامة سدود التخزين والتحويل الضرورية ، وقنوات الري • وشبكة التوزيع اللازمة وفقا لما تفرضه طبيعـــة الاراضي المراد ارواؤها والصفات الخاصة بجريان الفرات ومجـراه في أراضي الاقليم الشمالي •

عمليات الري والتخزين :

يستهدف برنامج السنوات العشر للانماء الاقتصادي في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة ارواء ٨٠٠ر٠٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية في حوض الفرات أي بزيادة قدرها ٦٠٠ر٠٠٠ هكتار في كمية الاراضي المروية فيه حاليا ، أما كيفية الارواء فتعتمد على مجموعة خصائص الاراضي الزراعية المراد ارواؤها ، كمـــا تعتمد على حاجات هذه الاراضي من المياه وعلى كيفية توفير الحاجة من مياه النهر الجارية

واذا اعتبرنا أن الدورة الزراعية للاراضي المراد ارواؤها ستكون

على أساس زراعة ثلثي الارض قطنـــا واراحة الثلث الباقي في الصيف وعلى أساس زراعة ثلث الارض حبوبا وثلث الارض برسيما أو علفا واراحة الثلث الباقي في الشتاء ، وذلك بدلا من الدورة الزراعية المتبعة حاليا والقائمة على اراحة نصف الارض المروية باستمرار ، فان هذا يستلزم تزويد الاراضي المراد ارواؤها بمعدل ٦٥ر٠ لتر ثانية في الصيف ومعدل ٢٥ر٠ لتر ثانية في الشتاء للهكتار الواحد منها ، وعلى هذا الاساس كان ارواء الـ ٨٠٠ر٠٠٠ هكتار المراد ارواؤهـــا يستلزم مايعادل ٥٢٠ م ٣ / ثانية صيفا و ٢٠٠م ٣ / ثانية شتاء ٠ واذا اعتبرنا أن ميـاه الامطار في الشتاء يمكن أن توفر حوالى نصف ما تحتاج اليه الاراضي المزروعة شتويا ، فان هذا يتطلب توفير كمية من الماء لمدة الارواء التي لاتزيد في العادة عن ١٢٠ يوما صيفا ومثلها شتاء مقدارها ٤ر٥ مليار م ٣ صيفا وحوالى مليار م ٣ شتاء أو ما مجموعه ٤ر٦ مليارات من الامتار المكعبة في العام ، واذا قدرنا قيمة مايضيع من مياه الري في توزيعها من تبخر وترسب بـ ١٥ ٪ فان كمية الماء اللازم توفيرها لارواء هذه الاراضي يصبح ٤ر٧ مليارات من الامتار المكعبة ، وهذه الكمية من الماء اللازمة متوفرة في جريان لفرات ولاتتجاوز ٣٠ ٪ من متوسط جريانه في العام ، ولا تقوم هناك أية صعوبة عملية في توفير الكمية المطلوبة من الماء خلال فصل الشتاء الذي يرتفع فيــه جريان الفرات ويتجاوز حده الاوسط المقدر بـ ٨٠٠ م ٣ ثانية ٠

أما في فصل الصيف وأشهر الجفاف التي ترتفع فيها كمية المياه اللازمة للارواء وتنخفض خلالها كمية جريان الفرات عن حده المتوسط فان توفير الكميات اللازمة للري لايمكن تحقيقها بغير تخزين مياه النهر وفيضاناته خلال الشتاء لاستعمالها في أشهر الصيف ٠

وتقدير سعة الخزان يتوقف على نوع الحاجة اليه ، ومايقتصد من مياهه لاغراض الري والقوى المائية ٠ وبالنسبة لبرنامج الري المقترح حاليا فان الحاجة مقدرة بـ ٤ر٦ مليارات من الامتار المكعبة ،

واذا أضيف اليها مقدار التبخر مع مسطح سطح الخزان ومقدار الترسب في قاعدة حوضه الذى يقدر مجموعها بما لا يقل عن ١٠٠م٣ ثانية لاستلزم ذلك أن تكون سعة الخزان ١٠ر٥ مليارات ، ومن المفضل أن تكون سعته ١٢ مليارا من الامتار المكعبة ٠

أما اذا كان الغرض ارواء كافة الاراضي الزراعية في حوض الفرات وهي المقدرة بـ ٣٠٠ر٠٠٠ر١ هكتار فان الحاجة المقدرة بـ ١١ر٧ مليارا ترتفع على أساس التقدير السابق لما يفقد من التبخروالترسب الى حوالى ١٥ مليارا من الامتار المكعبة ٠ ومن المفضل أن تكون سعة الخزان عندئذ ٢٠ مليارا من الامتار المكعبة ٠

موقع السد :

موقع السد التخزيني الذى تقررت اقامته في الاقليم الشمالي في حوض نهر الفرات يرتبط اختياره بعدة عوامل منها صلاحية الموقع من حيث سعة الخزان ومن حيث جيولوجية الاراضي حوله ، ومنها ماينجم عن اقامته من غمر للاراضي الزراعية الواقعة أمامه ومن أثره في مجرى النهر ، هذا بالاضافة الى العامل الاقتصادى والاساسى من حيث التكاليف والفوائد التي يمكن الحصول عليها ٠

وقد دلت الدراسات المستفيضة على وجود أكثر من موقع واحد مناسب لاقامة سد تخزيني عليه في مجرى الفرات ٠ وقد أمكن تحديد ثلاثة مواقع تصلح لهذه الغاية هي : قلعة يوسف باشا ، وقرية حصره قبل مسكنه ، وقرية طبقة بين مسكنه والرقة ٠

بالنسبة لمواقع سدود التحويل على مجرى النهر فان موقع حلبية ـ زلبية على بعد ٣٨٤ كم من جرابلس على مجرى النهر وعلى مستوى الماء الذى يبلغ ٢١١ م فيه حيث يضيق عرض النهر الى ٦٠٠ م فانه يكون موقعا مناسبا وخاصة بالنسبة للاراضي الزراعية الواقعة

أسفل هذا الموقع وتمتد مايقرب من ٢٥٠ كم حتى البوكمـــال . وهناك موقع آخر على بعد ١٠ كم أعلى ديرالزور يمكن لسدالتحويل المقام عليه رى وادى الميادين منه بالراحـــــة أو رى مالا يقل عن ٢٥٫٠٠٠ هكتار ٠

كيفية الارواء :

تبين من الدراسات التى انحصرت في بيان أحسن أنواع الاراضى الزراعية المتوفرة فيحوض الفرات ان في الامكان رى حوالى ٧٧٠٫٠٠٠ هكتار من هذه الاراضى الزراعية وتقدر الكمية الصالحـــة من هذه الاراضى بحوالى ٦٧٦٫٠٠٠ هكتار موزعة على المناطق الآتية :

١ ــ الضفة اليسرى للفرات بعد يوسف باشا وتقدر بـ ٨٫٠٠٠ هكتار ٠

٢ ــ الضفة اليمنى للفرات وهي تؤلف هضبة حلب ــ مسكنة ، وتقدر بـ ٩٨٫٠٠٠ هكتار ٠

٣ ــ الاراضى التى يمكن ريها من السـد فى موقع طبقة وتقـدر بـ ٢٤٠ الف هكتار ٠

٤ ــ الاراضى التى يمكن ريها من سد التحويل عند حلبية ــ زلبية ومابعده من سدود التحويل الصغرى وتقدر بـ ٣٣٠ الف هكتار ، ويمكن ارواء ٣٦٥ الف هكتار من هذه الأراضى بالراحة ، بينمايمكن ارواء الباقى وقدره ٣١١ الف هكتار بالضخ الذى سيحتاج الى طاقة كهربائية تقدر بـ ١٧٠ الف كيلووات ٠

الفوائد الاخرى :

١ ــ لاتقتصر فائدة سد الفرات على ارواء ٨٠٠ الف هكتار فى حوض نهر الفرات ، اذ أن تنظيم جريان النهر واقامة سدود التخزين والتحويل اللازمة عليه سيعمل على درء اخطار الفيضان عن الاراضى والقرى الواقعة فى وادى الفرات بعد الاكتفاء من مياهه فى الاراضى

السورية سيضمن تزويد العراق بانتظام بجريان لا يقل عن ٤٠٠ م ٣ ثانية ويكفي لتزويد العراق بحاجات الرى فيه ، ويعمل على تجنب اخطار الفيضان في الاراضي العراقية

وتهدف الدراسة أيضا الى تنظيم الملاحة على طول نهر الفرات في الاراضي السورية .

٢ ـ من المقرر انشاء هويس عند موقع السدود المختارة لاتقل أبعاده عن ١٠٠ متر طولا و ١٥ مترا عرضا و ٥ر٥ أمتار عمقا .

٣ ـ يمكن الحصول على طاقة كهربائية تتراوح بين ١٠٠ و ٤٥٠ الف كيلووات ، وعلى هذا فالبرنامج الحالى يستهدف الحصول على طاقة قدرها ١٠٠ الف كيلو وات في المرحلة الاولى ، على أن يجرى رفعها خلال سير الاعمال الى ٣٠٠ ألف كيلووات ، وسيتم نقل هذه الطاقة القليلة الكلفة الى حلب والى المناطق الصناعية الوسطى في الاقليم الشمالى لتزويد الصناعة والسكان بحاجاتهما من القوى الكهربائية الرخيصة .

٤ ـ زيادة الدخل القومى من القطاع الزراعى ٦٨٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٧ أى أنه سيبلغ الدخل القومى من القطاع الزراعى ٥ر١٧٤٢ مليون ليرة سورية

ويقدر مجموع تكاليف هذا المشروع بحوالى ١٤٠ر١ مليون ليرة سورية بما في ذلك تكاليف السدود وشبكات الرى ومولدات القوى الكهربائية ونقل الطاقة الكهربائية الناتجة الى حلب وغيرها .

ومن المقرر الانتهاء من كافة الدراسات ومباشرة التنفيذ في نهاية عام ١٩٦١ ومن المقرر أيضا أن يتم انجاز كافة المشاريع الخاصة بحوض الفرات سنة ١٩٦٧ على أنه ستصبح في الامكان الاستفادة من مياه هذا النهر في الرى وفي توليد الكهرباء اعتبارا من سنة ١٩٦٣ .

مشروع الغاب

يشمل مشروع الغاب استصلاح الاراضي آلواقعة في سهل العشارنة والغاب ، أما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقي - غربي بطول ١٥ كم · ويشمل مساحة تزيد عن ٢٨٫٠٠٠ هكتار يتألف قسم صغير منها من التلال ، أما مسطحها فمن سهول ومستنقعات على مستوى منخفض عن مجرى العاصي ·

ويمتد سهل الغاب من الجنوب الى الشمال تحيط به جبال العلويين من الغرب ، وجبل الزاوية من الشرق · وتقدر مساحة سهل الغاب بمالا يقل عن ٥٠٫٠٠٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالي ٣٥٫٠٠٠ هكتار

يستهدف المشروع ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في الغاب بعد تجفيفها ، وتقدر مساحة هذه الاراضي القابلة للزراعة بما يلي :

- في سهل العشارنة ٢٨٫٠٠٠ هكتار
- في سهل الغاب ٤٤٫٠٠٠ هكتار ·

والمجموع : ٧٢٫٠٠٠ هكتار ·

وتشمل أعمال المشروع :

١ - تحويل مجرى العاصي من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة الى الاراضي المنخفضة في وسط السهل الواقع بين مجرى النهر الحالي وسفح جبل العلويين ·

٢ - انشاء قناة تصريف في وسط السهل الواقع بين مجرى العاصي الحالي وسفح جبل الزاوية ويبلغ طولها ٤٧ كم ·

٣ ـ انشاء سد على مجرى العاصي قبل سيجرو بالقرب من محردة لتخفيف وطأة الفيضانات على سهل العشارنة والغاب • وتقدر سعة الخزان بـ ٤٠ مليون م ٣

٤ ـ انشاء شبكة تصريف كاملة بقنواتها الثانوية والفرعية التي تبلغ طولها حوالى ٧٠٠ كم في سهل العشارنة والغاب وقدبوشر العمل في بعضها ومن المقرر انتهاء العمل فيها في أوائم هذا العام ١٩٦٠

ويشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الاسماك وقد تقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

الاول ـ بالقرب من قرية الحواش واللحقية ، وتقدر مساحته بحوالى ٥٠٠ هكتار

آلثاني ـ يقع بالقرب من قرية الشريعة الحماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار •

ومشروع الغاب يكفي لاعالة أكثر من ٧٠٫٠٠٠ نسمة •

وتم توزيع حوالى ٢٠٫٠٠٠ هكتار من الاملاك العامة على الفلاحين ومن ثم يعاد توزيعها بشكل دائم وفق سياسة الدولة ، وبشكل يتيح للفلاح دفع ثمنها على آجال مناسبة ، وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار الاراضى

يمتد وادى الغاب في سهل رسوبى متمم لسلسلة الانخفاضات التي يقع ضمنها البحر الميت ووادى الاردن والليطانى وسهل القاع •

ويبدأ هذا الوادى من منطقة آنصباب نهر العاصى في مضيق سيجر في واديه العميق ليمتد في سهول ومستنقعات العشارنة

والغاب حتى ينتهي عند كركور على بعد ٩ كيلو مترات من جسر الشغور ، وطول هذا الوادي نحو ٦٨ كيلو مترا ، وان كان مجرى العاصي فيه بين سيجر وكركور يزيد على ١٢٤ كيلومترا . ويتراوح انحدار العاصي مجراه في هذا الوادي بين (٤ر٥ و ٢٠) كيلو مترا ويجتاز العاصي وادي الغاب بعد اجتيازه للعتبة البازلتيه قرب قرية الكفير ويشق منها مجراه الى جسور الشغور والشمال

ويشمل مشروع الغاب استصلاح الاراضي الواقعة في سهلي العشارنة والغاب . أما سهل العشارنة فيمتد باتجاه شرقي - غربي وبطول ١٥ كم ويشمل مساحة تزيد على ٠٠٠ر٢٩ هكتار ، يتألف قسم صغير منها من التلال . أما معظمها فمن سهول ومستنقعات على مستوى منخفض عن مجرى العاصي .

ويمتد سهل الغاب من الجنوب الى الشمال تحيط به جبال العلويين من الغرب وجبل الزاوية من الشرق ويبلغ طوله بين العشارنه وكركور مسافة ٥٠ كم ويقرب متوسط عرضه من ١٠ كم ، وأراضي سهل الغاب منبسطة ولعل ذلك يعود الى كونها كانت بحيرة في العصور الجيولوجية القديمة ، وتقدر مساحة سهل الغاب بما لايقل عن ٠٠٠ر٥٠ هكتار تؤلف المستنقعات منها حوالى ٠٠٠ر٣٥ هكتار

ويقع المشروع بكامله في منطقة يتراوح هطول المطرالسنوى فيها بين (٦٠٠و ١٠٠٠ مم) ويقدر متوسط هطول الامطار بحوالى ٧٠٠ م. وتتوفر في وادي الغاب طبقة سطحية من الاتربة الرمادية اللون ذات أصل بحري تتألف من أتربة رملية وطباشيرية تكاد لاتخترقها المياه ، ويبلغ سمكها في نجد القبليةوعند جسر الشغور نحو ٦٠ مترا . وتغطي هذه الطبقة رواسب حديثة من الطمي تجعلها من أحسن أنواع التربة الزراعية ، أما الصخور البازلتية فتوجد في الجزء الشمالي من الوادي وعلى الجانب الشرقي من الغاب

. ووجود زواسب لاتسمح بتسرب الماء ، وعلى بعد قليل من سطح الارض يحول دون تسرب الماء الى طبقات الارض السفلى ، ويؤدي هذا الى تجمع المياه التي تتدفق من فيضانات العاصي ومن السيول ، ومن الينابيع المتعددة في الوادي التي يبلغ مجموع جريانها خلال العام ١٧ م ٣ ثانية تتكون المستنقعات في وادي الغاب

ونظرا لوجود العقبة البازلتية ولارتفاع مجرى العـاصي الحالي عن مستوى سهول الوادي المحيطة به ، فان النهر لايستطيع تصريف مياه هذه المستنقعات ويستفيد الاهالي حاليا - مما يجفف منهـا خلال الصيف في زراعة الذرة البيضاء والقطن كمحاصيل صيفية • أما بقية الاراضي من غير المستنقعات في الغاب فمعظمها أمـلاك خاصة مزروعة •

ويستهدف المشروع ارواء كافة الاراضي القابلة للزراعة في الغاب بعد تجفيفها • وتقدر مساحة هذه الاراضي القابلة للزراعـة بما يلي :

في سهل العشارنة	٢٨٫٠٠٠ هكتار
في سهل الغـاب	٤٤٫٠٠٠ هكتار
المجموع	٧٢٫٠٠٠ هكتار

وعلى هذا فان مجموع ماسيتم ارواؤه من الاراضي في هذا المشروع لن يقل عن ٧٠٫٠٠٠ هكتار منها حوالي ٢٢٫٠٠٠ هكتار تزرع حاليا ، وتصلح هذه الاراضي بعد استصلاحها لزراعة الارز والقطن والشمندر والقطاني كمحصولات صيفية ، كما تصـلح لزراعة الحبوب والعلف كمحصولات شتوية

وتشمل أعمال المشروع تجفيف مستنقعات الغاب ، ودرء خطر

الفيضانات عنه ، وري الاراضي فيه بأفضل السبل مع الاستفادة من مساقط المياة في توليد الطاقة الكهربائية ٠

ويهدف المشروع الى استصلاح الاراضي واستيطانها على شكل حديث كانشاء القرى النموذجية والمراكز الزراعية وتربية الاسماك في أحواض خاصة والعمل على تنظيم عمليات الانتاج وتصريفها ٠

أعمال المشروع

تعود فكرة تجفيف الغاب واستصلاح أراضيه الى الازمنة القديمة فقد جرى بحثها في عهد الرومان وفي عهد الاحتلال العثماني ، أما العمل الجدي في تنفيذ هذه الفكرة فلم يبدأ الا في عام ١٩٥١ عندما انشئت مؤسسة الغاب ، وهي التي تولت دراسة المشروع وتفاصيله وابتدأت منذ عام ١٩٥٤ في تنفيذ مراحله التي تقرر الانتهاء منها قبل عام ١٩٦٢

وتشمل هذه الاعمال مايلي :

التجفيف :

تشمل تدابير التصريف المراد اتخاذها القيام بما يلي :

١ ــ تعميق وتوسيع مجرى نهر العاصي بين كركور والكفير بطول ٥ر٤ كم وعرض يتراوح بين ١١ و ٢٠ م ويصل الى ١٠ أمتار وكذلك كسر العتبة البازلتية في المجرى بالقرب من الكفير ليستوعب مجرى النهر تصريف المياه في حدها المقدر بـ ٣٥٠ م ٣ ثانية ٠ وقد تم تنفيذ هذا في أواخر عام ١٩٠٦

٢ ــ تحويل مجرى العاصي من جنوب الغاب قرب قرية العشارنة الى الاراضي المنخفضة في وسط السهل الواقع بين مجرى النهر

الحالى وسفح جبل العلويين ، ويمتد هذا المجرى شمالا حتى كركور ويبلغ طوله ٥٨ كم وعرض قاعدته ٢٨ م ٠

ويمكن لهذا المجرى الجديد تصريف الحد الاقصى ومقداره ٢٧٥م٣/ثانية ، وتقدر كمية حفريات قناة التصريف الرئيسية هذه بحوالى ١١ مليون م ٣

٣ ـ انشاء قناتى تصريف فى وسط السهل الواقع بين مجرى العاصى الحالى وسفح جبل الزاوية ومجموع طولهما ٤٧ كم تمتدان من غرب الشريعة شمالا حتى تلتقيا بمجرى العاصى الجديد ٠ وتقدر حفرياتها بمقدار مليونى متر مكعب ٠

٤ ـ انشاء سد على مجرى العاصى قبل سيجر بالقرب من محردة لتخفيف وطأة الفيضانات على سهلى العشارنة والغاب ٠ وسيكون هذا من نوع الحجر الاملائى وبارتفاع ٤٠ م وطوله فى أعلاه ١٠٠م وبذلك يرفع منسوب ماء النهر الى ٢٢٧ مترا وتقدر سعة تخزينه بحوالى ٤٠ مليون م ٣ ويشمل السد نفق تصريف سعته ١٥٠ م٣ ثانية ، ومصرف فيضان بقدرة ٧٥٠ م ٣ ثانية ٠

٥ ـ انشاء شبكة تصريف كاملة بقنواتها الثانوية والفرعية التى يبلغ مجموع طولها حوالى ٧٠٠ كم فى سهلى العشارنة والغاب ٠ وقد بوشر العمل فى بعضها ، ومن المقرر انتهاء العمل فيها فى أوائل عام ١٩٦٠

التخزين والرى :

يتراوح مقدار ماتحتاج اليه الاراضى المراد أرواؤها خلال فترة الارواء بين نيسان (ابريل) وتشرين الثانى (نوفمبر) بين ١٢ و ٣٦ م٣ ثانية ٠ ويقدر الحد الاعلى لكمية المياه اللازمة لارواء المشروع خلال دورة الاسقاء بأقل من ٥٥٠ مليون م٣ فى العام ،

ويمكن بسهولة تأمين مالا يقل عن ٢٥٠ مليون منها من الينابيع التى تنحدر منها سفوح الجبال المحيطة بالغاب والباقى وقدره ٣٠٠ مليون منها لابد من تأمينه من جريان نهر العاصى ومن سدود التخزين التى ستقام عليه ٠

وقد دلت الدراسات الجيولوجية والهيدرولوجية والاقتصادية على أن أفضل موقع لاقامة سد تخزين على مجرى العاصى يقع بالقرب من الرستن ٠

وهناك موقع آخر بالقرب من قرية كرمة يساعد تخزين الماء فيه على تخفيف حدة الفيضان على سهلى طار العلى والغاب ٠ وتدعو الحاجة كذلك الى اقامة سد تحويلى بالقرب من قرية العشارنة تكون مهمته توزيع المياه على شبكات رى فى منطقة الغاب ٠

وقد تقرر أن يكون سد الرستن من نوع الحجر الاملائى ويبلغ أقصى ارتفاع له حوالى ٧٠م وطوله ١٣٨٠ مترا ٠ وبذلك يرفع منسوب ماء العاصى الى قرابة ٣٧٢ م وتبلغ سعة تخزين هذا السد ٢٥٠ مليون متر مكعب ٠ ويتألف هيكل السد من الحجارة التى يقدر مجموع حجمها بمقدار مليون متر مكعب ، أما حاجز المياه فيه فيتألف من الصلصال والطين المدكوك ويقدر حجمه بمقدار ٢٠٠ر٠٠٠ م٣ ويشمل السد أيضا :

١ ـ مصرف فيضانى مجهز بثلاث بوابات يكفى لتصريف ١٥٠٠م٣ ثانية ٠

٢ ـ نفق طوله ٤٠٠ م وقطره ٦و٦ لتحويل مياه النهر خلال عملية بناء السد ولاستخدامه فى توزيع المياه على اقنية الرى وتقدرسعته بمقدار ٣٥٠م٣ ثانية ٠

٣ ـ نفق طوله ٥٢٠ م وقطره ٢ر٣م مع تسليمه لتجهيزالمولدات

الكهربائية لحاجتها لادارة مولدين مجموع قدرتهما ٥٠٠ر٧ كيلووات

٤ ـ أعمال اضافية أخرى من مساكن ومكاتب ومختبرات وغيرها مع تحويل الطرق المتأثرة بالمشروع واقامة طرق جديدة فوق السد .

وقد رساعطاء السد على شركة بلغارية ، بدأت العمل فيه في أول أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ومن المنتظر انجازه قبل ثلاثة أعوام .

أما سد التخزين الآخر عيدكرمه فتقدر سعته بحوالى ٤٠ مليون م٣ وارتفاعه بمقدار ٤٥م وطوله بحوالى ١٦٠ م . وسيكون كذلك من النوع الحجرى الاملائي ويقدر مجموع حفرياته وردمياته بمقدار ٠٠٠ر٦٠٠ م ويشمل كذلك نفقا طوله ١٠٠ م وقطره ٣ م لتحويل مياه النهر في فترة الانشاء ، ولتزويد قنوات الري بعد انتهاء أعمال السد ويشتمل كذلك مصرفا فيضانيا يكفي لتصريف ٦٠٠ م٣ ثانية كما يشمل الاعمال الاضافية الاخرى من طرق ومساكن ومكاتب وغيرها .

أما سد العشارنه فسيكون سداً تحويليا لتوزيع المياه على قناتي الري الرئيسيتين في منطقة الغاب ، وسيقام هذا السد من الخرسانة .

كيفية الارواء :

يزود سد الكرمة سهل العشارنة بقناتي الري الرئيسيتين ، وذلك بعد رفع منسوب الماء فيه ، فقناة الضفة اليمنى التي يبلغ طولها ٥٦ كم وسعتها ٥ر٥م٣ ثانية تروى مساحة ٠٠٠ر١٠ هكتار أما قناة الضفة اليسرى فيبلغ طولها ٨١ هكتارا ، ويتفرع من هاتين القناتين الرئيسيتين مجموع اقنية الري الثانوية التي يبلغ مجموع أطوالها ٢٧٠ كم .

أما سهل الغاب فسيجرى ارواؤه من ٤ قنوات رئيسية تروى مايقرب من ٠٠٠ر٤٤ هكتار فيه يزود سد العشارنة التحويلي

قناتين رئيسيتين ، وتسير اليمنى بمحاذاة سفح جبل الزاوية ، وتمتد حتى كركوك بطول ٥٠ كم وسعة ٧م٣ ثانية لارواء ١٢٫٠٠٠ هكتار · أما القناة اليسرى فتسير بمحاذاة سفح جبل العلويين وطولها ٥٩ كم بسعة ٥٫٥ م٣ ثانية وتروي مع مياه الينابيع المتدفقة من الفوح ١٠٫٠٠٠ هكتار ومن المقرر اقامة سد تحويلي آخر قرب قرية عمورين لتحويل مياه نهر العاصي في مجراه الحالي الى قناة طولها ٧٤ كم ينضم اليها قسم من ينابيع عين الطاقة لتروي الاراضي على ضفتي العاصي الحالي حتى كركور وهي مقدرة بـ ١٧٫٥٠٠ هكتار وهناك قناة الري الرئيسية الرابعة التي تسير من ينابيع قلعة المضيق ويبلغ طولها ٢٣ كم بسعة ٦٫٥م٣ ثانية لارواء الأراضي الواقعة بمحاذاة قناة التصريف الشرقية والمقدرة مساحتها بـ ٤٫٠٠٠ هكتار ، كما تغذي هذه القناة أحواض السمك الواقعة بجوارها وتشمل شبكة الري في سهل الغاب من الاقنية الفرعية والثانوية مامجموعه ٥٦٠ كم ·

تربية الاسماك :

يشمل مشروع الغاب اقامة بحيرات صناعية لتربية الاسماك ، وقد تقرر اقامة حوضين لهذا الغرض :

الاول : بالقرب من قرية الحواش واللحقية ، وتقدر مساحته بحوالى ٥٠٠ هكتار ·

الثاني : ويقع بالقرب من قرية الشريعة الحماسة ومساحته ٢٠٠ هكتار وتتغذى مياه الينابيع من قلعة المضيق وعين الطاقة ونهر الشريعة وعين الحواش وغيرها من هذه الاحواض ، وسيعتني بتربية الاسماك وخاصة سمك اسلور والمشط والسلمون ، ويقدر انتاج هذين الحوضين بحوالى ١٫٠٠٠ طن سنويا ·

ويشمل المشروع انشاء شبكة طرق كافة لربط مجموعة القرى والمراكز في المشروع وربطها بالمدن الرئيسية المجاورة · كما أن هذه

الشبكة من الطرق تحقق الوصول الى كافة أجزاء المشروع ومراقبتها وصيانتها • وتشمل هذه الطرق طرقا رئيسية معبدة طولها ١١٠ كم وطرقا ثانوية معبدة وغير معبدة مجموعها أكثر من ٧٠٠ كم ويشمل المشروع أيضا انشاء قرية نموذجية ومراكز تجارب زراعية ، كما يشمل اقامة التعاونيات وكل مايتعلق باعمال الاصلاح الريفى الاقتصادية والاجتماعية •

استثمار الاراضى :

تعتبر تربة سهل المشروع الحمراء فى معظمها من تربة الاودية الرسوبية الغنية بالمواد العضوية وفقا للدراسات الفنية ، فقد تم تصنيفها حسب نوعها وامكانياتها الزراعية الى ١٧ صنفا •

وقسمت هذه الاراضى من حيث استصلاحها ومنافعها الزراعية الى ٦ فئات رئيسية روعيت فى تحديدها جودة التربة والدورة الزراعية المناسبة ، كما روعى فى اختيار المزروعات مقدار حاجتها من الرى والتصريف ومقدارفائدتها الاقتصادية ، أما الدورة الزراعية المقررة فتشمل ٣ أو ٤ سنوات •

وقد قسمت على هذا الاساس الاراضى التى ستتحول الى وحدات زراعية تتراوح مساحتها بين ٨ر١٥ هكتارا واعتبرت الوحدة التى مساحتها ٢٥ هكتارا كافية لاعالة خمس عائلات مجموع أفرادها ٢٤ شخصا ، وهذا يعنى أن مشروع الغاب يكفل اعالة أكثر من ٧٠٠٠٠ نسمة •

وقد تم توزيع حوالى ٢٠٠٠٠ هكتار من الاملاك العامة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا لشغلها مؤقتا حتى تتم كافة أعمال الاستصلاح اللازمة ، ومن ثم يعاد توزيعها بشكل دائم وفق سياسة مناسبة ، وعلى ضوء التجارب القائمة سيوضع قانون توزيع واستثمار هذه الاراضى •



الشركة العامة للتجارة الداخلية
مركز الشاي والتوزيع
٢٥ شارع شريف بالقاهرة
أكبر مصانع لتعبئة الشاى والبن
٢٠٠ مركز توزيع بجميع أنحاء الإقليم الجنوبي
تنتج وتوزع :
شاى الجمهورية العربية - شاى سيلان نقى
شاى بامبو - شاى هندى صافى.
شاى مبروك وشاى مبروكة. شاى هندى وصينى
بن أخضر خان الخليلى . بن يمنى أو بن كوبى
توكيل توزيع بسكو مصر
أحدث منتجاتنا
شاى ياقوت
من الشاى الهندى النقى الصافى
سيظهر فى الأسواق
فى ٢٣ يوليو
بمناسبة أعياد الثورة
عبوات
٢٠، ٤٥، ١٨٠
مليم
شاى هندى صافى

هيئة قناة السويس

نبذة تاريخية :

منذ اربعين قرنا مضت انشا فرعون مصر « سنوسرت » الثالث اول قناة تصل البحرين الابيض والاحمر . ثم ردمت القناة واعيدت عدة مرات وذلك فى عهود كل من دارا ملك الفرس وبطليموس الثاني والامبراطور تراجان ثم عمر بن الخطاب . وحفرت القناة الحالية فى ابريل ١٨٥٩

وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ اعلن الرئيس جمال عبد الناصر تاميم الشركة فاعاد الي مصر حقوقها الشرعية

مشروع ناصر :

بدات الهيئة المصرية بتنفيذ مشروع ناصر الذى يهدف الي

١ ـ ازدواج القناة باكملها

٢ ـ تعميقها بحيث تعبرها السفن التي يبلغ غاطسها ٤٥ قدما وحمولتها ٧٠٫٠٠٠ طن

٣ ـ استعمال الردار لضمان رقابة السفن

٤ ـ تعزيز اسطول الهيئة باحدث الكراكات والقا...

تاثير القناة علي الملاحة العالمية :

تختصر القناة طريق السفن بين الشرق والغرب بلغ ما توفره من المسافة ٤٠ فى المائة



الكتاب ١٦٩ الثمن ٥ ...
صدر يوم الاحد ٢٤ يوليو (تموز) ١٩٦٠